قواعِدُ الاستِفهام عِندَ المُفسّرين

إعداد
عمر بن عبد المجيد البيانوني

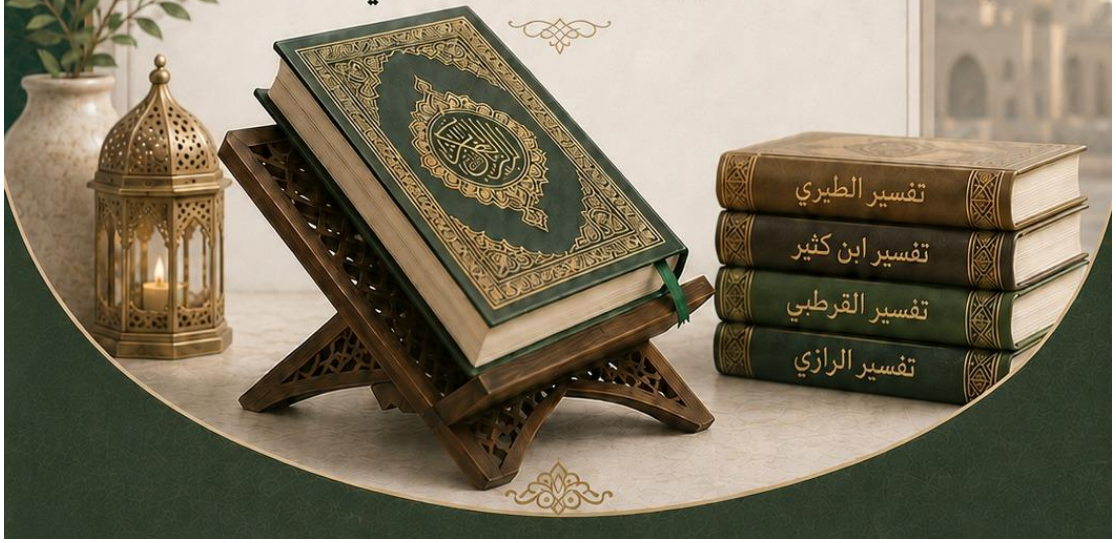

قواعد الاستفهام
عند المفسرين

إعداد

عمر بن عبد المجيد البيانوني

حَقُّ الطبعِ والنشر مباحٌ لكل مَنْ أراد بشرط المحافظة على الأصل

جزى اللهُ خيراً كلَّ مَنْ أعان على نشر هذا الكتاب وتوزيعه

للتواصل مع الباحث

البريد الالكتروني:

xOMAR88x@gmail.com

بالفيس بوك:

facebook.com/OMARBIANONY

مقدمة

الحمدُ لله الذي علَّم بالقلم، علَّم الإنسانَ ما لم يعلم، والصلاةُ والسلامُ على سيِّدِ الأُمَم، وعلى آله وأصحابه الذين أناروا دياجي الظُّلَم، أما بعد.

فهذا هو الجزء السابع من سلسلة: قواعد عند المفسرين، وكان الجزء الأول: قواعد التقديم والتأخير عند المفسرين، والجزء الثاني: قواعد النفي والإثبات عند المفسرين، والجزء الثالث: قواعد الصفة والموصوف عند المفسرين، والجزء الرابع: قواعد الإضافة عند المفسرين، والجزء الخامس: قواعد العطف عند المفسرين، والجزء السادس: قواعد الإضمار والإظهار عند المفسرين، وهذا هو الجزء السابع: قواعد الاستفهام عند المفسرين.

وقد بحثت في ثنايا كتب التفسير لاستخراج القواعد التي تتعلق بالاستفهام عند المفسرين

ولقد وصلت القواعد التي استخرجتُها من كلام المفسِّرين إلى ثمان وأربعين قاعدة.

خطة البحث:

يشتمل البحث على فصلين:

الفصل الأول: الاستفهام في اللغة العربية وفيه مبحثان:

المبحث الأول: معنى الاستفهام في اللغة

المبحث الثاني: معنى الاستفهام في الاصطلاح

الفصل الثاني: قواعدُ الاستفهام عند المفسِّرين، وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: قواعد في معاني الاستفهام

المبحث الثاني: قواعد الاستفهام بالهمزة

المبحث الثالث: قواعد الاستفهام بـ(أم)

المبحث الرابع: قواعد الاستفهام بـ(كيف)، وبـ(كم)

المبحث الخامس: قواعد الاستفهام بـ(ما)

المبحث السادس: قواعد عامة في الاستفهام

الفصل الثاني: قواعد الاستفهام عند المفسرين

المبحث الأول: قواعد في معاني الاستفهام

١. قاعدة: (قَد يَأتِي الاستفهامُ للتَّعَجُّبِ)

٢. قاعدة (قَد يَأتي الاستفهامُ بمَعنَى الأمرِ)

٣ ـ قاعدة: (قَد يَأتِي الاستفهامُ للتَّقريرِ)

٤. قاعدة: (قَد يَأتِي الاستفهامُ للجَحدِ والإنكارِ)

٥. قاعدة: (قَد يَأتِي الاستفهامُ للنَّفي)

٦. قاعدة: (الاستفهامُ هو طلبُ الإفهامِ إذا وقع ممَّن لا يَعلمُ، فإذا وقع ممَّن يَعلمُ فهو مُوبّخ، أو مُقَرِّرٌ، أو مُبَكِّتٌ)

٧. قاعدة: (قد يُرَاد بالاستفهام الإنشاء، وهو أنواع: الأوَّلُ: الطَّلَبُ، والثَّاني: النَّهيُ، والثَّالثُ: التَّحذيرُ والرَّابعُ: التذكيرُ، والخامسُ: التَّنبيهُ، والسَّادسُ: التَّرغيبُ، والسَّابعُ: التَّمني، والثَّامنُ: الدعاءُ، والتَّاسعُ والعاشرُ: العَرضُ والتَّحضيضُ، والحادي

عشر: الاستبطاءُ، والثاني عشر: الإياسُ، والثَّالث عشر: الإيناسُ، والرابع عشر: التَّهكمُ والاستهزاءُ، والخامس عشر: التَّحقيرُ، والسادس عشر: التَّعجبُ، والسَّابع عشر: الاستبعادُ، والثامن عشر: التَّوبيخُ)

٨. قاعدة: (وُضِعَت بَلى لكُلِّ إقرارٍ فِي أوَّلِه جَحدٌ، ووُضِعَت «نَعم» للاستفهامِ الذي لا جحدَ فيه)

٩. قاعدة: ((أي) في الكلامِ تقعُ فِي ثلاثةِ مواضع؛ أحدها: الاستفهام، والآخر: الجزاء، والثَّالث: الخبر، فإذا كان استفهاماً أو جزاءً لم تَحْتَج إلى صلة، وعمل فيها ما بعدَها، ولم يَجُزْ أنْ يحملَ فيها ما قَبلَها إلا ما يَجُرُّ، وإذا كانت خبراً احتاجَت إلى صلةٍ، ويَعملُ فيها ما قَبلَها وما بعدَها سِوَى صِلَتِهَا)

١٠. قاعدة: (قَد تَأتِي (هَل) بِمَعنَى النفي، وتَدخُلُ عَلى الأسماءِ والأفعالِ)

١١. قاعدة: (الِاسْتِفْهَامُ بـ(هَلْ) أَصْلُ مَعْنَاهَ (قَدْ)، وَكَثُرَ وُقُوعُه فِي حَيِّزِ هَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ، فاستغنوا بـ(هل) عَنْ ذِكْرِ الْهَمْزَةِ)

١٢. قاعدة: (الاستفهامِ إذَا دَخَلَ عَلى الجَحدِ أخرجه إلى مَعنَى التَّقريرِ والتَّحقيقِ)

المبحث الثاني: قواعد الاستفهام بالهمزة

١٣. قاعدة: (الألف هي أمُّ حروف الاستفهام)

١٤. قاعدة: (إذا دَخَلَت ألفُ الاستفهامِ على واوِ العطفِ أو فائِه أفادَت مَعنَى التَّقريرِ)

١٥. قاعدة: (قَد تُحذَفُ همزةُ الاستفهامِ إذَا كانَ هناكَ مَا يَدلُّ عَلَيها)

المبحث الثالث: قواعد الاستفهام بـ(أم)

١٦. قاعدة: ((أَمْ) فِي المعنى تكون رداً على الاستفهام على جهتين: إحداهما: أن تفرق معنى (أي)، والأخرى أن يستفهم بها. فتكون على جهة النسق)

١٧. قاعدة: ((أَمْ) تَقَعُ مُنقَطِعةً بَعدَ الخَبرِ والاستفهامِ، وتقعُ عاطفةً بَعدَ الاستفهامِ خاصةً)

١٨. قاعدة: ((أَمْ) إِذَا اسْتُعْمِلَتْ مُنْقَطِعَةً تُؤْذِنُ بِأَنَّ مَا بَعْدَهَا اسْتِفْهَامٌ، لِمُلَازَمَتِهَا لِلِاسْتِفْهَامِ)

١٩. قاعدة: ((أَمْ) إذا قُوبِلَ به ألفُ الاستفهامِ فمَعنَاه: (أي)، وإذا جُرِّدَ عن ذلك يَقتَضِي مَعنَى ألفِ الاستفهامِ مع (بل))

٢٠. قاعدة: (قَد تَأتِي (أمْ) بِمَعنى (بَل))

٢١. قاعدة: (الفرقُ بينَ الاستفهامِ بـ(أَمْ) والاستفهامِ بـ(أَو) أنَّ (أَمْ) لِلعلمِ بأحدِ الأمرينِ، وأمَّا (أو) فهو عن واحدٍ منهما)

٢٢. قاعدة: (إذا تَوَسَّطَ الاستفهامُ الكلامَ يُجعَلُ بـ (أَمْ) لِيُفرَّقَ بَينَه وبَينَ الاستفهامِ المبتدأ)

٢٣. قاعدة: ((أَمْ) حَرْفٌ بِمَعْنَى (أَوْ) يَخْتَصُّ بِعَطْفِ الِاسْتِفْهَامِ، وَهِيَ تَكُونُ مِثْلَ (أَوْ) لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أَوِ الْأَشْيَاءِ، وَلِلتَّمْيِيزِ بَيْنَ الْأَشْيَاءِ، أَوِ الْإِبَاحَةِ أَيِ الْجَمْعِ بَيْنَهَا، فَإِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ هَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ الْمَطْلُوبُ بِهَا التَّعْيِينُ كَانَتْ مِثْلَ (أَوْ) الَّتِي لِلتَّخْيِيرِ، وَإِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ اسْتِفْهَامٍ غير حَقِيقِيّ كَانَت بِمَعْنَى (أَوِ) الَّتِي لِلْإِبَاحَةِ، وَتُسَمَّى، حِينَئِذٍ مُنْقَطِعَةً، وهِيَ مُلَازِمَةٌ لِمَعْنَى الِاسْتِفْهَامِ فَكُلَّمَا وَقَعَتْ فِي الْكَلَامِ قُدِّرَ بَعْدَهَا اسْتِفْهَامٌ)

المبحث الرابع: قواعد الاستفهام بـ(كيف)، وبـ(كم)

٢٤. قاعدة: (أَكْثَرُ اسْتِعْمَالِ (كيف) اسْمُ اسْتِفْهَامٍ، وَيُسْتَفْهَمُ به عَنِ الحَالِ العَامَّةِ)

٢٥. قاعدة: ((كيفَ) في الأصل سُؤالٌ عَن الحالِ، وهي منتظمةٌ جميعَ الأحوالِ، ونظيرُها في الاستفهامِ (كَم)؛ لأنَّها تَنتظمُ جميعَ الأعدادِ، و(ما) وهي تَنتظمُ جميعَ الأجناسِ، و(أينَ) وهي تنتظمُ جميعَ الأماكنِ، و(متى) وهي تَنظمُ جميعَ الأزمانِ، و(مَن) وهي تنتظمُ جميعَ ما يَعقِل)

٢٦. قاعدة: ((كَمْ) إذا ألقيت مِن، جَاز فِي الاسمِ النَّكرةِ: النصبُ والخفضُ)

٢٧. قاعدة: ((كَمْ) هو اسمٌ مبنيٌّ على السُّكونِ موضوعٌ لِلعَددِ، ويَعملُ فِيه مَا بَعدَه مِن العواملِ، ولا يَعملُ فيه ما قَبلَه سِوَى مَا يجرُّ)

المبحث الخامس: قواعد الاستفهام بـ(ما)

٢٨. قاعدة: ((ما) يُستَفهَمُ بِهَا عَن جنسِ ذاتِ الشَّيءِ، ونوعِهِ، وعَن جنسِ صفاتِ الشَّيءِ، ونوعِه، وقد يُسأَلُ به عَن الأشخاصِ)

٢٩. قاعدة: ((ماذا) إذا أفردت كل واحدةٍ منهما على حَالِهَا كانت: (ما) يُرَادُ بها الاستفهامُ، و(ذا) للإشارةِ، وإنْ دخلَ التَّجَوُّزُ فتكونُ: (ذا) موصولةً، لمعنى: الذي، والتي، وفروعها، وتبقى (ما) على أصلِهَا مِنَ الاستفهامِ)

٣٠. قاعدة: ((ذَا) مَعَ الاستفهامِ تَتَحوَّلُ إلى اسمٍ موصولٍ مُبهَمٍ غيرِ مَعهودٍ)

٣١. قاعدة: ((ماذا) مركبةٌ مِنْ مَا الاستفهاميةِ وذا اسم الإشارةِ، ولذلك كان أصلُها أنْ يُسألَ بها عن شيءٍ مُشارٍ إليه، ثمَّ توسعوا فيه فاستعملوه اسمَ استفهامٍ مركباً مِن كلمتينِ)

المبحث السادس: قواعد عامة في الاستفهام

٣٢. قاعدة: (الاستفهامُ لَهُ صَدرُ الكلامِ)

٣٣. قاعدة: (الاستفهامُ لَا يَعمَلُ فِيهِ مَا قَبلَه)

٣٤. قاعدة: (حروف الاستفهام إذا وُصِلت بـ (ما) مثل: أينما، ومتى ما، وكيف ما، كانت جزاء ولم تكن استفهاماً. وإذا لم توصل بـ (ما) كان الأغلب عليها الاستفهام، وجاز فيها الجزاء)

٣٥. قاعدة:(إذا كانت الجُملتانِ مُوجَبَتَينِ قَدَّمتَ أيهما شئتَ، وإنْ كانت إحداهما منفيةً أخَّرتَها)

٣٦. قاعدة: (الصرفُ أنْ يجتمعَ الفعلانِ بالواوِ أو ثُمَّ أو الفاءِ أو أو، وفي أوَّلِه جَحدٌ أو استفهامٌ، ثُمَّ ترى ذلك الجحدَ أو الاستفهامَ ممتنعاً أنْ يكر فِي العطفِ، ويجوزُ فيه الإتباعُ، ويُنصَبُ إذا كان ممتنعاً أن يحدث فيهما ما أحدث فِي أوَّله)

٣٧. قاعدة: ((لولا) إذا رأيتَ بَعدَها اسماً واحداً مرفوعاً فهو بِمعنى لولا التي جوابها اللام، وَإِذَا لَمْ تَرَ بعدها اسماً فهي استفهام)

٣٨. قاعدة: (إذَا استفهمتَ بِشيءٍ مِن حروفِ الاستفهامِ فلكَ أنْ تدعَه استفهاماً، ولك أنْ تنويَ بِهِ الجحد)

٣٩. قاعدة: (إذا كانت (مَا) فِي موضعِ (أيّ) ثُمَّ وُصِلَت بِحرف خافض نُقِصَت الألفُ مِن (ما) لِيُعرَفَ الاستفهامُ مِنَ الخبرِ)

٤٠. قاعدة: (حرفُ الاستفهامِ إذا كانَ بَعدَه اسمٌ وفعلٌ فالأحسنُ أنْ يُبتَدأَ بِالفعلِ قبلَ الاسمِ، فإنْ بدأتَ بالاسمِ أضمرتَ له فعلاً حتى تحسنَ الكلام به، وإظهارُ ذلك الفعلِ قَبيحٌ)

٤١. قاعدة: (الأصلُ في (أي) أنْ تكونَ مضافةً فِي الاستفهامِ والخَبَرِ)

٤٢. قاعدة: (الاستفهامُ إذا دَخَلَ على الفعلِ أَشْعَرَ بأن الشَّكَّ إنما تعلَّق به: هل وقع أم لا؟ من غيرِ شكٍ في فاعلِه. وإذا دخلَ على الاسمِ وقعَ الشكُّ فيه)

٤٣. قاعدة: (أنَّى: يُستَعمَلُ شرطاً ظرف مكانٍ، ويأتي ظرف زمانٍ بِمَعنى: مَتَى، واستفهاماً بمعنى: كَيفَ، وهي مبنيَّةٌ لِتَضَمُّنِ معنى حَرفِ الشَّرطِ وحرفِ الاستفهامِ)

٤٤. قاعدة: (أين: من ظروف المكان، وهو مبنيٌّ لِتَضَمُّنِه في الاستفهامِ معنَى حَرفِه، وفي الشرط معنى حَرفِه، وإذا كانَ للشَّرطِ جَازَ أنْ تزيدَ بعده: ما)

٤٥. قاعدة: (الِاستِفهَامُ يَتَضَمَّنُ مَعْنَى الْفِعْلِ)

٤٦. قاعدة: (أَيَّانَ اسْمٌ يَدُلُّ عَلَى السُّؤَالِ عَنِ الزَّمَانِ وَهُوَ جَامِدٌ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ مُرَكَّبٌ مِنْ (أَيٍّ) الِاسْتِفْهَامِيَّةِ وَ (آنَ) وَهُوَ الْوَقْتُ)

٤٧. قاعدة: (أسماءُ الاستفهامِ تضمَّنت مَعنى الاسميةِ وهو أصلُها، وتضمَّنت مَعنى همزةِ الاستفهامِ كما تضمَّنته (هل)، فإذا لزمَ مجيءُ حرفِ الجرِّ مَعَ أسماءِ الاستفهامِ ترجَّحَ فيها جانبُ الاسميَّةِ فدخلَ الحرفُ عليها ولمْ تُقَدَّمْ هي عَلَيه)

٤٨. قاعدة: ((بلَى) غَيْرُ مُخْتَصَّةٍ بِجَوَابِ الِاستِفهَام المَنفِيّ بَلْ يُجَاب بهَا عِنْد قَصْدِ الإِبطالِ، وَأَكثَرُ مَوَاقِعِهَا فِي جَوَابِ الِاستِفهَامِ المَنفِيّ)

الفصل الأول: الاستفهام في اللغة العربية

المبحث الأول: الاستفهام في اللغة

(الِاسْتِفْهَام طلب الْفَهم) [1].

(يقال: فهم وفهم وفهامة، وحقيقته: استعلام المجهول، وقد تجيء على غير ذلك، وقالوا في قوله تعالى: (فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ عَمَّا كانُوا يَعْمَلُونَ) [الحجر: ٩٣] وقوله تعالى: (فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْئَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلا جَانٌّ) [الرَّحمَن: ٣٩] إنهم يسألون سؤال تقريع لا سؤال استعلام) [2].

(فهم: فَهِمْتُ الشَّيء [فَهَماً وفَهْماً]: عَرَفْتُه وعَقَلْتُه، وفهّمتُ فلانا وأَفْهَمْتُه: عَرَّفْته، وقرأ ابن مسعود: (فأفهمنَاهَا سُلَيمَانَ) [الأنبِيَاء: ٧٩]. ورجلٌ فَهِمٌ: سريع الفهم) [3].

((فَهَمَ) الْفَاءُ وَالْهَاءُ وَالْمِيمُ عِلْمُ الشَّيْءِ، كَذَا يَقُولُونَ أَهْلُ اللغَةِ) [4].

استفهم من فلان عن الأمر: طلب منه أن يكشف عنه، ليحسن صوره [5].

---

(١) . رسالة الحدود للرماني: ٧٣.

(٢) . توجيه اللمع لابن الخباز: ٥٨٠.

(٣) . العين للخليل ٤: ٦١.

(٤) . معجم مقاييس اللغة ٤: ٤٥٧.

(٥) . المعجم الوسيط ٢: ٧٣٠.

المبحث الثاني: الاستفهام في الاصطلاح

(الاستفهام: استعلام ما في ضمير المخاطب، وقيل: هو طلب حصول صورة الشيء في الذهن، فإن كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين، أو لا وقوعها، فحصولها هو التصديق، وإلا فهو التصور) [1].

(الاستفهام ومعناه طلب المراد من الغير على جهة الاستعلام، فقولنا: طلب المراد، عام فيه وفى الأمر، وقولنا، على جهة الاستعلام، يخرج منه الأمر، فإنه طلب المراد على جهة التحصيل والإيجاد، وآلاته على نوعين، أسماء، وحروف، فالحروف، الهمزة، وهل، لا غير، والأسماء على وجهين أيضا، ظروف وأسماء، فالظروف الزمانية نحو متى، وأيّان، والظروف المكانية نحو أين، وأنّى، وأما الأسماء فهي من، وما، وكم، وكيف فهذه آلات كلها كما ترى للاستفهام) [2].

(الاستخبار: كل استخبار سُؤال بِلَا عكس، لِأَن الاستخبار استدعاء الْخَبَر، وَالسُّؤَال يُقَال فِي الاستعطاف فَتَقول: سَأَلته كَذَا، وَيُقَال فِي الاستخبار أَيْضا فَتَقول: سَأَلته عَن كَذَا.

الِاسْتِفْهَام: كل اسْتِفْهَام استخبار بِلَا عكس، لِأَن قَوْله تَعَالَى: (أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ) [المَائِدَة: ١١٦] إِلَى آخِره استخبار وَلَيْسَ باستفهام، وَقيل: الِاسْتِفْهَام فِي الْآيَة على حَقِيقَته لِأَن طلب الْفَهم كَانَ مصروفاً إِلَى غَيره مِمَّن يطْلب فهمه فَلَا يَسْتَحِيل) [3].

---

(١) . التعريفات للجرجاني: ١٨.

(٢) . الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز للطالبي ٣: ١٥٨.

(٣) . الكليات للكفوي: ٨٣.

الفصل الثاني: قواعد الاستفهام عند المفسرين

المبحث الأول: قواعد في معاني الاستفهام

١. قاعدة: (قَد يَأتِي الاستفهامُ للتَّعَجُّبِ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء، منهم الفراء والواحدي وأبو حيان وابن عاشور، فعند قوله تعالى: (أَتَّخَذْناهُمْ سِخْرِيًّا) [ص: ٦٣] قال الفراء: (قَالَ زهير عَن أبان عَن مجاهد -قَالَ الفراء ولم أسمعه من زهير- (أَتَّخَذْناهُمْ سِخْرِيًّا) ولم يكونوا كذلك. فقرأ أصحابُ عبد الله بغير استفهامٍ، واستفهم الْحَسَن وَعَاصِم وأهل المدينة، وهو من الاستفهام الَّذِي معناه التعجب والتوبيخ فهو يَجوز بالاستفهام وبطرحِهِ)[١].

وعند قوله تعالى: (وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ) [آل عمرَان: ١٠١] قال الواحدي: ((وَكَيْفَ) ههنا استفهام في معنى التعجب، وإنّما [تَضَمَّنَت صيغةُ الاستفهام معنى التعجب؛ لأنها طلبٌ للجواب عَمَّا حَمَلَ على الفساد مما لا يصح فيه اعتذار.

قال الزجاج: أي: على أي حال يقع منكم الكفر، وآياتُ الله التي تدل على توحيده ونُبُوَّة نَبِيّه محمد صلى الله عليه وسلم تتلى عليكم)[٢].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ) [البقرة: ٢٤٣] قال أبو حيان: (قيل: وتضمنت هذه الآية الكريمة من ضروب علم البيان، وصنوف البلاغة: الاستفهام الذي أجري مجرى التعجب في قوله: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ)،

---

(١) . معاني القرآن للفراء ٢: ٤١١.

(٢) . التفسير البسيط ٥: ٤٦٢.

والحذف بين: (مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ)، أي: فماتوا ثم أحياهم، وفي قوله تعالى: (فَقَالَ لَهُمُ اللهُ)، أي: مَلَكُ اللهِ بإذنه) [1].

وعند قوله جلَّ ثناؤه: (قالُوا أَتَجْعَلُ فِيها مَنْ يُفْسِدُ فِيها وَيَسْفِكُ الدِّماءَ) [البقرة: ٣٠] قال ابن عاشور: (والاستفهام المحكي عن كلام الملائكة محمول على حقيقته مضمن معنى التعجب والاستبعاد من أن تتعلق الحكمة بذلك فدلالة الاستفهام على ذلك هنا بطريق الكناية مع تطلب ما يزيل إنكارهم واستبعادهم فلذلك تعين بقاء الاستفهام على حقيقته خلافا لمن توهم الاستفهام هنا لمجرد التعجب، والذي أقدم الملائكة على هذا السؤال أنهم علموا أن الله لما أخبرهم أراد منهم إظهار علمهم تجاه هذا الخبر؛ لأنهم مفطورون على الصدق والنزاهة من كل مؤاربة فلما نشأ ذلك في نفوسهم أفصحت عنه دلالة تدل عليه يعلمها الله تعالى من أحوالهم لا سيما إذا كان من تمام الاستشارة أن يبدي المستشار ما يراه نصحاً...

وعبر بالموصول وصلته للإيماء إلى وجه بناء الكلام وهو الاستفهام والتعجب لأن من كان من شأنه الفساد والسفك لا يصلح للتعمير لأنه إذا عمر نقض ما عمره) [2].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتابَ أَفَلا تَعْقِلُونَ) [البقرة: ٤٤] قال: (والاستفهام هنا للتوبيخ لعدم استقامة الحمل على الاستفهام الحقيقي فاستعمل في التوبيخ مجازا بقرينة المقام وهو مجاز مرسل؛ لأن التوبيخ

---

(١) . البحر المحيط ٢: ٥٦٧.

(٢) . التحرير والتنوير ١: ٤٠٢.

يلازم الاستفهام لأن من يأتي ما يستحق التوبيخ عليه من شأنه أن يتساءل الناس عن ثبوت الفعل له ويتوجهون إليه بالسؤال فينتقل من السؤال إلى التوبيخ.

ويتولد منه معنى التعجيب من حال الموبخ، وذلك لأن الحالة التي وبخوا عليها حالة عجيبة لما فيها من إرادة الخير للغير وإهمال النفس منه، فحقيق بكل سامع أن يعجب منها، وليس التعجب بلازم لمعنى التوبيخ في كل موضع بل في نحو هذا مما كان فيه الموبخ عليه غريباً غير مألوف من العقلاء.

فإذا استعمل الاستفهام في لازم واحد فكونه مجازاً مرسلاً ظاهر وإذا استعمل في لازمين يتولد أحدهما من الآخر أو متقاربين فهو أيضا مجاز مرسل واحد لأن تعدد اللوازم لا يوجب تعدد العلاقة، ولا تكرر الاستعمال؛ لأن المعاني المجازية مستفادة من العلاقة لا من الوضع فتعدد المجازات للفظ واحد أوسع من استعمال المشترك وأيا ما كان فهو مجاز مرسل على ما اختاره السيد في «حاشية المطول» في باب الإنشاء علاقته اللزوم، وقد تردد في تعيين علاقته التفتازاني وقال: إنه مما لم يحم أحد حوله) [1].

وعند قوله تعالى: (قالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ) [البقرة: ٦١] قال: (هو من كلام موسى وقيل من كلام الله وهو توبيخ شديد لأنه جرده عن المقنعات وعن الزجر، واقتصر على الاستفهام المقصود منه التعجب فالتوبيخ. وفي الاستبدال للخير بالأدنى النداء بنهاية حماقتهم وسوء اختيارهم) [2].

---

(١) . التحرير والتنوير ١: ٤٧٤.

(٢) . التحرير والتنوير ١: ٥٢٣.

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ) [البقرة: ٢٤٣] قال: (واعلم أن تركيب (ألم تر إلى كذا) إذا جاء فعل الرؤية فيه متعديا إلى ما ليس من شأن السامع أن يكون رآه، كان كلاما مقصودا منه التحريض على علم ما عدي إليه فعل الرؤية، وهذا مما اتفق عليه المفسرون ولذلك تكون همزة الاستفهام مستعملة في غير معنى الاستفهام بل في معنى مجازي أو كنائي، من معاني الاستفهام غير الحقيقي، وكان الخطاب به غالباً موجهاً إلى غير معين، وربما كان المخاطب مفروضاً متخيلاً.

ولنا في بيان وجه إفادة هذا التحريض من ذلك التركيب وجوه ثلاثة:

الوجه الأول: أن يكون الاستفهام مستعملاً في التعجب أو التعجيب، من عدم علم المخاطب بمفعول فعل الرؤية، ويكون فعل الرؤية علميا من أخوات ظن، على مذهب الفراء وهو صواب لأن إلى ولام الجر يتعاقبان في الكلام كثيرا، ومنه قوله تعالى: (وَالأَمْرُ إِلَيْكِ) [النمل: ٣٣] أي لك، وقالوا: أحمد الله إليك كما يقال: أحمد لك الله والمجرور بإلى في محل المفعول الأول، لأن حرف الجر الزائد لا يطلب متعلقاً، وجملة وهم ألوف في موضع الحال، سادة مسد المفعول الثاني، لأن أصل المفعول الثاني لأفعال القلوب أنه حال، على تقدير: ما كان من حقهم الخروج، وتفرع على قوله: وهم ألوف قوله: فقال لهم الله موتوا فهو من تمام معنى المفعول الثاني أو تجعل (إلى) تجريداً لاستعارة فعل الرؤية لمعنى العلم، أو قرينة عليها، أو لتضمين فعل الرؤية معنى النظر، ليحصل الادعاء أن هذا الأمر المدرك بالعقل كأنه مدرك بالنظر، لكونه بين الصدق لمن علمه، فيكون قولهم: ألم تر إلى كذا في قوله: جملتين: ألم تعلم كذا وتنظر إليه.

الوجه الثاني: أن يكون الاستفهام تقريرياً فإنه كثر مجيء الاستفهام التقريري في الأفعال المنفية، مثل: (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ) [الشرح: ١]، (أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللهَ عَلى كُلِ شَيْءٍ قَدِيرٌ) [البقرة: ١٠٦]. والقول في فعل الرؤية وفي تعدية حرف (إلى) نظير القول فيه في الوجه الأول.

الوجه الثالث: أن تجعل الاستفهام إنكاريا، إنكارا لعدم علم المخاطب بمفعول فعل الرؤية والرؤية علمية، والقول في حرف (إلى) نظير القول فيه على الوجه الأول، أو أن تكون الرؤية بصرية ضمن الفعل معنى تنظر على أن أصله أن يخاطب به من غفل عن النظر إلى شيء مبصر ويكون الاستفهام إنكاريا: حقيقة أو تنزيلا، ثم نقل المركب إلى استعماله في غير الأمور المبصرة فصار كالمثل، وقريب منه قول الأعشى:

تَرَى الْجُودَ يَجْرِي ظَاهِراً فَوْقَ وَجْهِهِ

واستفادة التحريض، على الوجوه الثلاثة إنما هي من طريق الكناية بلازم معنى الاستفهام لأن شأن الأمر المتعجب منه أو المقرر به أو المنكور علمه، أن يكون شأنه أن تتوافر الدواعي على علمه، وذلك مما يحرض على علمه.

واعلم أن هذا التركيب جرى مجرى المثل في ملازمته لهذا الأسلوب، سوى أنهم غيروه باختلاف أدوات الخطاب التي يشتمل عليها من تذكير وضده، وإفراد وضده، نحو ألم تري في خطاب المرأة وألم تريا وألم تروا وألم ترين، في التثنية والجمع هذا إذا خوطب بهذا المركب في أمر ليس من شأنه أن يكون مبصرا للمخاطب أو مطلقا)[1].

(١) . التحرير والتنوير ٢: ٤٧٦.

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (أَوَلَمَّا أَصابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْها قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ) [آل عمرَان: ١٦٥] قال: (و(أنى) استفهام بمعنى من أين قصدوا به التعجب والإنكار، وجملة قلتم أنى هذا جواب (لما)، والاستفهام بأنى هنا مستعمل في التعجب) [١].

وعند قوله سبحانه: (وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَهؤُلاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللهِ جَهْدَ أَيْمانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمالُهُمْ فَأَصْبَحُوا خاسِرِينَ) [المَائِدَة: ٥٣] قال: (وهؤلاء إشارة إلى طائفة مقدرة الحصول يوم حصول الفتح، وهي طائفة الذين في قلوبهم مرض. والظاهر أن الذين هو الخبر عن هؤلاء؛ لأن الاستفهام للتعجب، ومحل العجب هو قسمهم أنهم معهم، وقد دل هذا التعجب على أن المؤمنين يظهر لهم من حال المنافقين يوم إتيان الفتح ما يفتضح به أمرهم فيعجبون من حلفهم على الإخلاص للمؤمنين) [٢].

وعند قوله تعالى: (قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتابِ هَلْ تَنْقِمُونَ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِاللهِ وَما أُنْزِلَ إِلَيْنا وَما أُنْزِلَ مِنْ قَبْلُ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فاسِقُونَ) [المَائِدَة: ٥٩] قال: (والذي يظهر لي أن يكون قوله: (وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فاسِقُونَ) معطوفاً على (أَنْ آمَنَّا بِاللهِ) على ما هو المتبادر ويكون الكلام تهكماً، أي تنقمون منا أننا آمنا كإيمانكم وصدقنا رسلكم وكتبكم، وذلك نقمه عجيب وأننا آمنا بما أنزل إلينا وذلك لا يهمكم. وتنقمون منا أن أكثركم فاسقون، أي ونحن صالحون، أي هذا نقم حسد، أي ونحن لا نملك لكم أن تكونوا صالحين.

---

(١) . التحرير والتنوير ٤: ١٦١.

(٢) . التحرير والتنوير ٦: ٢٣٣.

فظهرت قرينة التهكم، فصار في الاستفهام إنكار فتعجب فتهكم، تولد بعضها عن بعض وكلها متولدة من استعمال الاستفهام في مجازاته أو في معان كنائية، وبهذا يكمل الوجه الذي قدمه صاحب «الكشاف». ثم اطرد في التهكم بهم والعجب من أفن رأيهم مع تذكيرهم بمساويهم) [1].

وعند قوله تعالى: (قاتَلَهُمُ اللهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ) [التَّوْبَة: ٣٠] قال: (وجملة أنى يؤفكون مستأنفة. والاستفهام فيها مستعمل في التعجيب من حالهم في الاتباع الباطل، حتى شبه المكان الذي يصرفون إليه باعتقادهم بمكان مجهول من شأنه أن يسأل عنه باسم الاستفهام عن المكان) [2].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كانُوا لَا يَعْقِلُونَ) [يُونُس: ٤٢] قال: (فجملة: (أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كانُوا لَا يَعْقِلُونَ) تفريع على جملة: (مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ) مع ما طوي فيها. وفي هذا التفريع بيان لسبب عدم انتفاعهم بسماع كلام النبيء صلى الله عليه وسلم، وتسلية له وتعليم للمسلمين، فقربت إليهم هذه الحالة الغريبة بأن أولئك المستمعين بمنزلة صم لا يعقلون في أنهم حرموا التأثر بما يسمعون من الكلام فساووا الصم الذين لا يعقلون في ذلك، وهذه استعارة مصرحة إذ جعلهم نفس الصم.

وبني على ذلك استفهام عن التمكن من إسماع هؤلاء الصم وهدي هؤلاء العمي مع أنهم قد ضموا إلى صممهم عدم العقل وضموا إلى عماهم عدم التبصر. وهذان

---

(١) . التحرير والتنوير ٦: ٢٤٥.

(٢) . التحرير والتنوير ١٠: ١٦٩.

الاستفهامان مستعملان في التعجيب من حالهم إذ يستمعون إلى دعوة النبيء صلى الله عليه وسلم ولا يعقلونها، وإذ ينظرون أعماله وسيرته ولا يهتدون بها، فليس في هذين الاستفهامين معنى الإنكار على محاولة النبيء إبلاغهم وهديهم لأن المقام ينبو عن ذلك.

وهذه المعاني المجازية تختلف باختلاف المقام والقرائن، فلذلك لم يكن الاستفهامان إنكارا، ولذلك لا يتوهم إشكال بأن موقع (لو) الوصلية هنا بعد ما هو بمعنى النفي بحيث تنتقض المبالغة التي اجتلبت لها (لو) الوصلية، بل المعنى بالعكس.

وفي هذين الاستفهامين ترشيح لاستعارة الصم والعمي لهؤلاء الكافرين، أي أن الله لما خلق نفوسهم مفطورة على المكابرة والعناد وبغضاء من أنعم الله عليه وحسده كانت هاته الخصال حوائل بينهم وبين التأثر بالمسموعات والمبصرات فجيء بصيغة الاستفهام التعجيبي المشتملة على تقوي الخبر بتقديم المسند إليه على الخبر الفعلي بقوله: أفأنت تسمع وقوله: أفأنت تهدي دون أن يقال: أتسمع الصم وتهدي العمي، فكان هذا التعجيب مؤكدا مقوى)[1].

٢. قاعدة: (قَد يَأتي الاستفهامُ بمَعنَى الأمرِ)

هذه القاعدة مستفادة من الفراء والواحدي، فعند قوله سبحانه: (وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ) [آل عمران: ٢٠] قال الفراء: (وهو استفهام ومعناه أمر. ومثله قول الله: (فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ) [المَائِدَة: ٩١] استفهام وتأويله: انتهوا. وكذلك

---

(١) . التحرير والتنوير ١١: ١٧٧.

قوله (هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ) [الْمَائِدَة: ١١٢]، وهل تستطيع ربّك، إنما مسألة. أو لا ترى أنك تقول للرجل: هَلْ أنت كاف عنا؟ معناه: اكفف، تقول للرجل: أَيْنَ أَيْنَ؟:

أقم ولا تبرح. فلذلك جوزي فِي الاستفهام كما جوزي فِي الأمر. وفي قراءة عَبْد الله: (هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِنْ عَذَابٍ أليم. آمنوا) ففسّر (هل أدلكم) بالأمر.

وفي قراءتنا على الخبر. فالمجازاة فِي قراءتنا على قوله (هل أدلكم) والمجازاة فِي قراءة عَبْد الله على الأمر لأنه هُوَ التفسير) [١].

وعند قوله تعالى: (أَأَسْلَمْتُمْ) [آل عمران: ٢٠] (قال الفرَّاء، والزجَّاج: معناه: الأمر؛ أي: أسلموا؛ لأنه استفهام في معنى التوقيف والتهديد، وفي ضمنه الأمر؛ كما تقول للإنسان، بعد أن تأمره وتُؤَكِّد عليه: أَقَبِلْتَ؟ فأنت تسأله متوعداً، وفي مسألتك دليلٌ أنك تأمره أن يفعل، ومثله قوله: (فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ) [المائدة: ٩١]؛ أي: انتهوا.

قال النحويون: إنما جاء الأمر في صورة الاستفهام؛ لأنه بمنزلته في طلب الفعل، والاستدعاء إليه، فذكر ذلك؛ للدلالة على الأمر، من غير تصريح به؛ ليُقِرَّ المأمورُ بما يلزمه من الأمر) [٢].

وعند قوله تعالى: (أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى اللهِ) [المائدة: ٧٤] (قال الفراء: هذا أمر في لفظ الاستفهام، وقد يرد الأمر بلفظ الاستفهام كقوله تعالى: (فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ) [المائدة: ٩١]، في آية تحريم الخمر) [٣].

---

(١) . معاني القرآن للفراء ١: ٢٠٢.

(٢) . التفسير البسيط للواحدي ٥: ١٣٠.

(٣) . التفسير البسيط للواحدي ٧: ٤٨٣.

٣. قاعدة: (قَد يَأتِي الاستفهامُ للتَّقرِيرِ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء، منهم معمر بن المثنى والزجاج، وابن قتيبة الدينوري والزمخشري والسمين الحلبي والزركشي وابن عاشور، فعند قوله تعالى: (أَتَجْعَلُ فِيها مَنْ يُفْسِدُ فِيها) [البَقَرَة: ٣٠] قال معمر بن المثنى: (جاءت على لفظ الاستفهام، والملائكة لم تستفهم ربّها، وقد قال تبارك وتعالى: (إِنِّي جاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً) [البَقَرَة: ٣٠] ولكن معناها معنى الإيجاب: أي إنك ستفعل. فأوجب ولم يستفهم، وقال جرير لعبد الملك بن مروان:

ألستم خير من ركب المطايا ... وأندى العالمين بطون راح

وتقول وأنت تضرب الغلام على الذنب: ألست الفاعل كذا؟ ليس باستفهام ولكن تقرير) [١].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (أَوَلَوْ كانَ آباؤُهُمْ لا يَعْقِلُونَ شَيْئاً) [البَقَرَة: ١٧٠] قال: (الألف ليست ألف الاستفهام أو الشك، إنما خرجت مخرج الاستفهام تقريراً بغير الاستفهام) [٢].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (هَلْ يَسْتَوِيانِ مَثَلاً) [هود: ٢٤] قال: (أي لا يستوي المثلان مثلا، وليس موضع «هل» هاهنا موضع الاستفهام ولكن موضعها هاهنا موضع

---

(١) . مجاز القرآن لمعمر بن المثنى ١: ٣٥.

(٢) . مجاز القرآن لمعمر بن المثنى ١: ٦٣.

الإيجاب أنه لا يستويان، وموضع تقرير وتخبير: أن هذا ليس كذاك، ولها في غير هذا موضع آخر: موضع «قد»، قال: (هَلْ أَتى عَلَى الْإِنْسانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً) [الإنسان: ١] معناها: قد أتى على الإنسان) [١].

وقال الدينوري: (ومنه أن يأتي الكلام على مذهب الاستفهام وهو تقرير: كقوله سبحانه: (أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلهَيْنِ مِنْ دُونِ اللهِ) [المائدة: ١١٦]، (وَما تِلْكَ بِيَمِينِكَ يا مُوسى) [طه: ١٧]، و(ماذا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ) [القصص: ٦٥]، (قُلْ مَنْ يَكْلَؤُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهارِ مِنَ الرَّحْمنِ) [الأنبياء: ٤٢]) [٢].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ) [البقرة: ١٣٠] قال الزجاج: (معنى (مَنْ) التقرير والتوبيخ، ولفظها لفظ الاستفهام وموضعها رفع بالابتداءِ، والمعنى ما يرغب عن ملة إبراهيم إلا مَنْ سَفه نَفْسَه) [٣].

وعند قوله تعالى: (سَلْ بَنِي إِسْرائِيلَ كَمْ آتَيْناهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ) [البقرة: ٢١١]، قال الزمخشري: (فإن قلت: كم استفهامية أم خبرية؟ قلت: تحتمل الأمرين. ومعنى الاستفهام فيها للتقرير) [٤].

---

(١) . مجاز القرآن لمعمر بن المثنى ١: ٢٨٧.

(٢) . تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة الدينوري: ١٧١.

(٣) . معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١: ٢٠٩.

(٤) . الكشاف ١: ٢٥٤.

وعند قوله تعالى: (قُلْ إِنَّ الْهُدى هُدَى اللهِ أَنْ يُؤْتى أَحَدٌ مِثْلَ ما أُوتِيتُمْ أَوْ يُحاجُّوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ) [آل عمران: ٧٣] قال: (والدليل عليه قراءة ابن كثير: أأن يؤتى أحد بزيادة همزة الاستفهام للتقرير والتوبيخ، بمعنى: إلا أن يؤتى أحد) (١).

وعند قوله تعالى: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ) [البقرة: ٢٤٤] قال أبو حيان: (وهذه همزة الاستفهام دخلت على حرف النفي، فصار الكلام تقريرا، فيمكن أن يكون المخاطب علم بهذه الصفة قبل نزول هذه الآية، ويجوز أن يكون لم يعرفها إلا من هذه الآية، ومعناه التنبيه والتعجب من حال هؤلاء، والرؤية هنا علمية، وضمنت معنى ما يتعدى بإلى، فلذلك لم يتعد إلى مفعولين، وكأنه قيل: ألم ينته علمك إلى كذا) (٢).

وعند قوله سبحانه: (أَمِ ارتابوا أَمْ يَخافُونَ) [النور: ٥٠] قال السمين الحلبي: «(أَمْ» فيهما منقطعٌ، تتقدَّرُ عند الجمهورِ بحرفِ الإضراب وهمزةِ الاستفهامِ. تقديرُه: بل ارْتابوا، بل أيخافون. ومعنى الاستفهام هنام التقريرُ والتوقيفُ، ويُبالَغُ به تارةً في الذمّ كقوله:

أَلَسْتَ من القومِ الذينَ تعاهَدُوْا ... على اللؤْمِ والفَحْشاءِ في سالفِ الدهر

وتارةً في المدح كقولِ جرير:

أَلَسْتُمْ خيرَ مَنْ ركبَ المَطايا ... وأندى العالمينَ بُطونَ راحِ) (٣).

---

(١) . الكشاف ١: ٣٧٤.

(٢) . البحر المحيط ٢: ٥٦٠.

(٣) . الدر المصون ٨: ٤٢٧.

وعند قوله سبحانه: (أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ) [الزمر: ٩] قال: (قرأ الحَرميَّان: نافعٌ وابنُ كثير بتخفيف الميم، والباقون بتشديدها. فأمَّا الأُولى ففيها وجهان، أحدهما: أنها همزةُ الاستفهامِ دَخَلَتْ على «مَنْ» بمعنى الذي، والاستفهامُ للتقريرِ، ومقابلُه محذوفٌ، تقديرُه: أمَنْ هو قانتٌ كمَنْ جعل للَّهِ تعالى أنداداً، أو أَمَنْ هو قانِتٌ كغيرِه، أو التقدير: أهذا القانِتُ خيرٌ أم الكافرُ المخاطبُ بقوله: (قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلاً) [الزمر: ٨].

ويَدُلُّ عليه قولُه: (قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الذين يَعْلَمُونَ والذين لَا يَعْلَمُونَ) [الزمر: ٩] فحذفَ خبرَ المبتدأ أو ما يعادِلُ المُسْتَفْهَم عنه. والتقديران الأوَّلان أَوْلى لقلةِ الحَذْفِ)[1].

وقال الزركشي: (استفهام التقرير والتقرير: حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده قال أبو الفتح في الخاطريات: ولا يستعمل ذلك بـ "هل" وقال في قوله *جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط.

و"هل" لا تقع تقريرا كما يقع غيرها مما هو للاستفهام.

وقال الكندي: ذهب كثير من العلماء في قوله تعالى: (هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ) [الشعراء: ٧٣] إلى أن "هل" تشارك الهمزة في معنى التقرير والتوبيخ إلا أني رأيت أبا علي أبى ذلك وهو معذور فإن ذلك من قبيل الإنكار ونقل الشيخ أبو حيان عن سيبويه أن استفهام التقرير لا يكون بـ "هل" إنما تستعمل فيه الهمزة ثم نقل عن بعضهم أن "هل" تأتي تقريرا في قوله تعالى: (هَلْ فِي ذلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ) [الفجر: ٥].

---

(١). الدر المصون ٩: ٤١٤.

والكلام مع التقرير موجب ولذلك يعطف عليه صريح الموجب ويعطف على صريح الموجب فالأول: كقوله: (أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيماً فَآوى. وَوَجَدَكَ ضَالاً فَهَدى) [الضحى: ٦. ٧]، وقوله: (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ. وَوَضَعْنا عَنْكَ وِزْرَكَ) [الشرح: ١. ٢]، (أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ) [الفيل: ٢].

والثاني: كقوله: (أَكَذَّبْتُمْ بِآياتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِها عِلْماً) [النمل: ٨٤] على ما قرره الجرجاني في النظم حيث جعلها مثل قوله: (وَجَحَدُوا بِها وَاسْتَيْقَنَتْها أَنْفُسُهُمْ) [النمل: ١٤].

ويجب أن يلي الأداة الشيء الذي تقرر بها فتقول في تقرير الفعل: "أضربت زيدا" والفاعل نحو: "أأنت ضربت" أو المفعول "أزيدا ضربت" كما يجب في الاستفهام الحقيقي.

وقوله تعالى: (أَأَنْتَ فَعَلْتَ) [الأنبياء: ٦٢] يحتمل الاستفهام الحقيقي بأن يكونوا لم يعلموا أنه الفاعل والتقرير بأن يكونوا علموا ولا يكون استفهاماً عن الفعل ولا تقريرا له؛ لأنه لم يله ولأنه أجاب بالفاعل بقوله: (بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ) [الأنبياء: ٦٣].

وجعل الزمخشري منه: (أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللهَ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) [البقرة: ١٠٦].

وقيل: أراد التقرير بما بعد النفي لا التقرير بالنفي والأولى أن يجعل على الإنكار أي: ألم تعلم أيها المنكر للنسخ!

وحقيقة استفهام التقرير أنه استفهام إنكار والإنكار نفي وقد دخل على المنفي ونفي المنفي إثبات والذي يقرر عندك أن معنى التقرير الإثبات قول ابن السراج: فإذا أدخلت على "ليس" ألف الاستفهام كانت تقريرا ودخلها معنى الإيجاب فلم يحسن

معها "أحد" لأن أحدا إنما يجوز مع حقيقة النفي لا تقول: أليس أحد في الدار لأن المعنى يؤول إلى قولك: أحد في الدار وأحد لا تستعمل في الواجب.

وأمثلته كثيرة كقوله تعالى: (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ) [الأعراف: ١٧٢] أي: أنا ربكم، وقوله: (أَلَيْسَ ذلِكَ بِقادِرٍ عَلى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتى) [القيامة: ٤٠]، (أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ) [يس: ٨١]، (أَلَيْسَ اللهُ بِكافٍ عَبْدَهُ) [الزمر: ٣٦]، (أَلَيْسَ اللهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقامٍ) [الزمر: ٣٧]، (أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوىً لِلْكافِرِينَ) [العنكبوت: ٦٨]، (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنا عَلَيْكَ الْكِتابَ) [العنكبوت: ٥١] ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: (أَيَنْقُصُ الرُّطَبُ إِذَا يَبِسَ) [1]، وقوله جرير:

ألستم خير من ركب المطايا

واعلم أن في جعلهم الآية الأولى من هذا النوع إشكالاً؛ لأنه لو خرج الكلام عن النفي لجاز أن يجاب بنعم، وقد قيل: إنهم لو قالوا: (نعم) كفروا ولما حسن دخول الباء في الخبر، ولو لم تفد لفظة الهمزة استفهاماً لما استحق الجواب إذ لا سؤال حينئذ.

والجواب يتوقف على مقدمة، وهي أن الاستفهام إذا دخل على النفي يدخل بأحد وجهين: إما أن يكون الاستفهام عن النفي هل وجد أم لا؟ فيبقى النفي على ما كان عليه أو للتقرير كقوله: ألم أحسن إليك، وقوله تعالى: (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ) [الشرح: ١]، (أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيماً) [الضحى: ٦].

فإن كان بالمعنى الأول لم يجز دخول نعم في جوابه إذا أردت إيجابه بل تدخل عليه بلى، وإن كان بالمعنى الثاني وهو التقرير، فللكلام حينئذ لفظ ومعنى، فلفظه نفي داخل

---

(١) . رواه ابن حبان في صحيحه (٥٠٠٣).

عليه الاستفهام، ومعناه الإثبات، فبالنظر إلى لفظه تجيبه بـ(بلى)، وبالنظر إلى معناه وهو كونه إثباتا تجيبه بـ(نعم))[1].

وعند قوله سبحانه: (قالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَما كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ) [البقرة: ٣٣] قال ابن عاشور: (والاستفهام في قوله: (أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ) إلخ تقريري لأن ذلك القول واقع لا محالة والملائكة لا يعلمون وقوعه ولا ينكرونه.

وإنما أوقع الاستفهام على نفي القول؛ لأن غالب الاستفهام التقريري يقحم فيه ما يفيد النفي لقصد التوسيع على المقرر، حتى يخيل إليه أنه يسأل عن نفي وقوع الشيء، فإن أراد أن يزعم نفيه فقد وسع المقرر عليه ذلك ولكنه يتحقق أنه لا يستطيع إنكاره فلذلك يقرره على نفيه، فإذا أقر كان إقراره لازماً له لا مناص له منه. فهذا قانون الاستفهام التقريري الغالب عليه وهو الذي تكرر في القرآن.

وبنى عليه صاحب «الكشاف» معاني آياته التي منها قوله تعالى: (أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللهَ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) [البقرة: ١٠٦] وتوقف فيه ابن هشام في «مغني اللبيب» ورده عليه شارحه. وقد يقع التقرير بالإثبات على الأصل نحو: (أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ) [المائدة: ١١٦] وهو تقرير مراد به إبطال دعوى النصارى، وقوله: (قالُوا أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنا يَا إِبْراهِيمُ) [الأنبياء: ٦٢])[2].

وعند قوله سبحانه: (أَوَلا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَما يُعْلِنُونَ) [البقرة: ٧٧] قال: (الاستفهام فيه على غير حقيقته فهو إما مجاز في التقرير أي ليسوا يعلمون

---

(١) . البرهان في علوم القرآن ٢: ٣٣١.

(٢) . التحرير والتنوير ١: ٤١٩.

ذلك والمراد التقرير بلازمه وهو أنه إن كان الله يعلمه فقد علمه رسوله وهذا لزوم عرفي ادعائي في المقام الخطابي أو مجاز في التوبيخ والمعنى هو هو، أو مجاز في التحضيض أي هل كان وجود أسرار دينهم في القرآن موجبا لعلمهم أن الله يعلم ما يسرون والمراد لازم ذلك أي يعلمون أنه منزل عن الله، أي هلا كان ذلك دليلاً على صدق الرسول، عوض عن أن يكون موجباً لتهمة قومهم الذين تحققوا صدقهم في اليهودية، وهذا الوجه هو الظاهر لي ويرجحه التعبير بـ (يعلمون) بالمضارع دون علموا)[1].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللهَ لَهُ مُلْكُ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ وَما لَكُمْ مِنْ دُونِ اللهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلا نَصِيرٍ) [البقرة: ١٠٧] قال: (والاستفهام تقريري على الوجهين وهو شأن الاستفهام الداخل على النفي كما تقدم عند قوله: (أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ) [البقرة: ٣٣] أي أنكم تعلمون أن الله قدير وتعلمون أنه مالك السماوات والأرض بما يجري فيهما من الأحوال، فهو ملكه أيضا فهو يصرف الخلق كيف يشاء. وقد أشار في «الكشاف» إلى أنه تقريري وصرح به القطب في «شرحه» ولم يسمع في كلام العرب استفهام دخل على النفي إلا وهو مراد به التقرير)[2].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيباً مِنَ الْكِتابِ يُدْعَوْنَ إِلى كِتابِ اللهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ وَهُمْ مُعْرِضُونَ) [آل عمران: ٢٣] قال: (أَلَمْ تَرَ: للتقرير والتعجيب، وقد جاء الاستعمال في مثله أن يكون الاستفهام داخلا على نفي

---

(١) . التحرير والتنوير ١: ٥٧٢.

(٢) . التحرير والتنوير ١: ٦٦٥.

الفعل والمراد حصول الإقرار بالفعل ليكون التقرير على نفيه محرضا للمخاطب على الاعتراف به بناء على أنه لا يرضى أن يكون ممن يجهله، وقد تقدم عند قوله تعالى: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْراهِيمَ فِي رَبِّهِ) في سورة البقرة) [1].

وعند قوله سبحانه: (إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلاثَةِ آلافٍ مِنَ الْمَلائِكَةِ مُنْزَلِينَ) [آل عمران: ١٢٤] قال: (والاستفهام في قوله: (أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ) تقريري، والتقريري يكثر أن يورد على النفي، كما قدمنا بيانه عند قوله تعالى: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيارِهِمْ) في سورة البقرة [٢٤٣].

وإنما جيء في النفي بحرف لن الذي يفيد تأكيد النفي للإشعار بأنهم كانوا يوم بدر لقلتهم، وضعفهم، مع كثرة عدوهم، وشوكته، كالآيسين من كفاية هذا المدد من الملائكة، فأوقع الاستفهام التقريري على ذلك ليكون تلقينا لمن يخالج نفسه اليأس من كفاية ذلك العدد من الملائكة، بأن يصرح بما في نفسه، والمقصود من ذلك لازمه، وهذا إثبات أن ذلك العدد كاف.

ولأجل كون الاستفهام غير حقيقي كان جوابه من قبل السائل بقوله: بلى لأنه مما لا تسع المماراة فيه كما سيأتي في قوله تعالى: (قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهادَةً قُلِ اللهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ) في سورة الأنعام [١٩]، فكان (بلى) إبطالاً للنفي، وإثباتاً لكون ذلك العدد كافياً، وهو من تمام مقالة النبيء صلى الله عليه وسلم للمؤمنين) [2].

---

(١) . التحرير والتنوير ٣: ٢٠٨.

(٢) . التحرير والتنوير ٤: ٧٣.

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقاتِ وَأَنَّ اللهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ) [التَّوْبَة: ١٠٤] قال: (إن كان الذين اعترفوا بذنوبهم وعرضوا أموالهم للصدقة قد بقي في نفوسهم اضطراب من خوف أن لا تكون توبتهم مقبولة وأن لا يكون الرسول عليه الصلاة والسلام قد رضي عنهم وكان قوله: (إِنَّ صَلاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ) [التوبة: ١٠٣] مشيراً إلى ذلك، وذلك الذي يشعر به اقتران قبول التوبة وقبول الصدقات هنا ليناظر قوله: (اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ) [التوبة: ١٠٢]، وقوله: (خُذْ مِنْ أَمْوالِهِمْ صَدَقَةً) [التوبة: ١٠٣] كانت جملة: ألم يعلموا أن الله هو يقبل التوبة استينافاً بيانياً ناشئاً عن التعليل بقوله: (إِنَّ صَلاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ) [التوبة: ١٠٣]، لأنه يثير سؤال من يسأل عن موجب اضطراب نفوسهم بعد أن تابوا، فيكون الاستفهام تقريراً مشوباً بتعجيب من ترددهم في قبول توبتهم. والمقصود منه التذكير بأمر معلوم لأنهم جروا على حال نسيانه، ويكون ضمير يعلموا عائداً إلى الذين اعترفوا بذنوبهم)[1].

وعند قوله سبحانه: (أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهاداً) [النبأ: ٦] قال: (والكلام موجه إلى منكري البعث وهم الموجه إليهم الاستفهام فهو من قبيل الالتفات؛ لأن توجيه الكلام في قوة ضمير الخطاب بدليل عطف (وَخَلَقْناكُمْ أَزْواجاً) [النبأ: ٨] عليه.

والاستفهام في ألم نجعل تقريري وهو تقرير على النفي كما هو غالب صيغ الاستفهام التقريري أن يكون بعده نفي والأكثر كونه بحرف (لم)، وذلك النفي كالإعذار

---

(١) . التحرير والتنوير ١١: ٢٤.

للمقرر إن كان يريد أن ينكر وإنما المقصود التقرير بوقوع جعل الأرض مهاداً لا بنفيه فحرف النفي لمجرد تأكيد معنى التقرير.

فالمعنى: أجعلنا الأرض مهاداً، ولذلك سيعطف عليه (وَخَلَقْناكُمْ أَزْواجاً) وتقدم عند قوله تعالى: (أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ) في سورة البقرة [٣٣] .

ولا يسعهم إلا الإقرار به قال تعالى: (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللهُ) [لقمان: ٢٥]، وحاصل الاستدلال بالخلق الأول لمخلوقات عظيمة أنه يدل على إمكان الخلق الثاني لمخلوقات هي دون المخلوقات الأولى قال تعالى: (لَخَلْقُ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ) (أي الثاني) (وَلكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ) [غافر: ٥٧] .

وجعل الأرض: خلقها على تلك الحالة لأن كونها مهادا أمر حاصل فيها من ابتداء خلقها ومن أزمان حصول ذلك لها من قبل خلق الإنسان لا يعلمه إلا الله.

والمعنى: أنه خلقها في حال أنها كالمهاد فالكلام تشبيه بليغ)[1].

(١) . التحرير والتنوير ٣٠: ١٣.

٤. قاعدة: (قَد يَأتِي الاستفهامُ للجَحدِ والإنكارِ)

هذه القاعدة مستفادة من الواحدي والزمخشري والزركشي وابن عاشور، فعند قوله تعالى: (أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ) [البقرة: ١٣] قال الواحدي: ((الألف) في أنؤمن استفهام معناه: الجحد والإنكار، لا نفعل كما فعلوا) [١].

وعند قوله تعالى: (كَيْفَ يَهْدِي اللهُ قَوْماً كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ) [آل عمران: ٨٦] قال: (وأصل (كيف): أنها للاستفهام والاستخبار عن الحال. ودخلت ههنا للإنكار؛ وذلك أن المسؤول يُسألُ لأغراضٍ مختلفة، فقد يُسأل للتعجيز عن إقامة البرهان، وقد يُسأل لتوبيخ، بما يظهر من معنى الجواب.

وقد ذكرنا فيما مضى: لِمَ جازَ أن يَقَعَ الاستفهام موقعَ الإنكار؟...

ومثله قوله: (كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللهِ) [التوبة: ٧] أي: لا يكون لهم عهد) [٢].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (أَمْ تُنَبِّئُونَهُ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي الْأَرْضِ) [الرعد: ٣٣] قال: (يجوز أن يكون (أم) هاهنا عاطفة على استفهام متقدم في المعنى، وذلك أن قوله: (قُلْ سَمُّوهُمْ) معناه: ألهم أسماء الخالقين؟؛ لأن المراد في أمرهم بالتسمية؛ الإنكار عليهم أنه ليس للأصنام أسماء الخالقين ولا صفاتهم، والإنكار صورته صورة الاستفهام) [٣].

---

(١) . التفسير البسيط ٢: ١٦٢.

(٢) . التفسير البسيط ٥: ٤٠٩.

(٣) . التفسير البسيط ١٢: ٣٦٠.

وعند قوله سبحانه: (أَنْ يَخْسِفَ اللهُ بِهِمُ الْأَرْضَ) [النحل: ٤٥] قال: (ومعنى الاستفهام في قوله: (أَفَأَمِنَ) الإنكار؛ أي: يجب أن لا يأمنوا عقوبة تلحقهم كما لحقت المكذبين من قبلهم) [١].

وعند قوله تعالى: (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ وَكُنْتُمْ أَمْواتاً فَأَحْياكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) [البقرة: ٢٨] قال الزمخشري: (قد ذكرنا أنّ معنى الاستفهام في «كيف» الإنكار، وأنَّ إنكار الحال متضمن لإنكار الذات على سبيل الكناية، فكأنَّه قيل: ما أعجب كفركم مع علمكم بحالكم هذه!) [٢].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلى عَلَيْكُمْ آياتُ اللهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ وَمَنْ يَعْتَصِمْ بِاللهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلى صِراطٍ مُسْتَقِيمٍ) [آل عمران: ١٠١] قال: (وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ معنى الاستفهام فيه الإنكار والتعجيب، والمعنى: من أين يتطرق إليكم الكفر والحال أن آيات الله وهي القرآن المعجز تُتْلى عَلَيْكُمْ على لسان الرسول غضة طرية وبين أظهركم رسول الله صلى الله عليه وسلم ينبهكم ويعظكم ويزيح شبهكم) [٣].

وعند قوله تعالى: (قالَ فِرْعَوْنُ آمَنْتُمْ بِهِ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ) [الأعراف: ١٢٣] قال: (آمَنْتُمْ بِهِ على الإخبار، أي فعلتم هذا الفعل الشنيع، توبيخاً لهم وتقريعاً. وقرئ أآمنتم، بحرف الاستفهام، ومعناه الإنكار والاستبعاد) [٤].

---

(١) . التفسير البسيط ١٣: ٦٨.

(٢) . الكشاف ١: ١٢٢.

(٣) . الكشاف ١: ٣٩٣.

(٤) . الكشاف ٢: ١٤١.

وقال الزركشي: (استفهام الإنكار فالأول: المعنى فيه على أن ما بعد الأداة منفي ولذلك تصحبه "إلا" كقوله تعالى: (فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَاّ الْقَوْمُ الْفاسِقُونَ) [الأحقاف: ٣٥]، وقوله تعالى: (وَهَلْ نُجازِي إِلَاّ الْكَفُورَ) [سبأ: ١٧]

ويعطف عليه المنفي كقوله تعالى: (فَمَنْ يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللهُ وَما لَهُمْ مِنْ ناصِرِينَ) [الروم: ٢٩] أي: لا يهدي وهو كثير.

ومنه: (أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ) [الزمر: ١٩] أي: لست تنقذ من في النار (أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ) [يونس: ٩٩] (أَفَغَيْرَ اللهِ أَبْتَغِي حَكَماً) [الأنعام: ١١٤].

وكقوله تعالى: (قالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ) [الشعراء: ١١١]، (فَقالُوا أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنا وَقَوْمُهُما لَنا عابِدُونَ) [المؤمنون: ٤٧] أي: لا نؤمن، وقوله: (أَمْ لَهُ الْبَناتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ) [الطور: ٣٩] أي: لا يكون هذا.

وقوله تعالى: (أَأُنْزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنا) [ص: ٨] أي: ما أنزل، وقوله تعالى: (أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ) [الزخرف: ١٩] أي: ما شهدوا ذلك، وقوله تعالى: (أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْيَ) [الزخرف: ٤٠] أي: ليس ذلك إليك كما قال تعالى: (إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتى وَلا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعاءَ) [النمل: ٨٠]، وقوله تعالى: (أَفَعَيِينا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ) [ق: ١٥] أي: لم نعي به.

وهنا أمران:

أحدهما: أن الإنكار قد يجيء لتعريف المخاطب أن ذلك المدعى ممتنع عليه وليس من قدرته، كقوله تعالى: (أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْيَ) [الزخرف: ٤٠]؛ لأن

إسماع الصم لا يدعيه أحد بل المعنى أن إسماعهم لا يمكن لأنهم بمنزلة الصم والعمي وإنما قدم الاسم في الآية ولم يقل: "أتسمع الصم" إشارة إلى إنكار موجه عن تقدير ظن منه عليه السلام أنه يختص بإسماع من به صمم وأنه ادعى القدرة على ذلك وهذا أبلغ من إنكار الفعل وفيه دخول الاستفهام على المضارع فإذا قلت أتفعل أو أأنت تفعل احتمل وجهين:

أحدهما: إنكار وجود الفعل كقوله تعالى: (أَنُلْزِمُكُمُوها وَأَنْتُمْ لَها كارِهُونَ) [هود: ٢٨] والمعنى: لسنا بمثابة من يقع منه هذا الإلزام وإن عبرنا بفعل ذلك جل الله تعالى عن ذلك بل المعنى إنكار أصل الإلزام والثاني: قولك لمن يركب الخطر: أتذهب في غير طريق؟ انظر لنفسك واستبصر فإذا قدمت المفعول توجه الإنكار إلى كونه بمثابة أن يوقع به مثل ذلك الفعل كقوله: (قُلْ أَغَيْرَ اللهِ أَتَّخِذُ وَلِيّاً) [الأنعام: ١٤] وقوله: (أَغَيْرَ اللهِ تَدْعُونَ) [الأنعام: ٤٠] المعنى: أغير الله بمثابة من يتخذ ولياً.

ومنه: (أَبَشَراً مِنَّا واحِداً نَتَّبِعُهُ) [القمر: ٢٤] لأنهم بنوا كفرهم على أنه ليس بمثابة من يتبع صيغة المستقبل إما أن يكون للحال نحو: (أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا) [يونس: ٩٩] أو للاستقبال نحو: (أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ) [الزخرف: ٣٢].

الثاني: قد يصحب الإنكار التكذيب للتعريض بأن المخاطب ادعاه وقصد تكذيبه كقوله تعالى: (أَصْطَفَى الْبَناتِ عَلَى الْبَنِينَ) [الصافات: ١٥٣]، (أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنْثى) [النجم: ٢١]، (أَإِلهٌ مَعَ اللهِ) [النمل: ٦٢] وسواء كان زعمهم له صريحاً مثل: (أَفَسِحْرٌ هَذَا أَمْ أَنْتُمْ لَا تُبْصِرُونَ) [الطور: ١٥]، أو التزاماً مثل: (أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ) [الزخرف: ١٩]، فإنهم لما جزموا بذلك جزم من يشاهد خلق الملائكة كانوا كمن زعم

أنه شهد خلقهم وتسمية هذا استفهام إنكار من أنكر إذا جحد وهو إما بمعنى: "لم يكن" كقوله تعالى: (أَفَأَصْفاكُمْ) [الإسراء: ٤٠] أو بمعنى: "لا يكون" نحو: (أَنُلْزِمُكُمُوها) [هود: ٢٨].

والحاصل أن الإنكار قسمان إبطالي وحقيقي:

فالإبطالي: أن يكون ما بعدها غير واقع ومدعيه كاذب كما ذكرنا والحقيقي: يكون ما بعدها واقع وأن فاعله ملوم نحو: (أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ) [الصافات: ٩٥]، (أَغَيْرَ اللهِ تَدْعُونَ) [الأنعام: ٤٠]، (أَإِفْكاً آلِهَةً) [الصافات: ٨٦]، (أَتَأْتُونَ الذُّكْرانَ) [الشعراء: ١٦٥]، (أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتاناً) [النساء: ٢٠]) [١].

وعند قوله تعالى: (فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرادَ اللهُ بِهذا مَثَلاً) [البقرة: ٢٦] قال ابن عاشور: (والاستفهام هنا إنكاري أي جعل الكلام في صورة الاستفهام كناية به عن الإنكار لأن الشيء المنكر يستفهم عن حصوله فاستعمال الاستفهام في الإنكار من قبيل الكناية، ومثله لا يجاب بشيء غالبا لأنه غير مقصود به الاستعلام. وقد يلاحظ فيه معناه الأصلي فيجاب بجواب لأن الاستعمال الكنائي لا يمنع من إرادة المعنى الأصلي كقوله تعالى: (عَمَّ يَتَساءَلُونَ. عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ) [النبأ: ١، ٢]) [٢].

وعند قوله جل ثناؤه: (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَساجِدَ اللهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعى فِي خَرابِها) [البقرة: ١١٤] قال: (والاستفهام بمن إنكاري ولما كان أصل من أنها نكرة

---

(١) . البرهان في علوم القرآن ٢: ٣٢٨.

(٢) . التحرير والتنوير ١: ٣٦٤.

موصوفة أشربت معنى الاستفهام وكان الاستفهام الإنكاري في معنى النفي صار الكلام من وقوع النكرة في سياق النفي فلذلك فسروه بمعنى لا أحد أظلم والظلم الاعتداء على حق الغير بالتصرف فيه بما لا يرضى به ويطلق على وضع الشيء في غير ما يستحق أن يوضع فيه والمعنيان صالحان هنا) [1].

وعند قوله تعالى: (وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَاّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ) [البقرة: ١٣٠] قال: (والاستفهام للإنكار والاستبعاد، واستعماله في الإنكار قد يكون مع جواز إرادة قصد الاستفهام فيكون كناية، وقد يكون مع عدم جواز إرادة معنى الاستفهام فيكون مجازا في الإنكار ويكون معناه معنى النفي، والأظهر أنه هنا من قبيل الكناية فإن الإعراض عن ملة إبراهيم مع العلم بفضلها ووضوحها أمر منكر مستبعد. ولما كان شأن المنكر المستبعد أن يسأل عن فاعله استعمل الاستفهام في ملزومه وهو الإنكار والاستبعاد على وجه الكناية مع أنه لو سئل عن هذا المعرض لكان السؤال وجيها، والاستثناء قرينة عن إرادة النفي واستعمال اللفظ في معنيين كنائيين، أو ترشيح للمعنى الكنائي وهما الإنكار. والاستفهام لا يجيء فيه ما قالوا في استعمال اللفظ المشترك في معنييه واستعمال اللفظ في حقيقته ومجازه أو في مجازيه لأن الدلالة على المعنى الكنائي بطريق العقل بخلاف الدلالة على المعنيين الموضوع لهما الحقيقي وعلى المعنى الحقيقي والمجازي إذ الذين رأوا ذلك منعوا بعلة أن قصد الدلالة باللفظ على أحد المعنيين يقتضي عدم الدلالة به على الآخر لأنه لفظ واحد فإذا دل على معنى تمت دلالته وأن الدلالة على المعنيين المجازيين دلالة باللفظ على أحد المعنيين فتقضي أنه نقل من مدلوله

---

(١) . التحرير والتنوير ١: ٦٧٩.

الحقيقي إلى مدلول مجازي وذلك يقتضي عدم الدلالة به على غيره لأنه لفظ واحد، وقد أبطلنا ذلك في المقدمة التاسعة، أما المعنى الكنائي فالدلالة عليه عقلية سواء بقي اللفظ دالا على معناه الحقيقي أم تعطلت دلالته عليه. ولك أن تجعل استعمال الاستفهام في معنى الإنكار مجازا بعلاقة اللزوم كما تكرر في كل كناية لم يرد فيها المعنى الأصلي وهو أظهر لأنه مجاز مشهور حتى صار حقيقة عرفية فقال النحاة: الاستفهام الإنكاري نفي ولذا يجيء بعده الاستثناء، والتحقيق أنه لا يطرد أن يكون بمعنى النفي ولكنه يكثر فيه ذلك لأن شأن الشيء المنكر بأن يكون معدوما ولهذا فالاستثناء هنا يصح أن يكون استثناء من كلام دل عليه الاستفهام كأن مجيبا أجاب السائل بقوله: «لا يرغب عنها إلا من سفه نفسه)[1].

وعند قوله جل ثناؤه: (أَمْ كُنْتُمْ شُهَداءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ) [البقرة: ١٣٣] قال: (ولما كانت أم يلازمها الاستفهام كما مضى عند قوله تعالى: (أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ) [البقرة: ١٠٨] إلخ فالاستفهام هنا غير حقيقي لظهور أن عدم شهودهم احتضار يعقوب محقق، فتعين أن الاستفهام مجاز، ومحمله على الإنكار لأنه أشهر محامل الاستفهام المجازي، ولأن مثل هذا المستفهم عنه مألوف في الاستفهام الإنكاري.

ثم إن كون الاستفهام إنكاريا يمنع أن يكون الخطاب الواقع فيه خطابا للمسلمين لأنهم ليسوا بمظنة حال من يدعي خلاف الواقع حتى ينكر عليهم، خلافا لمن جوز كون الخطاب للمسلمين من المفسرين، توهموا أن الإنكار يساوي النفي مساواة تامة وغفلوا عن الفرق بين الاستفهام الإنكاري وبين النفي المجرد فإن الاستفهام الإنكاري مستعمل

---

(١) . التحرير والتنوير ١: ٧٢٤.

في الإنكار مجازاً بدلالة المطابقة وهو يستلزم النفي بدلالة الالتزام، ومن العجيب وقوع الزمخشري في هذه الغفلة، فتعين أن المخاطب اليهود وأن الإنكار متوجه إلى اعتقاد اعتقدوه يعلم من سياق الكلام وسوابقه وهو ادعاؤهم أن يعقوب مات على اليهودية وأوصى بها فلزمت ذريته، فكان موقع الإنكار على اليهود واضحاً، وهو أنهم ادعوا ما لا قبل لهم بعلمه إذ لم يشهدوا كما سيأتي، فالمعنى ما كنتم شهداء احتضار يعقوب. ثم أكمل الله القصة تعليماً وتفصيلاً واستقصاء في الحجة بأن ذكر ما قاله يعقوب حين اختصاره وما أجابه أبناؤه وليس ذلك بداخل في حيز الإنكار، فالإنكار ينتهي عند قوله: (الموت) والبقية تكملة للقصة.

والقرينة على الأمرين ظاهرة اعتماداً على مألوف الاستعمال في مثله فإنه لا يطال فيه المستفهم عنه بالإنكار ألا ترى إلى قوله تعالى: (أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ) [الزخرف: ١٩]، فلما قال هنا: (أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ)، علم السامع موقع الإنكار، ثم يعلم أن قول أبناء يعقوب نعبد إلهك لم يكن من دعوى اليهود حتى يدخل في حيز الإنكار لأنهم لو ادعوا ذلك لم ينكر عليهم إذ هو عين المقصود من الخبر، وبذلك يستقر كلا الكلامين في قراره) [١].

وعند قوله تعالى: (كَيْفَ يَهْدِي اللهُ قَوْماً كَفَرُوا بَعْدَ إِيمانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجاءَهُمُ الْبَيِّناتُ وَاللهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ) [آل عمران: ٨٦] قال: ((وكيف) استفهام إنكاري والمقصود إنكار أن تحصل لهم هداية خاصة وهي إما الهداية الناشئة

---

(١) . التحرير والتنوير ١: ٧٣٠.

عن عناية الله بالعبد ولطفه به، وإسنادها إلى الله ظاهر وإما الهداية الناشئة عن إعمال الأدلة والاستنتاج منها، وإسنادها إلى الله لأنه موجد الأسباب ومسبباتها.

ويجوز أن يكون الاستفهام مستعملا في الاستبعاد، فإنهم آمنوا وعلموا ما في كتب الله، ثم كفروا بعد ذلك بأنبيائهم، إذ عبد اليهود الأصنام غير مرة، وعبد النصارى المسيح، وقد شهدوا أن محمدا صادق لقيام دلائل الصدق، ثم كابروا، وشككوا الناس. وجاءتهم الآيات فلم يتعظوا، فلا مطمع في هديهم بعد هذه الأحوال، وإنما تسري الهداية لمن أنصف وتهيأ لإدراك الآيات دون القوم الذين ظلموا أنفسهم. وقيل نزلت في اليهود خاصة. وقيل نزلت في جماعة من العرب أسلموا ثم كفروا ولحقوا بقريش ثم ندموا فراسلوا قومهم من المسلمين يسألونهم هل من توبة فنزلت، ومنهم الحارث بن سويد، وأبو عامر الراهب، وطعيمة بن أبيرق) [1].

وعند قوله سبحانه: (أَوَلا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلا هُمْ يَذَّكَّرُونَ) [التَّوْبَة: ١٢٦] قال: (وقدمت همزة الاستفهام على حرف العطف على طريقة تصدير أدوات الاستفهام.

والتصدير للتنبيه على أن الجملة في غرض الاستفهام.

والاستفهام هنا إنكار وتعجيب لعدم رؤيتهم فتنتهم فلا تعقبها توبتهم ولا تذكرهم أمر ربهم. والغرض من هذا الإنكار هو الاستدلال على ما تقدم من ازدياد كفر المنافقين

---

(١) . التحرير والتنوير ٣: ٣٠٣.

وتمكنه كلما نزلت سورة من القرآن بإيراد دليل واضح ينزل منزلة المحسوس المرئي حتى يتوجه الإنكار على من لا يراه) [1].

وعند قوله تعالى: (أَثُمَّ إِذا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ آلْآنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ) [يُونُس: ٥١] قال: (وكلمة آلآن: استفهام إنكاري عن حصول إيمانهم عند حلول ما توعدهم، فعبر عن وقت وقوعه باسم الزمان الحاضر وهو (الآن) حكاية للسان حال منكر عليهم في ذلك الوقت استحضر حال حلول الوعد كأنه حاضر في زمن التكلم، وهذا الاستحضار من تخييل الحالة المستقبلة واقعة.

ولذلك يحسن أن نجعل (آلآن) استعارة مكنية بتشبيه الزمن المستقبل بزمن الحال، ووجه الشبه الاستحضار. ورمز إلى المشبه به بذكر لفظ من روادفه، وهو اسم الزمن الحاضر) [2].

٥. قاعدة: (قَد يَأتِي الاستفهامُ للنَّفي)

هذه القاعدة مستفادة من الواحدي فعند قوله تعالى: (فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ) [آل عمران: ١٦٠] قال: ((مَنْ) ههنا تقريرٌ لِلنَّفْي؛ أي: لا يَنْصُرُكُمْ أحدٌ مِنْ بَعْدِهِ. وإنما تضمن حرفُ الاستفهام معنى النفي؛ لأن جوابَهُ يجب أن يكون بالنفي،

---

(١) . التحرير والتنوير ١١: ٦٧.

(٢) . التحرير والتنوير ١١: ١٩٤.

فصار ذِكْرُهُ يغني عن ذِكْرِ جوابه، وكان أبلغ لتقرير المخاطَبِ فيه، بما لا يتهيأ له إنكاره) [1].

وعند قوله تعالى: (وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ حَدِيثاً) [النساء: ٨٧] قال: (وإنما جاء النفي ههنا بأداة الاستفهام؛ لأن جوابه يكون على معنى النفي فيما تقتضيه حجة العقل، فجاء هذا على المظاهرة برد الإنسان فيه إلى حجة عقله، وكان ذلك أبلغ من إخباره به.

وهذا كما يقول القائل: ومن أفضل منّي؟ فيقول من يصدقه ويعرف صدقه في ذلك: لا أحد أفضل منك. فكان هذا أبلغ من أن يقول: أنا أفضل الناس) [2].

وعند قوله تعالى: (فَمَنْ يُجَادِلُ اللهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) [النساء: ١٠٩] قال: (خرج الكلام ههنا مخرج الاستفهام والمراد النفي، وجاز ذلك لأن جوابه لا يصح إلا بالنفي. والمراد بهذا الاستفهام التقريع والتوبيخ لمن جادل عن الخائنين) [3].

---

(١) . التفسير البسيط ٦: ١٢٧.

(٢) . التفسير البسيط ٧: ٢٥.

(٣) . التفسير البسيط ٧: ٧٩.

٦. قاعدة: (الاستفهامُ هو طلبُ الإفهامِ إذا وقع ممَّن لا يَعلمُ، فإذا وقع ممَّن يَعلمُ فهو مُوبِّخ، أو مُقَرِّرٌ، أو مُبَكِّتٌ)

هذه القاعدة مستفادة من المنتجب الهمذاني وابن عاشور، فقد قال المنتجب الهمذاني: (فإن الاستفهام هو طلب الإفهام إذا وقع ممن لا يَعلمُ، فإذا وقع ممن يَعلمُ فهو مُوبِّخ، أو مُقَرِّرٌ، أو مُبَكِّت. وكل ما جاء في القرآن مما يتعلق بالقديم سبحانه بلفظ الاستفهام، فهو على هذه الوجوه يُتأول، كقوله عزَّ وجلَّ: (أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ) [المائدة: ١١٦]، إنما يُوَبِّخُ قَوْمَ عيسى عليه السلام، ويكذبهم فيما ادعوه، لأن عيسى عليه السلام لم يقل ذلك، وقال تعالى: (وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى) [طه: ١٧]، إنما يقرر ما في يده، وما أشبه هذا) [١].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كانَتْ حاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ) [الأعراف: ١٦٣] قال ابن عاشور: (فالسؤال هنا في معنى التقريع لتقريع بني إسرائيل وتوبيخهم وعد سوابق عصيانهم أي ليس عصيانهم إياك ببدع، فإن ذلك شنشنة قديمة فيهم، وليس سؤال الاستفادة لأن الرسول صلى الله عليه وسلم قد أعلم بذلك من جانب ربه تعالى، وهو نظير همزة الاستفهام التقريري فوزان وسألهم عن القرية وزان: أعدوتم في السبت.

---

(١) . الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني ١: ١١٨.

فإن السؤال في كلام العرب على نوعين أشهرهما أن يسأل السائل عما لا يعلمه ليعلمه، والآخران يسأل على وجه التقرير حين يكون السائل يعلم حصول المسؤول عنه، ويعلم المسؤول أن السائل عالم وأنه إنما سأله ليقرره) [1].

٧. قاعدة: (قد يُرَاد بالاستفهام الإنشاء، وهو أنواع: الأوَّلُ: الطَّلَبُ، والثَّاني: النَّهيُ، والثَّالثُ: التَّحذيرُ والرَّابعُ: التذكيرُ، والخامسُ: التَّنبيهُ، والسَّادسُ: التَّرغيبُ، والسَّابعُ: التَّمني، والثَّامنُ: الدعاءُ، والتَّاسعُ والعاشرُ: العَرضُ والتَّحضيضُ، والحادي عشر: الاستبطاءُ، والثاني عشر: الإياسُ، والثَّالث عشر: الإيناسُ، والرابع عشر: التَّهكمُ والاستهزاءُ، والخامس عشر: التَّحقيرُ، والسادس عشر: التَّعجبُ، والسَّابع عشر: الاستبعادُ، والثامن عشر: التَّوبيخُ)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشي، فقد قال: (الاستفهام المراد به الإنشاء وهو على ضروب الأول: مجرد الطلب وهو الأمر كقوله تعالى: (أَفَلا تَذَكَّرُونَ) [النحل: ١٧] أي: اذكروا.

وقوله: (وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ) [آل عمران: ٢٠] أي: أسلموا.

وقوله: (أَلا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَكُمْ) [النور: ٢٣] أي: أحبوا.

وقوله: (وَما لَكُمْ لَا تُقاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ) [النساء: ٧٥] أي: قاتلوا.

---

(١) . التحرير والتنوير ٩: ١٤٧.

وقوله تعالى: (أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ) [النساء: ٨٢]، وقوله: (فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ) [المائدة: ٩١] انتهوا ولهذا قال عمر رضي الله عنه: "انتهينا".

وجعل بعضهم منه قوله تعالى: (أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللهَ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) [البقرة: ١٠٦]، وقوله تعالى: (أَتَصْبِرُونَ) [الفرقان: ٢٠]، وقال ابن عطية والزمخشري: المعنى أتصبرون أم لا تصبرون؟ والجرجاني في النظم على حذف مضاف أي: لنعلم أتصبرون.

الثاني: النهي كقوله تعالى: (مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ) [الانفطار: ٦] أي: لا يغرك.

وقوله في سورة التوبة: (أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ) [التوبة: ١٣] بدليل قوله: (فَلا تَخْشَوُا النَّاسَ) [المائدة: ٤٤].

الثالث: التحذير كقوله: (أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ) [المرسلات: ١٦] أي: قدرنا عليهم فنقدر عليكم.

الرابع: التذكير كقوله تعالى: (قالَ هَلْ عَلِمْتُمْ مَا فَعَلْتُمْ بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ) [يوسف: ٨٩].

وجعل بعضهم منه: (أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيماً فَآوى) [الضحى: ٦] (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ) [الشرح: ١].

الخامس: التنبيه، وهو من أقسام الأمر كقوله تعالى: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْراهِيمَ فِي رَبِّهِ) [البقرة: ٢٥٨]، (أَلَمْ تَرَ إِلى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ) [الفرقان: ٤٦]، (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيارِهِمْ) [البقرة: ٢٤٣]، (أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحابِ الْفِيلِ) [الفيل: ١]، والمعنى في كل ذلك: انظر بفكرك في هذه الأمور وتنبه.

وقوله تعالى: (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً) [الحج: ٦٣] حكاه صاحب "الكافي" عن الخليل، ولذلك رفع الفعل ولم ينصبه.

وجعل منه بعضهم: (فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ) [التكوير: ٢٦] للتنبيه على الضلال، وقوله تعالى: (وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْراهِيمَ) [البقرة: ١٣٠].

السادس: الترغيب كقوله تعالى: (مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضاً حَسَناً) [البقرة: ٢٤٥]، (هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلى تِجارَةٍ تُنْجِيكُمْ) [الصف: ١٠].

السابع: التمني كقوله: (فَهَلْ لَنا مِنْ شُفَعاءَ) [الأعراف: ٥٣]، (أَنَّى يُحْيِي هذِهِ اللهُ بَعْدَ مَوْتِها) [البقرة: ٢٥٩]، قال العزيزي في تفسيره: أي كيف وما أعجب معاينة الإحياء!

الثامن: الدعاء، وهو كالنهي إلا أنه من الأدنى إلى الأعلى، كقوله تعالى: (أَتُهْلِكُنا بِما فَعَلَ السُّفَهاءُ مِنَّا) [الأعراف: ١٥٥]، وقوله: (أَتَجْعَلُ فِيها مَنْ يُفْسِدُ فِيها) [البقرة: ٣٠]، وهم لم يستفهموا؛ لأن الله قال: (إِنِّي جاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً) [البقرة: ٣٠]، وقيل: المعنى إنك ستجعل وشبهه أبو عبيدة بقول الرجل لغلامه وهو يضربه: ألست الفاعل كذا وقيل: بل هو تعجب وضعف.

وقال النحاس: الأولى ما قاله ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما، ولا مخالف لهما أن الله تعالى لما قال: (إِنِّي جاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً) قالوا: وما ذاك الخليفة! يكون له ذرية يفسدون ويقتل بعضهم بعضاً!

وقيل: المعنى أتجعلهم فيها أم تجعلنا وقيل: المعنى تجعلهم وحالنا هذه أم يتغير.

التاسع والعاشر: العرض والتحضيض والفرق بينهما: الأول طلب برفق والثاني بشق فالأول: كقوله تعالى: (أَلا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَكُمْ) [النور: ٢٢]، والثاني: (أَلا تُقاتِلُونَ قَوْماً نَكَثُوا أَيْمانَهُمْ) [التوبة: ١٣].

ومن الثاني: (أَنِ ائْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ. قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلا يَتَّقُونَ) [الشعراء: ١٠. ١١] المعنى: ائتهم وأمرهم بالاتقاء.

الحادي عشر: الاستبطاء كقوله: (مَتى هذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ) [يونس: ٤٨] بدليل: (وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذابِ) [العنكبوت: ٥٣].

ومنه ما قال صاحب الإيضاح البياني: (حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتى نَصْرُ اللهِ) [البقرة: ٢١٤].

وقال الجرجاني: في الآية تقديم وتأخير أي: "حتى يقول الرسول: ألا إن نصر الله قريب والذين آمنوا: متى نصر الله" وهو حسن.

الثاني عشر: الإياس (فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ) [التكوير: ٢٦].

الثالث عشر: الإيناس نحو: (وَما تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسى) [طه: ١٧].

وقال ابن فارس: المراد به الإفهام فإن الله تعالى قد علم أن لها أمرا قد خفي على موسى عليه السلام فأعلم من حالها ما لم يعلم.

وقيل: هو للتقرير فيعرف ما في يده حتى لا ينفر إذا انقلبت حية.

الرابع عشر: التهكم والاستهزاء (أَصَلاتُكَ تَأْمُرُكَ) [هود: ٨٧]، (أَلا تَأْكُلُونَ. مَا لَكُمْ لَا تَنْطِقُونَ) [الصافات: ٩١. ٩٢].

الخامس عشر: التحقير كقوله تعالى: (وَإِذا رَأَوْكَ إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَاّ هُزُواً أَهذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً) [الفرقان: ٤١] ومنه ما حكى صاحب الكتاب: من أنت زيدا؟ على معنى من أنت تذكر زيدا!

السادس عشر: التعجب نحو: (مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ) [النمل: ٢٠]، (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ) [البقرة: ٢٨]، ومنهم من جعله للتنبيه.

السابع عشر: الاستبعاد كقوله: (أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرى وَقَدْ جاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ) [الدخان: ١٣] أي: يستبعد ذلك منهم بعد أن جاءهم الرسول ثم تولوا.

الثامن عشر: التوبيخ كقوله تعالى: (أَفَغَيْرَ دِينِ اللهِ يَبْغُونَ) [آل عمران: ٨٣]، (لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ) [الصف: ٢]، (أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِياءَ) [الكهف: ٥٠]، ولا تدخل همزة التوبيخ إلا على فعل قبيح أو ما يترتب عليه فعل قبيح) [١].

٨. قاعدة: (وُضِعَت بَلى لكُلِّ إقرارٍ فِي أوَّلِه جَحدٌ، ووُضِعَت «نَعم» للاستفهامِ الذي لا جحدَ فيه)

هذه القاعدة مستفادة من الفراء، فعند قوله تعالى: (بَلى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولئِكَ أَصْحابُ النَّارِ هُمْ فِيها خالِدُونَ) [البقرة: ٨١] قال الفراء: (وضعت بَلى لكل أقرار فِي أوله جحد، ووضعت «نعم» للاستفهام الذي لا جحد فيه، ف «بَلى» بمنزلة «نعم» إلا أنها لا تكون إلا لما فِي أوله جحد قال الله تبارك

---

(١) . البرهان في علوم القرآن ٢: ٣٣٨.

وتعالى: «فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقاً قالُوا نَعَمْ» ف «بَلى» لا تصلح في هذا الموضع. وأما الجحد فقوله: (أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ. قالُوا بَلى قَدْ جاءَنا نَذِيرٌ) [الملك: ٨. ٩]، ولا تصلح هاهنا «نعم» أداة وذلك أن الاستفهام يحتاج إلى جواب ب «نعم» و «لا» ما لم يكن فِيهِ جحدٌ، فإذا دخل الجحد فِي الاستفهام لم يستقم أن تقول فِيهِ «نعم» فتكون كأنك مقر بالجحد وبالفعل الَّذِي بعده ألا ترى أنك لو قلت لقائل قال لك: أما لك مالٌ؟ فلو قلت «نعم» كنت مقراً بالكلمة بطرح الاستفهام وحده، كأنك قلت «نعم» مالي مالٌ، فأرادوا أن يرجعوا عن الجحد ويقرّوا بما بعده فاختاروا «بَلى» لأن أصلها كان رجوعا مَحْضا عن الجحد إذا قَالُوا: ما قال عَبْد الله بل زيدٌ، فكانت «بل» كلمة عطف ورُجوع لا يصلح الوقوف عليها، فزادوا فيها ألفا يصلح فيها الوقوف عليه، ويكون رجوعاً عن الجحد فقط، وإقراراً بالفعل الَّذِي بعد الجحد، فقالوا: «بَلى»، فدلت «٢» على معنى الإقرار والأنعام، ودّل لفظ «بل» على الرجوع عن الجحد فقط) [(١)].

(١) . معاني القرآن للفراء ١: ٥٢.

٩. قاعدة: ((أي) في الكلامِ تقعُ فِي ثلاثةِ مواضع؛ أحدها: الاستفهام، والآخر: الجزاء، والثَّالث: الخبر، فإذا كان استفهاماً أو جزاءً لم تَحْتَج إلى صلة، وعمل فيها ما بعدَها، ولم يَجُزْ أنْ يحملَ فيها ما قَبلَها إلا ما يَجُرُّ، وإذا كانت خبراً احتاجَت إلى صلةٍ، ويَعملُ فيها ما قَبلَها وما بعدَها سِوَى صِلَتِهَا))

هذه القاعدة مستفادة من الواحدي، فعند قوله تعالى (أَيًا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) [الإسراء: ١١٠] قال: (قال النحويون: (أي) في الكلام تقع في ثلاثة مواضع؛ أحدها: الاستفهام، والآخر: الجزاء، والثالث: الخبر، فإذا كان استفهاماً أو جزاءً لم تَحْتَج إلى صلة، وعمل فيها ما بعدها، ولم يجز أن يحمل فيها ما قبلها إلا ما يَجُرّ، وسنذكر ذلك عند قوله: (لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ) [الكهف: ١٢] إن شاء الله، وإذا كانت خبراً احتاجت إلى صلة نحو صلة الذي، ويعمل فيها ما قبلها وما بعدها سوى صلتها؛ كقولك: لأضربن أيهم في الدار.

قال الفراء: العرب تقول: أيّ وأيّان وأيّون، إذا أفردوا (أيّاً) أنَّثُوها وجمعوها، وأنَّثُوها فقالوا: أيّة وأيّتان وأيّات، وإذا أضافوها إلى ظاهر أفردوها، وذكّروا فقالوا: أيّ الرجلين؟ وأيّ المرأتين؟ وأيّ الرجال؟ وأيّ النساء؟ وإذا أضافوا إلى مُكَنّى المؤنث أنثوا وإلى مُكَنّى المذكر ذَكّروا، فقالوا: أيّهما وأيّتهما للمرأتين، قال الله عزَّ وجلَّ: (أَيًا مَا تَدْعُوا)، وقال زهير في لُغة من أَنّث:

وزوَّدُوكَ اشتياقاً أَيَّةً سَلَكُوا

يُرادُ أَيّةُ وجْهة، فانَّثها حين لم يُضِفْها؛ ولو قال: أياً سلكوا، بمعنى: أيّ وجهة، كان جائزاً، ويقول لك قائل: رأيتُ رجلا، فتجيبه: أياً؟ ويقول: رجلين، فتقول: أَيَّيْن؟ وفي

الرجال: أَيّون؟ وفي المرأة: أيّة؟ وفي النساء: أيّات؟ و(ما) في قوله: (أَياً مَا) صلة، كقوله: (جُندٌ مَّا هُنَالِكَ) [ص: ١١]، و (عَمَّا قَلِيلٍ) [المؤمنون: ٤٠]، و (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ) [نوح: ٢٥]، و (تَدْعُونَ) في موضع جزم بأي؛ لأنه من حروف الشرط والجزاء، يقول: أيّهم يعط أعط، وعلامة الجزم في تدعوا سقوط النون التي تثبت للرفع في يفعلون، وجواب الشرط (الفاء) في قوله: (فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى)) [1].

(أيّ: اسم يأتي على خمسة أوجه:

أحدها: الشرط، نحو: (أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) [الإسراء: ١١٠] فأيا شرطية معمولة لتدعوا وعاملة فيه الجزم، وعلامة جزمه حذف النون والفاء رابطة للجواب.

والثاني: الاستفهام نحو: (أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَاناً) [التوبة: ١٢٤]، وقد يراد بالاستفهام أحياناً النفي كقولك لمن ادعى أنه أكرمك: أي يوم أكرمتني؟

والثالث: أن تكون موصولاً نحو: (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ) [مريم: ٦٩]، التقدير: لننزعن الذي هو أشد، قال سيبويه وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين؛ لأنهم يرون أن أيا الموصولة معربة دائماً كالشرطية والاستفهامية.

والرابع: أن تكون دالة على معنى الكمال فتقع صفة للنكرة نحو: زيد رجل، أي: رجل، أي: كامل في صفات الرجال، وحالاً للمعرفة كمررت بزيد أي رجل. وتقول في المعرفة: هذا زيد أيما رجل فتنصب أيا على الحال، وهذه أمة الله أيتما جارية وتقول: أي امرأة جاءتك وجاءك، وأية امرأة جاءتك، ومررت بجارية أي جارية، وجئتك بملاءة أي:

---

(١) . التفسير البسيط ١٣: ٥١٠.

ملاءة وأية ملاءة كل جائز، قال الله تعالى: (وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ) [لقمان: ٣٤].

والخامس: أن تكون وصلة لنداء ما فيه ال ال نحو: يا أيها الرجل، ويا أيتها المرأة، ويقال: جاءني رجل فتقول: أي يا هذا، وجاءني رجلان فتقول: إيان، وجاءني رجال فتقول: أيون، وهذا يسمى الحكاية) [١].

١٠. قاعدة: (قَد تَأتِي (هَل) بِمَعنَى النفي، وتَدخُلُ عَلى الأسماءِ والأفعالِ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم ابن خالويه والمراد فقد قال: (وتكون «هل» بمعنى «ما» جحداً؛ كقولك: هل أنت إلا جالسٌ، أي: ما أنت إلا جالسٌ، قال الشاعر:

فهل أنتم إلا أخونا فتحدبوا ... علينا إذا نابت علينا النوائبُ) [٢].

(هل حرف استفهام تدخل على الأسماء والأفعال، لطلب التصديق الموجب، لا غير، نحو: هل قام زيد؟ وهل زيد قائم؟ فتساوي الهمزة في ذلك.

وتنفرد الهمزة، بأنها ترد لطلب التصور، نحو: أزيد في الدار أم عمرو؟ ولذلك انفردت بمعادلة أم المتصلة، لأنها يطلب بها تعيين أحد الأمرين، وهل لا يطلب بها ذلك.

---

(١) . باختصار من: غنية الطالب ومنية الراغب لأحمد الشدياق: ١٦٧.

(٢) . إعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه: ٦٥.

وانفردت الهمزة أيضاً بأنها تدخل على المنفي، نحو (أَلَيْسَ اللهُ بِكافٍ عَبْدَهُ) [الزمر: ٣٦]، (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ) [الشرح: ١]. ولا تدخل هل على منفي.

وتفارق الهمزة هل في أمور أخر: الأول: أن الهمزة ترد للإنكار، والتوبيخ، والتعجب، بخلاف هل.

والثاني: أن هل قد يراد بالاستفهام بها النفي، نحو قولك: هل يقدر على هذا غيري، أي: ما يقدر. ويعين ذلك دخول إلا، نحو (وَهَلْ نُجازِي إِلَّا الْكَفُورَ) [سبأ: ١٧].

والثالث: أن الهمزة تتقدم على فاء العطف وواوه وثم، بخلاف هل. وقد تقدم ذكر هذا في الباب الأول.

والرابع: أن الهمزة لا تعاد بعد أم، وهل يجوز أن تعاد وألا تعاد. وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى: (قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُماتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ) [الرعد: ١٦].

والخامس: أن الهمزة تدخل على إن، كقوله تعالى: (قالُوا أَإِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ) [يوسف: ٩٠]، بخلاف هل.

والسادس: أن الهمزة قد يليها اسم، بعده فعل، في الاختيار. نحو: أزيد قام؟ وأزيداً ضربت؟ وإن كان الأولى أن يليها الفعل بخلاف هل فإنها لا يتقدم الاسم بعدها على الفعل، إلا في الشعر.

ولذلك وجب النصب، في نحو: هل زيداً ضربته؟ في باب الاشتغال، وترجح بعد الهمزة ولم يجب.

والسابع: زعم بعضهم أن الفرق بين الهمزة وهل أن الهمزة لا يستفهم بها، إلا وقد هجس في النفس إثبات ما يستفهم بها عنه، بخلاف هل فإنه لا يترجح عنده لا النفي ولا الإثبات) [1].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (وَمَنْ جاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) [النَّمْل: ٩٠] قال ابن عاشور: (والاستفهام في معنى النفي بقرينة الاستثناء. وورود هل لمعنى النفي أثبته في «مغني اللبيب» استعمالا تاسعا قال: «أن يراد بالاستفهام بها النفي ولذلك دخلت على الخبر بعدها (إلا) نحو (هَلْ جَزاءُ الْإِحْسانِ إِلَّا الْإِحْسانُ) [الرحمن: ٦٠]. والباء في قوله:

أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بِدَائِمِ

وقال في آخر كلامه: إن من معاني الإنكار الذي يستعمل فيه الاستفهام إنكار وقوع الشيء وهو معنى النفي. وهذا تنفرد به هل دون الهمزة. قال الدماميني في «الحواشي الهندية» قوله: يراد بالاستفهام ب هل النفي يشعر بأن ثمة استفهاما لكنه مجازي لا حقيقي» اهـ.

وأقول: هذا استعمال كثير ومنه قول لبيد:

وَهل أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرْ

وقول النابغة:

وَهَلْ عَلَيَّ بِأَنْ أَخْشَاكَ مِنْ عَارِ

---

(1) . الجنى الداني في حروف المعاني: ٣٤١.

حيث جاء ب (من) التي تدخل على النكرة في سياق النفي لقصد التنصيص على العموم وشواهده كثيرة. ولعل أصل ذلك أنه استفهام عن النفي لقصد التقرير بالنفي.

والتقدير: هل لا تجزون إلا ما كنتم تعملون، فلما اقترن به الاستثناء غالبا والحرف الزائد في النفي في بعض المواضع حذفوا النافي وأشربوا حرف الاستفهام معنى النفي اعتمادا على القرينة فصار مفاد الكلام نفيا وانسلخت (هل) عن الاستفهام فصارت مفيدة النفي) [1].

وعند قوله تعالى: (وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآياتِنا وَلِقاءِ الْآخِرَةِ حَبِطَتْ أَعْمالُهُمْ هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كانُوا يَعْمَلُونَ) [الأعراف: ١٤٧] قال: (والاستفهام بـ (هل) مشرب معنى النفي، وقد جعل من معاني (هل) النفي) [2].

١١. قاعدة: (الِاسْتِفْهَامُ بـ(هَلْ) أَصْلُ مَعْنَاهَ (قَدْ)، وَكَثُرَ وُقُوعُه فِي حَيِّزِ هَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ، فاستغنوا بـ(هل) عَنْ ذِكْرِ الْهَمْزَةِ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء، منهم معمر بن المثنى وابن خالويه والزمخشري وابن عاشور، فعند قوله عزَّ وجلَّ: (هَلْ يَسْتَوِيانِ مَثَلاً) [هود: ٢٤] قال معمر بن المثنى: (ولها في غير هذا موضع آخر: موضع «قد»، قال: (هَلْ أَتى عَلَى

---

(١) . التحرير والتنوير ٢٠: ٥٤.

(٢) . التحرير والتنوير ٩: ١٠٨.

الْإِنْسانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً) [الإنسان: ١] معناها: قد أتى على الإنسان) [١].

وقال: ابن خالويه: ((هل) لفظه لفظ الاستفهام وهو بمعنى «قد». وكل ما في القرآن من «هل أتاك» فهو بمعنى قد أتاك؛ كقوله: (هَلْ أَتى عَلَى الْإِنْسانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ) أي: قد أتى على الإنسان) [٢].

وعند قوله تعالى: (هَلْ أَتى عَلَى الْإِنْسانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً) قال الزمخشري: (هل بمعنى «قد» في الاستفهام خاصة، والأصل: أهل، بدليل قوله:

أهل رأونا بسفع القاع ذي الأكم

فالمعنى: أقد أتى؟ على التقرير والتقريب جميعا، أي أتى على الإنسان قبل زمان قريب حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ فيه شَيْئاً مَذْكُوراً) [٣].

وعند قوله سبحانه: (إِنَّما يُرِيدُ الشَّيْطانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَداوَةَ وَالْبَغْضاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللهِ وَعَنِ الصَّلاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ) [المَائِدَة: ٩١] قال ابن عاشور: (الفاء تفريع عن قوله: (إِنَّما يُرِيدُ الشَّيْطانُ) الآية، فإن ما ظهر من مفاسد الخمر والميسر كاف في انتهاء الناس عنهما فلم يبق حاجة لإعادة نهيهم عنهما، ولكن يستغنى عن ذلك باستفهامهم عن مبلغ أثر هذا البيان في نفوسهم ترفيعا بهم إلى مقام

---

(١) . مجاز القرآن لمعمر بن المثنى ١: ٢٨٧.

(٢) . إعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه: ٦٤.

(٣) . الكشاف ٤: ٦٦٥.

الفطن الخبير، ولو كان بعد هذا البيان كله نهاهم عن تعاطيها لكان قد أنزلهم منزلة الغبي، ففي هذا الاستفهام من بديع لطف الخطاب ما بلغ به حد الإعجاز.

ولذلك اختير الاستفهام بهل التي أصل معناها (قد). وكثر وقوعها في حيز همزة الاستفهام، فاستغنوا بهل عن ذكر الهمزة، فهي لاستفهام مضمن تحقيق الإسناد المستفهم عنه وهو أنتم منتهون، دون الهمزة إذ لم يقل: أتنتهون، بخلاف مقام قوله: (وَجَعَلْنا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ) [الفرقان: ٢٠]. وجعلت الجملة بعد هل اسمية لدلالتها على ثبات الخبر زيادة في تحقيق حصول المستفهم عنه، فالاستفهام هنا مستعمل في حقيقته، وأريد معها معناه الكنائي، وهو التحذير من انتفاء وقوع المستفهم عنه. ولذلك روي أن عمر لما سمع الآية قال: «انتهينا! انتهينا!» . ومن المعلوم للسامعين من أهل البلاغة أن الاستفهام في مثل هذا المقام ليس مجردا عن الكناية. فما حكي عن عمرو بن معد يكرب من قوله «إلا أن الله تعالى قال فهل أنتم منتهون فقلنا: لا» إن صح عنه ذلك. ولي في صحته شك، فهو خطأ في الفهم أو التأويل. وقد شذ نفر من السلف نقلت عنهم أخبار من الاستمرار على شرب الخمر، لا يدرى مبلغها من الصحة. ومحملها، إن صحت، على أنهم كانوا يتأولون قوله تعالى فهل أنتم منتهون على أنه نهي غير جازم. ولم يطل ذلك بينهم) [1].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمامِ وَالْمَلائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ) [البقرة: ٢١٠] قال: (وحرف (هل) مفيد الاستفهام ومفيد التحقيق ويظهر أنه موضوع للاستفهام عن أمر يراد تحقيقه، فلذلك

---

(١) . التحرير والتنوير ٧: ٢٨.

قال أئمة المعاني إن هل لطلب تحصيل نسبة حكمية تحصل في علم المستفهم وقال الزمخشري في «الكشاف»: إن أصل هل أنها مرادفة قد في الاستفهام خاصة، يعني قد التي للتحقيق وإنما اكتسبت إفادة الاستفهام من تقدير همزة الاستفهام معها كما دل عليه ظهور الهمزة في قول زيد الخيل:

سَائل فوارس بربوع بِشِدَّتِنَا ... أَهَلْ رَأَوْنَا بِسَفْحِ الْقَاعِ ذِي الْأَكَمِ

وقال في «المفصل»: وعن سيبويه أن هل بمعنى قد إلا أنهم تركوا الألف قبلها لأنها لا تقع إلا في الاستفهام اهـ. يعني أن همزة الاستفهام التزم حذفها للاستغناء عنها بملازمة هل للوقوع في الاستفهام، إذ لم يقل أحد أن هل ترد بمعنى قد مجردة عن الاستفهام فإن مواردها في كلام العرب وبالقرآن يبطل ذلك ونسب ذلك إلى الكسائي والفراء والمبرد في قوله تعالى: (هَلْ أَتى عَلَى الْإِنْسانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ) [الإنسان: ١] ولعلهم أرادوا تفسير المعنى لا تفسير الإعراب ولا نعرف في كلام العرب اقتران هل بحرف الاستفهام إلا في هذا البيت ولا ينهض احتجاجهم به لإمكان تخريجه على أنه جمع بين حرفي استفهام على وجه التأكيد كما يؤكد الحرف في بعض الكلام كقول مسلم بن معبد الوالبي:

فَلَا وَالله لَا يلقى لِمَا بِي ... وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَداً دَوَاءُ

فجمع بين لامي جر، وأيا ما كان فإن هل تمحضت لإفادة الاستفهام في جميع مواقعها)[1].

([1]) . التحرير والتنوير ٢: ٢٨٢.

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ) [الأَنْعَام: ١٤٨] قال: (وجعل الاستفهام ب هل لأنها تدل على طلب تحقيق الإسناد المسؤول عنه، لأن أصل هل أنها حرف بمعنى «قد» لاختصاصها بالأفعال، وكثر وقوعها بعد همزة الاستفهام، فغلب عليها معنى الاستفهام، فكثر حذف الهمزة معها حتى تنوسيت الهمزة في مشهور الكلام ولم تظهر معها إلا في النادر.

وقد تقدم شيء من هذا عند قوله تعالى: (فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ) في سورة العقود [٩١]. فدل هل على أنه سائل عن أمر يريد أن يكون محققاً كأنه يرغب في حصوله فيغريهم بإظهاره، حتى إذا عجزوا كان قطعاً لدعواهم) [١].

وعند قوله سبحانه: (فَهَلْ يَنْتَظِرُونَ إِلَاّ مِثْلَ أَيَّامِ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِهِمْ قُلْ فَانْتَظِرُوا إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنْتَظِرِينَ) [يُونُس: ١٠٢] قال: (ووقع الاستفهام بهل لإفادتها تحقيق السؤال وهو باعتبار تحقيق المسئول عنه وأنه جدير بالجواب بالتحقيق.

والاستفهام مجاز تهكمي إنكاري، نُزِّلوا منزلةَ مَن ينتظرون شيئاً يأتيهم ليؤمنوا، وليس ثمة شيء يصلح لأن ينتظروه إلا أن ينتظروا حلول مثل أيام الذين خلوا من قبلهم التي هلكوا فيها. وضمن الاستفهام معنى النفي بقرينة الاستثناء المفرغ. والتقدير: فهل ينتظرون شيئا ما ينتظرون إلا مثل أيام الذين خلوا من قبلهم. وأطلقت الأيام على ما يقع فيها من الأحداث العظيمة. ومن هذا إطلاق «أيام العرب» على الوقائع الواقعة فيها) [٢].

---

(١) . التحرير والتنوير ٨: ١٤٩.

(٢) . التحرير والتنوير ١١: ٢٩٧.

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (قَدْ نَرى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّماءِ) [البقرة: ١٤٤] قال ابن عاشور: (و(قد) في كلام العرب للتحقيق ألا ترى أهل المعاني نظروا هل في الاستفهام بقد في الخبر فقالوا من أجل ذلك إن هل لطلب التصديق فحرف قد يفيد تحقيق الفعل فهي مع الفعل بمنزلة إن مع الأسماء ولذلك قال الخليل إنها جواب لقوم ينتظرون الخبر ولو أخبروهم لا ينتظرونه لم يقل قد فعل كذا اهـ) [١].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (هَلْ أَتى عَلَى الْإِنْسانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً) [الإنسان: ١] قال: (و(هل) حرف يفيد الاستفهام ومعنى التحقيق، وقال جمع أصل هل إنها في الاستفهام مثل (قد) في الخبر، وبملازمة هل الاستفهام كثير في الكلام حذف حرف الاستفهام معها فكانت فيه بمعنى (قد)، وخصت بالاستفهام فلا تقع في الخبر، ويتطرق إلى الاستفهام بها ما يتطرق إلى الاستفهام من الاستعمالات) [٢].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (هَلْ أَتاكَ حَدِيثُ مُوسى) [النازعات: ١٥] قال: (وهل أتاك استفهام صوري يقصد من أمثاله تشويق السامع إلى الخبر من غير قصد إلى استعلام المخاطب عن سابق علمه بذلك الخبر، فسواء في ذلك علمه من قبل أو لم يعلمه، ولذلك لا ينتظر المتكلم بهذا الاستفهام جوابا عنه من المسئول بل يعقب الاستفهام بتفصيل ما أوهم الاستفهام عنه بهذا الاستفهام كناية عن أهمية الخبر بحيث إنه مما يتساءل الناس عن علمه.

---

(١) . التحرير والتنوير ٢: ٢٦.

(٢) . التحرير والتنوير ٢٩: ٣٧٢.

ولذلك لا تستعمل العرب في مثله من حروف الاستفهام غير (هل)؛ لأنها تدل على طلب تحقيق المستفهم عنه، فهي في الاستفهام مثل (قد) في الإخبار، والاستفهام معها حاصل بتقدير همزة استفهام، فالمستفهم بها يستفهم عن تحقيق الأمر.

ومن قبيله قولهم في الاستفهام: أليس قد علمت كذا فيأتون ب (قد) مع فعل النفي المقترن باستفهام إنكار من غير أن يكون علم المخاطب محققاً عند المتكلم) [1].

وعند قوله تعالى: (هَلْ أَتاكَ حَدِيثُ الْغاشِيَةِ) [الغاشية: ١] قال: (وكون الاستفهام بـ(هل) المفيدة معنى (قد)، فيه مزيد تشويق فهو استفهام صوري يكنى به عن أهمية الخبر بحيث شأنه أن يكون بلغ السامع) [2].

١٢. قاعدة: (الاستفهامِ إذَا دَخَلَ عَلى الجَحدِ أخرجه إلى مَعنَى التَّقرِيرِ والتَّحقيقِ)

هذه القاعدة مستفادة من الواحدي والزمخشري، فعند قوله تعالى: (أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ) [البقرة: ١٢] قال الواحدي: (و(ألا) كلمة يستفتح بها الخطاب.

قال الكسائي: وهي تنبيه، ويكون بعدها أمر أو نهي أو إخبار، نحو قولك: ألا قم، ألا لا تقم، ألا إن زيدا قد قام. وقال النحاة: أصلها (لا) دخلت عليها ألف الاستفهام والألف إذا دخلت على الجحد أخرجته إلى معنى التقرير والتحقيق نحو: (أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ) [القيامة: ٤٠]، ثم كثر (ألا) في الكلام فصار تنبيها ليتحقق

---

(١) . التحرير والتنوير ٣٠: ٧٣.

(٢) . التحرير والتنوير ٣٠: ٢٩٤.

السامع ما بعده، فمعنى الأصل فيه موجود وهو التحقيق كما بينا. وقد يكون للعرض والتحضيض، كقولهم: ألا تنزل عندنا.

وقال الزجاج: (ألا) كلمة يبتدأ بها، ينبه بها المخاطب توكيدا، يدل على صحة ما بعدها) [1].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلكِنْ لا يَشْعُرُونَ) [البقرة: ١٢] قال الزمخشري: (وأَلا مركبة من همزة الاستفهام وحرف النفي، لإعطاء معنى التنبيه على تحقق ما بعدها، والاستفهام إذا دخل على النفي أفاد تحقيقا كقوله: (أَلَيْسَ ذلِكَ بِقادِرٍ)؟ ولكونها في هذا المنصب من التحقيق، لا تكاد تقع الجملة بعدها إلا مصدّرة بنحو ما يتلقى به القسم. وأختها التي هي «أما» من مقدّمات اليمين وطلائعها

أَمَا والّذِى لا يَعْلَمُ الغَيْبَ غَيْرُهُ

أَمَا والّذِى أَبْكَى وأَضحَكَ) [2].

---

(١) . التفسير البسيط ٢: ١٥٨.

(٢) . الكشاف ١: ٦٢.

المبحث الثاني: قواعد الاستفهام بالهمزة

١٣. قاعدة: (الألف هي أمُّ حروف الاستفهام)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء، منهم الزجاج والعسكري والواحدي والجرجاني والباقولي والسمين الحلبي والزركشي، فعند قوله عزَّ وجلَّ: (أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْداً نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ) [البقرة: ١٠٠] قال الزجاج: (معنى نبذه رفضه ورمى به.

قال الشاعر:

نَظَرَتَ إلى عُنْوانه فنبذتَه ... كنبذك نَعْلا أخلقت من نِعالكَا

ونصب أوكلما عاهدوا على الظرف.

وهذه الواو في أوكلما تدخل عليها ألف الاستفهام، لأن الاستفهام مستأنف، والألف أمُّ حروف الاستفهام.

وهذه الواو تدخل على هل فتقول: وهل زيد عاقل لأن معنى ألف الاستفهام)[١].

(قال سيبويه: قد تكون حروف الاستفهام لغير الاستفهام إلا الألف.

وأم لا تدخل على الألف؛ لأنها الأصل ويدخل على هل؛ لأنَّهَا قد تكون لغير الاستفهام، وأنشد:

أم هل كبير بكى لم يقض عبرته ... أثر إلا حبه يوم البين مشكور)[٢].

---

(١) . معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١: ١٨١.

(٢) . الوجوه والنظائر للعسكري: ٥٠٠.

وقال الواحدي: (قال سيبويه: الواو فيه واو العطف، إلا أن ألف الاستفهام دخل عليها؛ لأن لها صدر الكلام، وهي الأصل في الاستفهام، يدل على ذلك: أن الواو تدخل على (هل)، كقولك: وهل زيد عاقل؟ ولا يجوز: وأزيد عاقل؛ لأن الألف أقوى في الاستفهام) [1].

وعند قوله سبحانه: (أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلكِنْ لَا يَشْعُرُونَ) [البقرة: ١٢] قال الجرجاني: ((أَلَا) كلمةٌ وُضعَتْ للتنبيه والإعلام قبل الكلام، وهي مركبة من ألف الاستفهام و (لا) النفي. و"لكن" حرفُ عطفٍ خُصتْ لاستدراكٍ بعد نفي أو تَرْكِ جُملةٍ إلى جُملةٍ. وإنما جَمَع بين حرفي العطف لأنَّ الواو أمُّ حروف العطف فجاز إدخالها على حرف عطف لقوتها، كما أنَّ الألف أمُّ حروف الاستفهام فجاز أن يقال: أهَلْ رأيتَ زيداً؟)[2].

وقال الباقولي: (ولم يجز التقدم في: «قد زيداً ضربت»، ولا «سوف عمراً أضرب»، «هلا زيداً أتيته»، الاختيار النصب؛ لأنه تخصيص بمنزلة الاستفهام في «أزيداً ضربته»، و«هذا زيد يذهب» أقبح من «أزيد قام»؛ لأن الألف أمّ الباب) [3].

وقال السمين الحلبي: (فالهمزةُ تكون للاستفهامِ ولها أخواتٌ، وهي أمُّ الباب. ولذلك تنفردُ بأحكامٍ بيَّنتُها في مواضعِها) [4].

---

(١) . التفسير البسيط ٣: ١٨٠.

(٢) . درج الدرر في تفسير الآي والسور للجرجاني ١: ١٠٧.

(٣) . إعراب القرآن للباقولي ١: ٣٨٥.

(٤) . عمدة الحفاظ للسمين الحلبي ١: ٤١.

وقال الزركشي: (ولكون الهمزة أم الباب اختصت بأحكام لفظية ومعنوية فمنها: كون الهمزة لا يستفهم بها حتى يهجس في النفس إثبات ما يستفهم عنه، بخلاف "هل" فإنه لا ترجح عنده بنفي ولا إثبات حكاه الشيخ أبو حيان عن بعضهم.

ومنها: اختصاصها باستفهام التقرير، وقد سبق عن سيبويه وغيره أن التقرير لا يكون بـ "هل" والخلاف فيه.

وقال الشيخ أبو حيان: إن طلب بالاستفهام تقرير أو توبيخ أو إنكار أو تعجب كان بالهمزة دون "هل"، وإن أريد الجحد كان بهل ولا يكون بالهمزة.

ومنها: أنها تستعمل لإنكار إثبات ما يقع بعدها كقولك: أتضرب زيدا وهو أخوك قال تعالى: (أَتَقُولُونَ عَلَى اللهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ) [الأعراف: ٢٨]، ولا تقع "هل" هذا الموقع وأما قوله تعالى: (هَلْ جَزاءُ الْإِحْسانِ إِلَّا الْإِحْسانُ) [الرحمن: ٦٠] فليس منه؛ لأن هذا نفي له من أصله والممنوع من إنكار إثبات ما وقع بعدها قاله ابن الحاجب.

ومنها: أنها يقع الاسم منصوبا بعدها بتقدير ناصب أو مرفوعاً بتقدير رافع يفسره ما بعده كقولك: أزيداً ضرب وأزيد قام ولا تقول: هل زيداً ضربت ولا هل زيد قام إلا على ضعف.

وإن شئت فقل: ليس في أدوات الاستفهام ما إذا اجتمع بعده الاسم والفعل بليه الاسم في فصيح الكلام إلا الهمزة فتقول: أزيد قام ولا تقول: هل زيد قام إلا في ضرورة بل الفصيح هل قام زيد ومنها أنها تقع مع أم المتصلة ولا تقع مع هل وأما المنقطعة فتقع فيهما جميعا فإذا قلت: أزيد عندك أم عمرو فهذا الموضع لا تقع فيه هل ما لم تقصد إلى المنقطعة ذكره ابن الحاجب.

ومنها: أنها تدخل على الشرط تقول: أإن أكرمتني أكرمتك وأإن تخرج أخرج معك أإن تضرب أضرب؟ ولا تقول: هل إن تخرج أخرج معك؟

ومنها: جواز حذفها كقوله تعالى: (وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّها) [الشعراء: ٢٢]، وقوله تعالى: (هَذَا رَبِّي) [الأنعام: ٧٦] في أحد الأقوال، وقراءة ابن محيصن: (سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ) [البقرة: ٦].

ومنها: زعم ابن الطراوة أنها لا تكون أبدا إلا معادلة أو في حكمها بخلاف غيرها، فتقول: أقام زيد أم قعد؟ ويجوز ألا يذكر المعادل لأنه معلوم من ذكر الضد.

ورد عليه الصفار وقال: لا فرق بينها وبين غيرها فإنك إذا قلت: هل قام زيد؟ فالمعنى هل قام أم لم يقم؟ لأن السائل إنما يطلب اليقين وذلك مطرد في جميع أدوات الاستفهام قال: وأما قوله: إنه عزيز في كلامهم لا يأتون لها بمعادل فخطأ بل هو أكثر من أن يحصر قال تعالى: (أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّما خَلَقْناكُمْ عَبَثاً) [المؤمنون: ١١٥]، (أَفَرَأَيْتَ الَّذِي تَوَلَّى) [النجم: ٣٣]، (أَفَرَأَيْتُمُ اللاتَ وَالْعُزَّى) [النجم: ١٩]، (أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآياتِنا) [مريم: ٧٧] وهو كثير جداً.

ومنها: تقديمها على الواو وغيرها من حروف العطف فتقول: أفلم أكرمك؟ أولم أحسن إليك؟ قال الله تعالى: (أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ) [البقرة: ٧٥]، وقال تعالى: (أَوَكُلَّما عاهَدُوا عَهْداً) [البقرة: ١٠٠]، وقال تعالى: (أَثُمَّ إِذا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ) [يونس: ٥١]، فتقدم الهمزة على حروف العطف الواو والفاء وثم وكان القياس تأخيرها عن العاطف فيقال: فألم أكرمك؟ وألم أحسن إليك؟ كما تقدم على سائر أدوات الاستفهام نحو قوله تعالى: (وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلى عَلَيْكُمْ آياتُ اللهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ) [آل

عمران: ١٠١] وقوله تعالى: (أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُماتُ وَالنُّورُ) [الرعد: ١٦]، وقوله تعالى: (فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ) [التكوير: ٢٦] فلا يجوز أن يؤخر العاطف عن شيء من هذه الأدوات؛ لأن أدوات الاستفهام جزء من جملة الاستفهام والعاطف لا يقدم عليه جزء من المعطوف وإنما خولف هذا في الهمزة لأنها أصل أدوات الاستفهام، فأرادوا تقديمها تنبيها على أنها الأصل في الاستفهام لأن الاستفهام له صدر الكلام.

والزمخشري اضطرب كلامه فتارة يجعل الهمزة في مثل هذا داخلة على محذوف عطف عليه الجملة التي بعدها فيقدر بينهما فعلا محذوفا تعطف الفاء عليه ما بعدها، وتارة يجعلها متقدمة على العاطف كما ذكرناه، وهو الأولى.

وقد رد عليه في الأول بأن ثم مواضع لا يمكن فيها تقدير فعل قبلها، كقوله تعالى: (أَوَمَنْ يُنَشَّأُ فِي الْحِلْيَةِ) [الزخرف: ١٨]، (أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّما أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ) [الرعد: ١٩]، (أَفَمَنْ هُوَ قائِمٌ) [الرعد: ٣٣].

وقال ابن خطيب زملكا: الأوجه أن يقدر محذوف بعد الهمزة قبل الفاء تكون الفاء عاطفة عليه، ففي مثل قوله تعالى: (أَفَإِنْ ماتَ) [آل عمران: ١٤٤] لو صرح به لقيل: "أتؤمنون به مدة حياته فإن مات ارتددتم فتخالفوا سنن اتباع الأنبياء قبلكم في ثباتهم على ملك أنبيائهم بعد موتهم"؟ وهذا مذهب الزمخشري) [1].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (أَفَكُلَّما جاءَكُمْ رَسُولٌ بِما لَا تَهْوى أَنْفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ) [البقرة: ٨٧] قال ابن عاشور: (وتقديم همزة الاستفهام على حرف العطف المفيد للتشريك في الحكم استعمال متبع في كلام العرب وظاهره غريب

---

(١) . البرهان في علوم القرآن ٢: ٣٤٧.

لأنه يقتضي أن يكون الاستفهام متسلطاً على العاطف والمعطوف، وتسلط الاستفهام على حرف العطف غريب، فلذلك صرفه علماء النحو عن ظاهره، ولهم في ذلك طريقتان: إحداهما: طريقة الجمهور، قالوا: همزة الاستفهام مقدمة من تأخير وقد كان موقعها بعد حرف العطف فقدمت عليه لاستحقاق الاستفهام التصدير في جملته.

وإنما خصوا التقديم بالهمزة دون غيرها من كلمات الاستفهام؛ لأن الهمزة متأصلة في الاستفهام إذ هي الحرف الموضوع للاستفهام الأكثر استعمالاً فيه، وأما غيرها فكلمات أشربت معنى الاستفهام منها ما هو اسم مثل (أين)، ومنها حرف تحقيق وهو (هل) فإنه بمعنى قد فلما كثر دخول همزة الاستفهام عليه حذفوا الهمزة، لكثرة الاستعمال، فأصل هل فعلت أهل فعلت، فالتقدير فأكلما جاءكم رسول فقلب، وقيل: أفكلما جاءكم رسول فعلى هذه الطريقة يكون الاستفهام معطوفاً وتكون الجملة معطوفة على التي قبلها أو معطوفة على محذوف بحسب ما يسمح به المقام.

الطريقة الثانية: طريقة صاحب «الكشاف»، وفي «مغني اللبيب» أن الزمخشري أول القائلين بها وادعى الدماميني أن الزمخشري مسبوق في هذا ولم يعين من سبقه فإنه قد جوز طريقة الجمهور وجوز أن تكون همزة الاستفهام هي مبدأ الجملة وأن المستفهم عنه محذوف دل عليه ما عطف عليه بحرف العطف والتقدير في مثله أتكذبونهم فكلما جاءكم رسول إلخ. وعلى هذه الطريقة تكون الجملة استفهامية مستأنفة محذوفا بقيتها ثم عطف عليها ما عطف، ولا أثر لهذا إلا في اختلاف الاعتبار والتقدير فأما معنى الكلام فلا يتغير على كلا الاعتبارين لأن العطف والاستفهام كليهما متوجهان إلى الجملة الواقعة بعدهما.

والظاهر من كلام صاحب «الكشاف» في هذه الآية وفي قوله تعالى في سورة آل عمران [١٦٥]: (أَوَلَمَّا أَصابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْها) أن الطريقتين جائزتان في جميع مواقع الاستفهام مع حرف العطف وهو الحق وأما عدم تعرضه لذلك عند آيات (أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ) [البقرة: ٧٥] (أَفَلا تَعْقِلُونَ) [البقرة: ٤٤]، (أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتابِ) [البقرة: ٨٥] فيما مضى من هذه السورة فذلك ذهول منه وقد تداركه هنا.

وعندي جواز طريقة ثالثة وهي أن يكون الاستفهام عن العطف والمعنى أتزيدون على مخالفاتكم استكباركم كلما جاءكم رسول إلخ وهذا متأت في حروف التشريك الثلاثة كما تقدم من أمثلة الواو والفاء وكقوله تعالى: (أَثُمَّ إِذا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ) في سورة يونس [٥١]، وقوله النابغة:

أَثَمَّ تَعَذَّرَانِ إِلَيَّ مِنْهَا ... فَإِنِّي قَدْ سَمِعْتُ وَقَدْ رَأَيْتُ

وقد استقريت هذا الاستعمال فوجدت مواقعه خاصة بالاستفهام غير الحقيقي كما رأيت من الأمثلة.

ومعنى الفاء هنا تسبب الاستفهام التعجيبي الإنكاري على ما تقرر عندهم من تقفية موسى بالرسل أي قفينا موسى بالرسل فمن عجيب أمركم أن كل رسول جاءكم استكبرتم وجوز صاحب «الكشاف» كون العطف على مقدر أي آتينا موسى الكتاب إلخ ففعلتم ثم وبخهم بقوله: أفكلما، فالهمزة للتوبيخ والفاء حينئذ عاطفة مقدرا معطوفا

على المقدر المؤهل للتوبيخ، وهو وجه بعيد، ومرمى الوجهين إلى أن جملة (آتَيْنا مُوسَى الْكِتابَ) [البقرة: ٥٣] إلخ غير مراد منها الإخبار بمدلولها)[١].

١٤. قاعدة: (إذا دَخَلَت ألفُ الاستفهامِ على واوِ العطفِ أو فائِه أفادَت مَعنَى التَّقريرِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عطية والسمين الحلبي، فعند قول الله تعالى: (أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللهِ شُفَعاءَ قُلْ أَوَلَوْ كانُوا لا يَمْلِكُونَ شَيْئاً وَلا يَعْقِلُونَ) [الزمر: ٤٣] قال ابن عطية: (والواو في قوله: (أَوَلَوْ) واو عطف دخلت عليها ألف الاستفهام، ومتى دخلت ألف الاستفهام على واو العطف أو فائه أحدثت معنى التقرير)[٢].

وعند قوله سبحانه: (أَوْ كَظُلُماتٍ) [النور: ٤٠] قال السمين الحلبي: (وقرأ سفيان بن حسين «أوَ كظُلُمات» بفتح الواو، جَعَلها عاطفةً دَخَلَتْ عليها همزةُ الاستفهام الذي معناه التقريرُ. وقد تَقدَّم ذلك في قولِه: (أَوَ أَمِنَ أَهْلُ القرى) [الأعراف: ٩٨])[٣].

---

(١) . التحرير والتنوير ١: ٥٩٦.

(٢) . المحرر الوجيز ٤: ٥٣٤.

(٣) . الدر المصون ٨: ٤١٤.

١٥. قاعدة: (قَد تُحذَفُ همزةُ الاستفهامِ إذَا كانَ هناكَ مَا يَدلُّ عَلَيها)

هذه القاعدة مستفادة من الباقولي وأبي حيان والسمين الحلبي، فقد قال الباقولي: (باب ما جاء في التنزيل وقد حذف منه همزة الاستفهام هذا باب ما جاء في التنزيل وقد حذف منه همزة الاستفهام وحذف الهمزة في الكلام حسن جائز، إذا كان هناك ما يدل عليه.

فمن ذلك قوله تعالى في قراءة الزهري: (سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ) [البقرة: ٦] والتقدير: أسواء عليهم الإنذار وترك الإنذار، فحذف الهمزة.

ومثله قراءة ابن أبي عبلة في قوله: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرامِ قِتالٍ فِيهِ) [البقرة: ٢١٧] بالرفع على معنى: أقتال فيه؟

وقيل في قوله تعالى: (وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغاضِباً فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ) [الأنبياء: ٨٧] فحذف الهمزة وقال الأخفش في قوله تعالى: (وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّها عَلَيَّ) [الشعراء: ٢٢] التقدير: أو تلك نعمة؟ فحذف الهمزة.

ومثله: (قالَ هذا رَبِّي) [الأنعام: ٧٦]، أي أهذا ربي؟ فحذف الهمزة، فكذلك في أختيها.

وقيل في قوله تعالى: (تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ) [الممتحنة: ١]: أتلقون إليهم بالمودة؟ فحذف الهمزة.

وقيل في قوله تعالى: (أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا الْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسارِقُونَ) [يوسف: ٧٠]: تقديره: أإنّكم؟ لأنه في الظاهر يؤدي إلى الكذب) [١].

---

(١) . إعراب القرآن للباقولي ١: ٣٥٢.

وعند قوله سبحانه: (وَقالُوا أَإِذا كُنَّا عِظاماً وَرُفاتاً أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقاً جَدِيداً) [الإسراء: ٤٩] قال أبو حيان: (ومَن قرأ مِن القراء إذا وإنَّا معاً أو إحداهما على صورة الخبر، فلا يريد الخبر حقيقة؛ لأن ذلك كان يكون تصديقا بالبعث والنشأة الآخرة، ولكنه حذف همزة الاستفهام لدلالة المعنى.

وفي الكلام حذف تقديره إذا كنا تراباً وعظاماً نبعث أو نعاد، وحذف لدلالة ما بعده عليه) [١].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمنِ عَهْداً) [مريم: ٧٨] قال: (وقرأ عبد الله ويحيى بن يعمر بكسر الواو وسكون اللام والهمزة في أطلع للاستفهام، ولذلك عادلتها أم. وقرىء بكسر الهمزة في الابتداء وحذفها في الوصل على تقدير حذف همزة الاستفهام لدلالة أم عليها كقوله:

بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ

يريد أبسبع، وجاء التركيب في أرأيت على الوضع الذي ذكره سيبويه من أنها تتعدى لواحد تنصبه، ويكون الثاني استفهاما فأطلع وما بعده في موضع المفعول الثاني لأرأيت، وما جاء من تركيب أرأيت بمعنى أخبرني على خلاف هذا في الظاهر ينبغي أن يرد إلى هذا بالتأويل) [٢].

وعند قوله سبحانه: (وَقالُوا أَآلِهَتُنا خَيْرٌ أَمْ هُوَ) [الزخرف: ٥٨] قال: (خفف الكوفيون الهمزتين، وسهل باقي السبعة الثانية بين بين. وقرأ ورش في رواية أبي الأزهر:

---

(١) . البحر المحيط ٧: ٥٩.

(٢) . البحر المحيط ٧: ٢٩٤.

بهمزة واحدة على مثال الخبر، فاحتمل أن تكون همزة الاستفهام محذوفة لدلالة أم عليها، واحتمل أن يكون خبراً محضاً) [1].

وعند قوله سبحانه: (أَتَّخَذْنَاهُمْ) [ص: ٦٣] قال السمين الحلبي: (قرأ الأخَوان وأبو عمروٍ بوَصْلِ الهمزةِ، وهي تحتملُ وجهين، أحدهما، أَنْ يكونَ خبراً مَحْضاً، وتكون الجملةُ في محلِّ نصبٍ صفةً ثانيةً ل «رِجالاً» كما وقع «كنا نَعُدُّهم» صفةً، وأَنْ يكونَ المرادُ الاستفهامَ وحُذِفَتْ أداتُه لدلالةِ أم عليه كقوله:

تَرُوْحُ من الحيِّ أَمْ تَبْتَكِرْ ... وماذا عليك بأَنْ تَنْتَظِرْ

ف أم متصلةٌ على هذا، وعلى الأول منقطعة بمعنى بل والهمزة لأنها لم تتقدَّمْها همزةُ استفهامٍ ولا تسويةٍ. والباقون بهمزةِ استفهامٍ سَقَطَتْ لأجلِها همزةُ الوصلِ. والظاهر أنه لا محلَّ للجملةِ حينئذٍ لأنها طلبيةٌ. وجَوَّزَ بعضُهم فيها أَنْ تكونَ صفةً لكنْ على إضمارِ القولِ أي: رجالاً مَقُولاً فيهم: أتخذناهم) [2].

وعند قوله تعالى: (وقالوا أَآلِهَتُنَا خَيْرٌ) [الزخرف: ٥٨] قال: (وأكثرُ أهلِ العصرِ يُقرُّونَ هذا الحرفَ بهمزةٍ واحدة بعدها ألفٌ على لفظِ الخبرِ ولم يقرأْ به أحدٌ من السبعة فيما قَرَأْتُ به، إلَّا أنَّه رُوِي أنَّ وَرْشاً قرأ كذلك في روايةِ أبي الأَزْهر، وهي تحتملُ الاستفهامَ كالعامَّةِ، وإنما حَذَفَ أداةَ الاستفهامِ لدلالة «أم» عليها وهو كثيرٌ، وتَحْتمل أنَّه قرأه خبراً مَحْضاً وحينئذٍ تكون «أم» منقطعةً فتُقَدَّرُ ب بل والهمزة، وأمَّا الجماعةُ فهي عندهم متصلةٌ. فقوله: «أم هو» على قراءةِ العامة عطفٌ على «آلهتنا» وهو من عطفِ

---

(١) . البحر المحيط ٩: ٣٨٥.

(٢) . الدر المصون ٩: ٣٩٢.

المفرداتِ. التقدير: أآلهتُنا أم هو خيرٌ أي: أيُّهما خيرٌ. وعلى قراءةِ ورشٍ يكونُ «هو» مبتدأً، وخبرُه محذوفٌ تقديرُه: بل أهو خيرٌ، وليست «أم» حينئذٍ عاطفةً) [1].

المبحث الثالث: قواعد الاستفهام بـ(أم)

١٦. قاعدة: (أَمْ فِي المعنى تكون رداً على الاستفهام على جهتين: إحداهما: أن تفرق معنى «أي»، والأخرى أن يستفهم بها. فتكون على جهة النسق)

هذه القاعدة مستفادة من الفراء، فعند قوله سبحانه: (أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ) [البقرة: ١٠٨] قال: (أَمْ (فِي المعنى) تكون ردا على الاستفهام على جهتين إحداهما: أن تفرق معنى «أي»، والأخرى أن يستفهم بها. فتكون على جهة النسق، والذي يُنوى بها الابتداء إلا أنه ابتداء متصل بكلام. فلو ابتدأت كلاما ليس قبله كلامٌ، ثُمَّ استفهمت لم يكن إلا بالألف أو بهل ومن ذلك قول الله: (الم تَنْزِيلُ الْكِتابِ لا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعالَمِينَ. أَمْ يَقُولُونَ افْتَراهُ) [السجدة: ١. ٣]، فجاءت «أَمْ» وليس قبلها استفهام، فهذا دليل على أنها استفهام مبتدأ على كلامٍ قد سبقه. وأما قوله: (أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ) فإن شئت جعلته على مثل هذا، وإن شئت قلت: قبله استفهام فرد عليه وهو قول الله: (أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللهَ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) [البقرة: ١٠٦]. وكذلك قوله: (مَا لَنا لا نَرى رِجالاً كُنَّا نَعُدُّهُمْ مِنَ الْأَشْرارِ. أَتَّخَذْناهُمْ سِخْرِياً أَمْ زاغَتْ عَنْهُمُ الْأَبْصارُ) [ص: ٦٢. ٦٣] فإن شئت جعلته استفهاما مبتدأ قد سبقه كلامٌ، وإن شئت جعلته مردوداً على قوله: (مَا لَنا لا نَرى رِجالاً).

---

(١) . الدر المصون ٩: ٦٠١.

وقد قرأ بعض القرّاء: (أَتَّخَذْناهُمْ سِخْرِياً) يستفهم في (أَتَّخَذْناهُمْ سِخْرِياً) بقطع الألف لينسّق عليه «أَمْ» لأن أكثر ما تجيء مع الألف وكل صواب. ومثله: (أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهذِهِ الْأَنْهارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي) [الزخرف: ٥١] ثُمَّ قال: (أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هذَا) [الزخرف: ٥٢] والتفسير فيهما واحد. وربما جعلت العرب «أَمْ» إذا سبقها استفهام لا تصلح أي فِيهِ على جهة بل فيقولون: هَلْ لك قبلنا حق أم أنت رَجُل معروفٌ بالظلم.

يريدون: بل أنت رجلٌ معروف بالظلم وقال الشاعر:

فو الله ما أدْرِي أَسَلْمَى تَغَوّلَتْ ... أَمِ النَّوْمُ أَمْ كُلٌّ إِلَيّ حَبِيبٌ

معناه بل كل إلى حبيب.

وكذلك تفعل العرب فِي «أو» فيجعلونها نسقاً مفرقة لمعنى ما صلحت فِيهِ «أَحَدٌ»، و «إحدى» كقولك: اضرب أحدهما زيدا أو عمرا، فإذا وقعت فِي كلام لا يراد به أحدٌ وإن صلحت جعلوها على جهة بل كقولك فِي الكلام:

اذهب إلى فلانٍ أو دع ذلك فلا تبرح اليوم. فقد دلك هذا على أن الرجل قد رجع عن أمره الأول وجعل «أو» فِي معنى «بل» ومنه قول الله: (وَأَرْسَلْناهُ إِلى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ) [الصافات: ١٤٧] وأنشدني بعض العرب:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى ... وَصَوَّرْتَهَا، أَمْ أَنْتَ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ؟

يريد: بل أنت)[1].

---

(1) . معاني القرآن للفراء ١: ٧١.

١٧. قاعدة: ((أَمْ) تَقَعُ مُنقَطِعةً بَعدَ الخَبرِ والاستفهامِ، وتقعُ عاطفةً بَعدَ الاستفهامِ خاصةً)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء، منهم القيسي والواحدي وابن عطية والنسفي وأبو حيان، فعند قوله تعالى: (أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْأَلُواْ رَسُولَكُمْ) [البقرة: ١٠٨] قال القيسي: (أم " تقع منقطعة بعد الخبر والاستفهام تقول: " جاءني زيد " ثم تقول: " أم جاءني عمرو "، وتقول: " هل عندك زيد أم [عندك عمرو]، " و – أزيد عندك أم لا؟ " كأنه في هذا كله أدركه الشك، بعد أن مضى صدر الكلام فاستدرك بـ " أم " وتكون " أم " عاطفة بعد الاستفهام خاصة، تدل على ثبوت أحد الشيئين غير معين وعن عينه يسأل بها. فهي بمنزلة أيهما عندك " فتسأل عن العين بعد أن يستقر عندك أن ثمّ شخصاً ولا تدري من هو، ولا يكون الجواب إلا بالعين. يقول المجيب: " فلان أو فلان " ولا يجوز أن يقول: " لا، ولا نعم. وإنما لا ونعم جواب. أو إذا قلت: "أذا عندك أو ذا؟". وتقول "سواء علي أقمت أم قعدت "، فبالتسوية أجريته مجرى الاستفهام لأنك سويت الأمرين في علمك، كما استوى علمك في قولك: " أزيد عندك أم عمرو؟".

فالتسوية تُجري هذا على حروف الاستفهام، كما أجرى الاختصاص ما ليس بمنادى على حروف النداء.

قال بعض النحويين في (أَمْ تُرِيدُونَ): "معناه: أتريدون") [١].

---

(١) . الهداية إلى بلوغ النهاية للقيسي ١: ٣٩٣.

وقال الواحدي: (أم تقع عاطفة بعد الاستفهام، كقولك: أخرج زيدٌ أم عمرو؟ وأَزَيدٌ عندك أم عمرو؟ فيكون معنى الكلام: أيهما عندك؟، ولا تكاد تكون عاطفة إلا بعد الاستفهام.

قال الفراء: ويجوز أن يستفهم بها، فتكون على جهة النسق في ظاهر اللفظ، وفي المعنى تكون استفهاماً مبتدأً به، منقطعاً مما قبله، وذلك مثل قوله تعالى: (الم. تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ. أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ) [السجدة:١. ٣]. فجاءت (أم) وليس قبلها استفهام، وهي دليل على أنها استفهام مُبتدأ على كلام قد سبقه)، وتقديره: بل أتقولون افتراه، فلو لم يتقدمه كلام لم يجز أن تستفهمَ مبتدئا كلامك بـ (أم)، ولا يكون إلا بالألف أو بهل، فأم استفهام متوسط والمتقدم يكون بالألف أو بهل.

فأما قوله (أَمْ تُرِيدُونَ) فيجوز فيه الوجهان جميعاً، إن شئت قلت قبله استفهام رُدَّ عليه، وهو قوله: (أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللهَ)) [1].

وقال أبو حيان: (وأم: هنا منقطعة، وتتقدر المنقطعة ببل والهمزة، فالمعنى: بل أتريدون، فبل تفيد الإضراب عما قبله، ومعنى الإضراب هنا: هو الانتقال من جملة إلى جملة، لا على سبيل إبطال الأولى. وقد تقدم قول من جعل أم هنا معادلة للاستفهام الأول. وقد بينا ضعف ذلك. وقالت فرقة: أم استفهام مقطوع من الأول، كأنه قال: أتريدون. وهذان القولان ضعيفان.

والذي تقرر أن أم تكون متصلة ومنفصلة. فالمتصلة: شرطها أن يتقدمها لفظ همزة الاستفهام، وأن يكون بعدها مفرد، أو في تقدير المفرد. والمنفصلة: ما انخرم الشرطان

---

(١) . التفسير البسيط ٣: ٢٣٥.

فيها أو أحدهما، ويتقدر إذ ذاك ببل والهمزة معا، وأما مجيئها مرادفة للهمزة فقط، أو مرادفة لبل فقط، أو زائدة، فأقوال ضعيفة. وعلى الخلاف في المخاطبين، يجيء الكلام في قوله: رسولكم. فإن كان الخطاب للمؤمنين، وهو قول الأصم والجبائي وأبي مسلم، فيكون رسولكم جاء على ما في نفس الأمر، وعلى ما أقروا به من رسالته. وإن كان الخطاب للكفار، كانت إضافة الرسول إليهم على حسب الأمر في نفسه، لا على إقرارهم به. ورجح كون الخطاب للمؤمنين بقوله: ومن يتبدل الكفر بالإيمان، وهذا الكلام لا يصح إلا في حق المؤمن، وبأنه معطوف على قوله: لا تقولوا راعنا، أي هل تفعلون ما أمرتم، أم تريدون؟ ورجح أنهم اليهود، لأنه سبق الكلام في الحكايات عنهم ما قالوا، ولأن المؤمن بالرسول لا يكاد يسأله ما يكون كفرا) [1].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ فَإِذاً لا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيراً) [النساء: ٥٣] قال ابن عطية: (أَمْ: تعطف بعد استفهام متقدم، كقولك: أقام زيد أم عمرو، فإذا وردت ولم يتقدمها استفهام، فمذهب سيبويه: أنها مضمنة معنى الإضراب عن الكلام الأول والقطع منه، وهي مضمنة مع ذلك معنى الاستفهام، فهي بمعنى «بل» مع ألف الاستفهام، كقول العرب: إنها لإبل أم شاء، فالتقدير عند سيبويه، أنها لإبل بل أهي شاء. وكذلك هذا الموضع، تقديره: بل ألهم نصيب من الملك؟ وقد حكي عن بعض النحويين، أن أَمْ يستفهم بها ابتداء دون تقدم استفهام، حكاه ابن قتيبة في المشكل، وهذا غير مشهور للعرب، وقال بعض المفسرين: أَمْ بمعنى بل، ولم يذكروا الألف اللازمة، فأوجبوا على هذا حصول الملك للمذكورين في الآية، والتزموا ذلك وفسروا

---

(١). البحر المحيط ١: ٥٥٥.

عليه، فالمعنى عندهم: بل هم ملوك أهل دنيا وعتو وتنعم، لا يبغون غيره، فهم بخلاء به، حريصون على أن لا يكون ظهور لسواهم.

قال القاضي أبو محمد: والمعنى على الأرجح الذي هو مذهب سيبويه والحذاق، أنه استفهام على معنى الإنكار، أي ألهم ملك؟ فإذا لو كان لبخلوا، وقرأ ابن مسعود، «فإذا لا يؤتوا» بغير نون على إعمال «إذا»، والمصحف على إلغائها، والوجهان جائزان، وإن كانت صدرا من أجل دخول الفاء عليها) [1].

وعند قوله تعالى: (أَمْ يَقُولُونَ...) [يونس: ٣٨] الآية قال: (هذه أَمْ التي هي عند سيبويه بمعنى بل وألف الاستفهام، كأنه أضرب عن الكلام الأول، واستفهم في الثاني على معنى التقرير، كقولهم: إنها لإبل أم شاء) [2].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (أَفَمَنْ هُوَ قائِمٌ عَلى كُلِّ نَفْسٍ بِما كَسَبَتْ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكاءَ قُلْ سَمُّوهُمْ أَمْ تُنَبِّئُونَهُ بِما لا يَعْلَمُ فِي الْأَرْضِ) [الرعد: ٣٣] قال: (وقوله: (قُلْ سَمُّوهُمْ) أي سموا من له صفات يستحق بها الألوهية ثم أضرب القول وقرر: هل تعلمون الله بِما لا يَعْلَمُ؟

وقرأ الحسن: «هل تنبئونه» بإسكان النون وتخفيف الباء، وأَمْ هي بمعنى: بل، وألف الاستفهام هذا مذهب سيبويه وهي كقولهم: إنها لإبل أم شاء) [3].

---

(١) . المحرر الوجيز ٢: ٦٧.

(٢) . المحرر الوجيز ٣: ١٥٥.

(٣) . المحرر الوجيز ٣: ٣١٤.

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كانُوا مِنْ آياتِنا عَجَباً) [الكهف: ٩] قال: (وقوله تعالى: (أَمْ حَسِبْتَ) الآية، مذهب سيبويه في أَمْ إذا جاءت دون أن يتقدمها ألف استفهام أنها بمعنى بل وألف الاستفهام كأنه قال: بل أحسبت إضراباً عن الحديث الأول، واستفهاماً عن الثاني، وقال بعض النحويين: هي بمنزلة ألف الاستفهام) [١].

وعند قوله تعالى: (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللهِ قَرِيبٌ) [البقرة: ٢١٤] قال النسفي: ((أم حسبتم) أم منقطعة لا متصلة؛ لأن شرطها أن يكون قبلها همزة الاستفهام كقولك: أعندك زيد أم عمرو أي أيهما عندك وجوابه زيدان كان عند زيد أو عمرو إن كان عنده عمرو، وأما (أم) المنقطعة فتقع بعد الاستفهام وبعد الخبر وتكون بمعنى بل والهمزة، والتقدير: بل أحسبتم ومعنى الهمزة فيها للتقرير وإنكار الحسبان واستبعاده) [٢].

وقال أبو حيان: (و(أم)، هنا منقطعة مقدرة ببل والهمزة فتتضمن إضراباً، وهو انتقال من كلام إلى كلام، ويدل على استفهام لكنه استفهام تقرير، وهي التي عبر عنها أبو محمد بن عطية:

بأن أم قد تجيء ابتداء كلام، وإن لم يكن تقسيم ولا معادلة، ألف استفهام.

فقوله: قد تجيء ابتداء كلام ليس كما ذكر، لأنها تتقدر، ببل والهمزة، فكما أن:

---

(١) . المحرر الوجيز ٣: ٤٩٧.

(٢) . تفسير النسفي ١: ١٧٨.

بل، لا بد أن يتقدمها كلام حتى يصير في حيز عطف الجمل، فكذلك ما تضمن معناه.

وزعم بعض اللغويين أنها تأتي بمنزلة همزة الاستفهام، ويبتدأ بها، فهذا يقتضي أن يكون التقدير: أحسبتم؟ وقال الزجاج: بمعنى بل، قال:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى ... وَصَوَّرْتَهَا، أَمْ أَنْتَ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ؟

ورام بعض المفسرين أن يجعلها متصلة، ويجعل قبلها جملة مقدرة تصير بتقديرها أم متصلة، فتقدير الآية: فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق، فصبروا على استهزاء قومهم بهم، أفتسلكون سبيلهم؟ أم تحسبون أن تدخلوا الجنة من غير سلوك سبيلهم؟

فتلخص في أم هنا أربعة أقوال: الانقطاع على أنها بمعنى بل والهمزة، والاتصال: على إضمار جملة قبلها، والاستفهام بمعنى الهمزة، والإضراب بمعنى بل، والصحيح هو القول الأول) [1].

وقال الزركشي: (أم: حرف عطف نائب عن تكرير الاسم والفعل نحو أزيد عندك أم عمرو؟

وقيل: إنما تشرك بين المتعاطفين كما تشرك بينها "أو".

وقيل: فيها معنى العطف وهي استفهام كالألف إلا أنها لا تكون في أول الكلام لأجل معنى العطف.

وقيل هي "أو" أبدلت الميم من الواو ليحول إلى معنى يريد إلى معنى "أو".

---

(1) . البحر المحيط ٢: ٣٧١.

وهي قسمان: متصلة ومنفصلة:

فالمتصلة: هي الواقعة في العطف والوارد بعدها وقبلها كلام واحد والمراد بها الاستفهام عن التعيين فلهذا يقدر بأي وشرطها أن تتقدمها همزة الاستفهام ويكون ما بعدها مفردا أو في تقديره.

والمنفصلة: ما فقد فيها الشرطان أو أحدهما وتقدر بـ"بل" والهمزة.

ثم اختلف النحاة في كيفية تقدير المنفصلة في ثلاث مذاهب حكاها الصفار:

أحدها: أنها تقدر بهما وهي بمعناهما فتفيد الإضراب عما قبلها على سبيل التحول والانتقال كـ" بل" والاستفهام عما بعدها ومن ثم لا يجوز أن تستفهم مبتدئا كلامك بـ" أم" ولا تكون إلا بعد كلام لإفادتها الإضراب كما تقدم.

قال أبو الفتح: والفارق بينها وبين" بل" أن ما بعد "بل" منفي وما بعد أم مشكوك فيه.

والثاني: أنها بمنزلة بل خاصة والاستفهام محذوف بعدها وليست مفيدة الاستفهام وهو قول الفراء في معاني القرآن والثالث: أنها بمعنى الهمزة والإضراب مفهوم من أخذك في كلام آخر وترك الأول.

قال الصفار: فأما الأول، فباطل لأن الحرف لا يعطي في حيز واحد أكثر من معنى واحد فيبقى الترجيح بين المذهبين وينبغي أن يرجح الأخير لأنه ثبت من كلامهم إنها لإبل أم شاء.

ويلزم على القول الثاني حذف همزة الاستفهام في الكلام وهو من مواضع الضرورة قال والصحيح أنها لا تخلو عن الاستفهام وكذلك قال سيبويه انتهى.

واعلم أن المتصلة يصير معها الاسمان بمنزلة "أي" ويكون ما ذكر خبرا عن "أي" فإذا قلت أزيد عندك؟ أم عمرو؟ فالمعنى أيهما عندك؟ والظرف خبر لهما.

ثم المتصلة تكون في عطف المفرد على مثله نحو أزيد عندك أم عمرو كقوله تعالى: (أَأَرْبابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللهُ الْواحِدُ الْقَهَّارُ) [يوسف: ٣٩]، أي أي المعبودين خير وفي عطف الجملة على الجملة المتأولتين بالمفرد نحو: (أَأَنْتُمْ أَنْشَأْتُمْ شَجَرَتَها أَمْ نَحْنُ الْمُنْشِئونَ) [الواقعة: ٧٢]، أي الحال هذه أم هذه؟

والمنقطعة إنما تكون على عطف الجمل وهي في الخبر والاستفهام بمثابة بل والهمزة ومعناها في القرآن التوبيخ كما كان في الهمزة كقوله تعالى: (أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَناتٍ) [الزخرف: ١٦] أي بل أتخذ؟ لأن الذي قبلها خبر والمراد بها التوبيخ لمن قال ذلك وجرى على كلام العباد.

وقوله: (الم. تَنْزِيلُ الْكِتابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعالَمِينَ) [السجدة: ١. ٢] ثم قال: (أَمْ يَقُولُونَ افْتَراهُ) [السجدة: ٣] تقديره بل أيقولون؟ كذا جعلها سيبويه منقطعة لأنها بعد الخبر.

ثم وجه اعتراضا: كيف يستفهم الله عن قولهم هذا وأجيب بأنه جاء في كلام العرب يريد أن في كلامهم يكون المستفهم محققا للشيء لكن يورده بالنظر إلى المخاطب كقوله: (فَقُولا لَهُ قَوْلاً لَيِّناً لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشى) [طه: ٤٤] وقد علم الله أنه لا يتذكر ولا يخشى لكنه أراد لعله يفعل ذلك في رجائكما.

وقوله: (أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَناتٍ) [الزخرف: ١٦] تقديره بل أتخذ؟ بهمزة منقطعة للإنكار وقد تكون بمعنى بل من غير استفهام كقوله تعالى: (أَمَّنْ خَلَقَ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ) [النمل: ٦٠] وما بعدها في سورة النمل.

قال ابن طاهر: ولا يمتنع عندي إذا كانت بمعنى بل أن تكون عاطفة كقوله تعالى: (أَمْ يَقُولُونَ شاعِرٌ) [الطور: ٣٠] وقوله: (أَمْ كانَ مِنَ الْغائِبِينَ) [النمل: ٢٠]، وقال البغوي في قوله: (أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلا يَكادُ يُبِينُ) [الزخرف: ٤٣]، بمعنى بل وليس بحرف عطف على قول أكثر المفسرين.

وقال الفراء وقوم من أهل المعاني: الوقف على قوله أم وحينئذ تم الكلام وفي الآية إضمار والأصل: (أَفَلا تُبْصِرُونَ) [الزخرف: ٥١] أم تبصرون ثم ابتدأ فقال: (أنا خير).

قلت: فعلى الأول تكون منقطعة وعلى الثاني متصلة.

وفيها قول ثالث، قال أبو زيد: إنها زائدة وإن التقدير أفلا تبصرون أنا خير منه! والمشهور أنها منقطعة لأنه لا يسألهم عن استواء علمه في الأول والثاني لأنه إنما أدركه الشك في تبصرهم بعد ما مضى كلامه على التقرير وهو مثبت وجواب السؤال بلى فلما أدركه الشك في تبصرهم قال: (أم أنا خير).

وسأل ابن طاهر شيخه أبا القاسم بن الرماك: لم لم يجعل سيبويه أم متصلة! أي أفلا تبصرون أم تبصرون؟ أي أي هذين كان منكم؟ فلم يحر جوابا، وغضب وبقي جمعة لا يقرر حتى استعطفه.

والجواب من وجهين: أحدهما أنه ظن أنهم لا يبصرون فاستفهم عن ذلك ثم ظن أنهم يبصرون لأنه معنى وقوله: (أم أنا خير من)، فأضرب عن الأول واستفهم كذلك أزيد عندك أم لا؟

والثاني: أنه لو كان الإبصار وعدمه متعادلين لم يكن للبدء بالنفي معنى فلا يصح إلا أن تكون منقطعة.

وقد تحتمل المتصلة والمنقطعة كما قال في قوله تعالى: (أَمْ تُرِيدُونَ) [البقرة: ١٠٨] قال الواحدي إن شئت جعلت قبله استفهاما رد عليه وهو قوله: (أَلَمْ تَعْلَمْ) [البقرة: ١٠٦] وإن شئت منقطعة عما قبلها مستأنفا بها الاستفهام فيكون استفهاما متوسطا في اللفظ مبتدأ في المعنى كقوله تعالى: (أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ) [الزخرف: ٥١] الآية ثمَّ قال: (أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هذَا) [الزخرف: ٥٢] انتهى.

والتحقيق ما قاله أبو البقاء إنها هاهنا منقطعة إذ ليس في الكلام همزة تقع موقعها وموقع أم أيهما والهمزة في قوله (أَلَمْ تَعْلَمْ) ليست من أم في شيء والتقدير بل أتريدون أن تسألوا فخرج بـ "أم" من كلام إلى آخر وقد تكون بمعنى أو كما في قوله تعالى: (أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّماءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذا هِيَ تَمُورُ. أَمْ أَمِنْتُمْ) [الملك: ١٦. ١٧].

وقوله: (أَفَأَمِنْتُمْ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ جانِبَ الْبَرِّ أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حاصِباً ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ وَكِيلاً. أَمْ أَمِنْتُمْ أَنْ يُعِيدَكُمْ فِيهِ تارَةً أُخْرى) [الإسراء: ٦٨. ٦٩].

ومعنى ألف الاستفهام عند أبي عبيد كقوله تعالى: (أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ) [البقرة: ١٠٨] أي تريدون؟

وقوله: (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ) [البقرة: ٢١٤] وقوله: (أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلى مَا آتاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ) [النساء: ٥٤]، أي أيحسدون؟

وقوله: (وَقالُوا مَا لَنا لَا نَرى رِجالاً كُنَّا نَعُدُّهُمْ مِنَ الْأَشْرارِ. أَتَّخَذْناهُمْ سِخْرِيّاً أَمْ زاغَتْ عَنْهُمُ الْأَبْصارُ) [ص: ٦٢. ٦٣] أي زاغت عنهم الأبصار؟

وقوله: (أَمْ لَهُ الْبَناتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ) [الطور: ٣٩] أي أله!

(أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْراً) [الطور: ٤٠] أي أتسألهم أجرا؟

وقوله: (أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحابَ الْكَهْفِ) [الكهف: ٩] قيل: أي أظننت هذا؟ ومن عجائب ربك ما هو أعجب من قصة أصحاب الكهف!

وقيل: بمعنى ألف الاستفهام كأنه قال أحسبت؟ وحسبت بمعنى الأمر كما تقول لمن تخاطبه: أعلمت أن زيدا خرج بمعنى الأمر أي اعلم أن زيد خرج فعلى هذا التدريج يكون معنى الآية اعلم يا محمد أن أصحاب الكهف والرقيم وقال أبو البقاء في قوله تعالى: ((أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَناتٍ) [الزخرف: ١٦] تقديره بل أتخذ بهمزة مقطوعة على الإنكار ولو جعلناه همزة وصل لصار إثباتا تعالى الله عن ذلك ولو كانت أم المنقطعة بمعنى بل وحدها دون الهمزة وما بعد بل متحقق فيصير ذلك في الآية متحققا تعالى الله عن ذلك) [1].

وعند قوله تعالى: (قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللهِ عَهْداً فَلَنْ يُخْلِفَ اللهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ) [البقرة: ٨٠] قال ابن عاشور: (و (أم) في قوله: (أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ) معادلة همزة الاستفهام فهي متصلة، وتقع بعدها الجملة كما صرح به ابن

---

(١) . البرهان في علوم القرآن ٤: ١٨٠.

الحاجب في «الإيضاح»، وهو التحقيق كما قال عبد الحكيم، فما قاله صاحب «المفتاح» من أن علامة أم المنقطعة كون ما بعدها جملة أمر أغلبي ولا معنى للانقطاع هنا لأنه يفسد ما أفاده الاستفهام من الإلجاء والتقرير.

وقوله: بلى إبطال لقولهم: لن تمسنا النار إلا أياما معدودة، وكلمات الجواب تدخل على الكلام السابق لا على ما بعدها فمعنى بلى بل أنتم تمسكم النار مدة طويلة) [1].

وقال ابن جني: (ومعنى أم الاستفهام ولها فيه موضعان أحدهما أن تقع معادلة همزة الاستفهام على معنى أي والآخر أن تقع منقطعة على معنى بل الأول نحو قولك أزيد عندك أم عمرو ومعناه أيهما عندك وأزيداً رأيت أم عمراً معناه أيهما رأيت الثاني نحو قولك: هل عندك زيد أم عندك عمرو؟ تركت السؤال الأول وأخذت في الثاني، وقد تقع في هذا الوجه بعد الخبر تقول قام زيد أم قعد عمرو ومعناه بل أقعد عمرو ومثله من كلامهم إنها لإبل أم شاء مضى صدر كلامه على اليقين ثم أدركه الشك فاستثبت فيما بعد فقال أم شاء إلا أن ما بعد بل متحقق وما بعد أم مشكوك فيه مسئول عنه قال علقمة بن عبدة

هل ما علمت وما استودعت مكتوم ... أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم
أم هل كبير بكى لم يقض عبرته ... إثر الأحبة يوم البين مشكوم) [2].

---

(1) . التحرير والتنوير ١: ٥٨٠.

(2) . اللمع في العربية لابن جني: ٩٣.

١٨. قاعدة: ((أَمْ) إِذَا اسْتُعْمِلَتْ مُنْقَطِعَةً تُؤْذِنُ بِأَنَّ مَا بَعْدَهَا اسْتِفْهَامٌ، لِمُلَازَمَتِهَا لِلِاسْتِفْهَامِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ) [آل عمرَان: ١٤٢] قال: (أم هنا منقطعة، هي بمعنى (بل) الانتقالية، لأن هذا الكلام انتقال من غرض إلى آخر، وهي إذا استعملت منقطعة تؤذن بأن ما بعدها استفهام، لملازمتها للاستفهام، حتى قال الزمخشري والمحققون: إنها لا تفارق الدلالة على الاستفهام بعدها، وقال غيره:

ذلك هو الغالب وقد تفارقه، واستشهدوا على مفارقتها للاستفهام بشواهد تقبل التأويل.

فقوله: (أَمْ حَسِبْتُمْ) عطف على جملة (وَلا تَهِنُوا) [آل عمران: ١٣٩] وذلك أنهم لما مسهم القرح فحزنوا واعتراهم الوهن حيث لم يشاهدوا مثل النصر الذي شاهدوه يوم بدر، بين الله أن لا وجه للوهن للعلل التي تقدمت، ثم بين لهم هنا: أن دخول الجنة الذي هو مرغوبهم لا يحصل إذا لم يبذلوا نفوسهم في نصر الدين فإذا حسبوا دخول الجنة يحصل دون ذلك، فقد أخطؤوا)[١].

(١) . التحرير والتنوير ٤: ١٠٥.

١٩. قاعدة: ((أَمْ) إذا قُوبِلَ به ألفُ الاستفهامِ فمَعنَاه: (أي)، وإذا جُرِّدَ عن ذلك يَقتَضِي مَعنَى ألفِ الاستفهامِ مع (بل))

هذه القاعدة مستفادة من الراغب الأصفهاني فقد قال: (و(أَمْ) إذا قوبل به ألف الاستفهام فمعناه: (أي) نحو: أزيد أم عمرو، أي: أيّهما، وإذا جرّد عن ذلك يقتضي معنى ألف الاستفهام مع بل، نحو: (أَمْ زاغَتْ عَنْهُمُ الْأَبْصارُ) [ص: ٦٣] أي: بل زاغت)[١].

٢٠. قاعدة: (قَد تَأتِي (أمْ) بِمَعنى (بَل))

هذه القاعدة مستفادة من الطبري والزجاج فقد قال الطبري: (وقد تكون (أم) بمعنى (بل)، إذا سبقها استفهام لا يصلح فيه (أي)، فيقولون: (هل لك قِبَلَنا حق، أم أنت رجل معروف بالظلم)؟ وقال الشاعر:

فوالله ما أدري أسلمى تغولت ... أم النوم أم كل إلي حبيب

يعني: بل كل إلي حبيب)[٢].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَى مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَتَبَدَّلِ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ) [البقرة: ١٠٨] قال الزجاج: (ومعنى (أم) ههنا وفِي كل مكان لا تقع فيه عطفاً على ألف الاستفهام -إلا أنها لا تكون مبتدأة-

---

(١) . المفردات في غريب القرآن: ٨٨.

(٢) . جامع البيان ٢: ٤٩٣.

أنها تؤذن بمعنى بل ومعنى ألف الاستفهام، المعنى: بل أتريدون أن تسألوا رسولكم كما سُئِل موسى من قبل، فمعنى الآية أنهم نهوا أن يسألوا النبي صلى الله عليه وسلم ما لا خير لهم في السؤال عنه وما يُكَفِّرهم، وإنما خوطبوا بهذا بعد وضوح البراهين لهم وإقامتها على مخالفتهم) [1].

٢١. قاعدة: (الفرقُ بينَ الاستفهامِ بـ(أَمْ) والاستفهامِ بـ(أَو) أنَّ (أَمْ) لِلعلمِ بأحدِ الأمرينِ، وأمَّا (أو) فهو عن واحدٍ منهما)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء، منهم الزمخشري وابن الحاجب والزركشي.

(قال الصفار: ينبغي أن يعلم السؤال أو غير السؤال بـ "أم".

فإذا قلت: أزيد عندك أم عمرو فجواب هذا زيد أو عمرو وجواب أو نعم أولا ولو قلت في جواب الأول نعم أو لا كان محالا لأنك مدع أن أحدهما عنده

فإن قلت: وهل يجوز أن تقول زيد أو عمرو في جواب أقام زيد أو عمرو؟

قلت: يكون تطوعا بما لا يلزم ولا قياس يمنعه.

وقال الزمخشري وابن الحاجب: وضع أم للعلم بأحد الأمرين بخلاف أو فأنت مع أم عالم بأن أحدهما عنده مستفهم عن التعيين ومع أو مستفهم عن واحد منهما على حسب ما كان في الخبر فإذا قلت أزيد عندك أو عمرو فمعناه هل واحد منهما عندك

---

(١) . معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١: ١٩٢.

ومن ثم كان جوابه نعم أو لا مستقيما ولم يكن ذلك مستقيما في أم لأن السؤال عن التعيين) [1].

٢٢. قاعدة: (إذا تَوَسَّطَ الاستفهامُ الكلامَ يُجعَلُ بـ (أَمْ) لِيُفرَّقَ بَينَه وبَينَ الاستفهامِ المبتدأ)

هذه القاعدة مستفادة من الفراء، فعند قوله سبحانه: (أَمْ حَسِبْتُمْ) [البقرة: ٢١٤] قال: (من الاستفهام الَّذِي يتوسّط فِي الكلام فيجعل ب (أَمْ)، ليفرق بينه وبين الاستفهام المبتدأ الَّذِي لَمْ يتّصل بكلام. ولو أريد بِهِ الابتداء لكان إِمَّا بالألف وإِمّا ب (هَلْ) كقوله: (هَلْ أَتى عَلَى الْإِنْسانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ) [الإنسان: ١] وأشباهه) [2].

وعند قوله تعالى: (أَأُنْزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ) [ص: ٨] قال: (وهي فِي قراءة عبد الله (أَمْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ الذكر) وهذا مما وصفت لك فِي صدر الكتاب: أن الاستفهام إِذَا توسَّط الكلام ابتدئ بالألف وبأم. وإذا لَمْ يسبقه كلام لَمْ يكن إلا بالألف أو بهل) [3].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ) [الزخرف: ٤٣] قال: (من الاستفهام الذي جعل بأم لاتصاله بكلام قبله، وإن شئت رددته على قوله: (أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ) [الزخرف: ٥١])[4].

---

(١) . البرهان في علوم القرآن ٤: ١٨٦.

(٢) . معاني القرآن للفراء ١: ٤٢٦.

(٣) . معاني القرآن للفراء ٢: ٣٩٩.

(٤) . معاني القرآن للفراء ٣: ٣٥.

وعند قوله تعالى: (أَمْ تُرِيدُونَ) [البقرة: ١٠٨] قال الطبري: (والصواب من القول في ذلك عندي، على ما جاءت به الآثار التي ذكرناها عن أهل التأويل: أنه استفهام مبتدأ، بمعنى: أتريدون أيها القوم أن تسألوا رسولكم؟ وإنما جاز أن يستفهم القوم بـ "أم"، وإن كانت"أم" أحد شروطها أن تكون نسقاً في الاستفهام لتقدم ما تقدمها من الكلام؛ لأنها تكون استفهاما مبتدأ إذا تقدمها سابق من الكلام. ولم يسمع من العرب استفهام بها ولم يتقدمها كلام.

ونظيره قوله جل ثناؤه: (الم تَنزيلُ الْكِتَابِ لا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ) [السجدة: ١-٣]) [١].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللهِ أَلا إِنَّ نَصْرَ اللهِ قَرِيبٌ) [البقرة: ٢١٤] قال: (وأما قوله: (أَمْ حَسِبْتُمْ، كأنه استفهم بـ(أم) في ابتداء لم يتقدمه حرف استفهام، لسبوق كلام هو به متصل، ولو لم يكن قبله كلام يكون به متصلاً وكان ابتداءً لم يكن إلا بحرف من حروف الاستفهام; لأن قائلا لو كان قال مبتدئاً كلاماً لآخر: "أم عندك أخوك"؟ لكان قائلاً ما لا معنى له. ولكن لو قال: "أنت رجل مُدِلٌّ بقوتك أم عندك أخوك ينصرك؟ "كان مصيباً) [٢].

---

(١) . جامع البيان ٢: ٤٩٣.

(٢) . جامع البيان ٤: ٢٨٧.

٢٣. قاعدة: ((أَمْ) حَرْفٌ بِمَعْنَى (أَوْ) يَخْتَصُّ بِعَطْفِ الِاسْتِفْهَامِ، وَهِيَ تَكُونُ مِثْلَ (أَوْ) لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أَوِ الْأَشْيَاءِ، وَلِلتَّمْيِيزِ بَيْنَ الْأَشْيَاءِ، أَوِ الْإِبَاحَةِ أَيِ الْجَمْعِ بَيْنَهَا، فَإِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ هَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ الْمَطْلُوبُ بِهَا التَّعْيِينُ كَانَتْ مِثْلَ (أَوْ) الَّتِي لِلتَّخْيِيرِ، وَإِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ اسْتِفْهَامٍ غير حَقِيقِيّ كَانَت بِمَعْنَى (أَوِ) الَّتِي لِلْإِبَاحَةِ، وَتُسَمَّى، حِينَئِذٍ مُنْقَطِعَةً، وهِيَ مُلَازِمَةٌ لِمَعْنَى الِاسْتِفْهَامِ فَكُلَّمَا وَقَعَتْ فِي الْكَلَامِ قُدِّرَ بَعْدَهَا اسْتِفْهَامٌ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله عزَّ وجلَّ: (أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِها أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِها أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِها أَمْ لَهُمْ آذانٌ يَسْمَعُونَ بِها قُلِ ادْعُوا شُرَكاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ فَلا تُنْظِرُونِ) [الأعراف: ١٩٥] قال: (وأم حرف بمعنى (أو) يختص بعطف الاستفهام، وهي تكون مثل (أو) لأحد الشيئين أو الأشياء، وللتمييز بين الأشياء، أو الإباحة أي الجمع بينها، فإذا وقعت بعد همزة الاستفهام المطلوب بها التعيين كانت مثل (أو) التي للتخيير، كقوله تعالى: (قُلْ آللهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللهِ تَفْتَرُونَ) [يونس: ٥٩] أي عينوا أحدهما، وإن وقعت بعد استفهام غير حقيقي كانت بمعنى (أو) التي للإباحة، وتسمى، حينئذ منقطعة ولذلك يقولون إنها بمعنى (بل) الانتقالية وعلى كل حال فهي ملازمة لمعنى الاستفهام فكلما وقعت في الكلام قدر بعدها استفهام، فالتقدير هنا، بل ألهم أيد يبطشون بها، بل ألهم أعين يبصرون بها، بل ألهم آذان يسمعون بها) [١].

وعند قوله سبحانه: (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جاهَدُوا مِنْكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللهِ وَلا رَسُولِهِ وَلا الْمُؤْمِنِينَ وَلِيجَةً) [التَّوْبَة: ١٦] قال: (والكلام بعد

---

(١) . التحرير والتنوير ٩: ٢٢٢.

أم المنقطعة له حكم الاستفهام دائماً، فقوله: (حَسِبْتُمْ) في قوة (أحسبتم) والاستفهام المقدر إنكاري) [1].

وعند قوله تعالى: (أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللهِ إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ) [يُونُس: ٣٨] قال: (أم للإضراب الانتقالي من النفي إلى الاستفهام الإنكاري التعجيبي، وهو ارتقاء بإبطال دعواهم أن يكون القرآن مفترى من دون الله.

ولما اختصت أم بعطف الاستفهام كان الاستفهام مقدراً معها حيثما وقعت، فالاستفهام الذي تشعر به (أم) استفهام تعجيبي إنكاري، والمعنى: بل أيقولون افتراه بعد ما تبين لهم من الدلائل على صدقه وبراءته من الافتراء.

ومن بديع الأسلوب وبليغ الكلام أن قدم وصف القرآن بما يقتضي بعده عن الافتراء وبما فيه من أجل صفات الكتب، وبتشريف نسبة إلى الله تعالى ثم أعقب ذلك بالاستفهام عن دعوى المشركين افتراء ليتلقى السامع هذه الدعوى بمزيد الاشمئزاز والتعجب من حماقة أصحابها فلذلك جعلت دعواهم افتراءه في حيز الاستفهام الإنكاري التعجيبي) [2].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللهِ إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ) [هود: ١٣] قال: (أم هذه منقطعة بمعنى

---

(١) . التحرير والتنوير ١٠: ١٣٧.

(٢) . التحرير والتنوير ١١: ١٧٠.

(بل) التي للإضراب للانتقال من غرض إلى آخر، إلا أن (أم) مختصة بالاستفهام فتقدر بعدها همزة الاستفهام. والتقدير: بل أيقولون افتراه.

والإضراب انتقالي في قوة الاستئناف الابتدائي، فللجملة حكم الاستئناف. والمناسبة ظاهرة، لأن الكلام في إبطال مزاعم المشركين، فإنهم قالوا: هذا كلام مفترى، وقرعهم بالحجة. والاستفهام إنكاري) [1].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كانُوا مِنْ آياتِنا عَجَباً) [الكَهْف: ٩] قال: (و(أم) هذه هي (أم) المنقطعة بمعنى (بل)، وهي ملازمة لتقدير الاستفهام معها، يقدر بعدها حرف استفهام، وقد يكون ظاهرا بعدها كقول أفنون التغلبي:

أَنَّى جَزَوْا عَامِراً سوءاً بضعته ... أَمْ كَيْفَ يَجْزُونَنِي السُّوأَى عَنِ الْحَسَنِ

والاستفهام المقدر بعد (أم) تعجيبي مثل الذي في البيت.

والتقدير هنا: أحسبت أن أصحاب الكهف كانوا عجبا من بين آياتنا، أي أعجب من بقية آياتنا، فإن إماتة الأحياء بعد حياتهم أعظم من عجب إنامة أهل الكهف. لأن في إنامتهم إبقاء للحياة في أجسامهم وليس في إماتة الأحياء إبقاء لشيء من الحياة فيهم على كثرتهم وانتشارهم) [2].

وعند قوله سبحانه: (وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كانَ مِنَ الْغائِبِينَ) [النَّمْل: ٢٠] قال: (وجملة: (لَا أَرَى الْهُدْهُدَ) في موضع الحال من ياء المتكلم المجرورة

---

(١) . التحرير والتنوير ١٢: ١٩.

(٢) . التحرير والتنوير ١٥: ٢٥٩.

باللام، فالاستفهام عما حصل له في هذه الحال، أي عن المانع لرؤية الهدهد. والكلام موجه إلى خفرائه، يعني: أكان انتفاء رؤيتي الهدهد من عدم إحاطة نظري أم من اختفاء الهدهد؟

فالاستفهام حقيقي وهو كناية عن عدم ظهور الهدهد.

وأم منقطعة لأنها لم تقع بعد همزة الاستفهام التي يطلب بها تعيين أحد الشيئين.

وأم لا يفارقها تقدير معنى الاستفهام بعدها، فأفادت هنا إضراب الانتقال من استفهام إلى استفهام آخر. والتقدير: بل أكان من الغائبين؟ وليست أم المنقطعة خاصة بالوقوع بعد الخبر بل كما تقع بعد الخبر تقع بعد الاستفهام) [1].

المبحث الرابع: قواعد الاستفهام بـ(كيف)، وبـ(كم)

٢٤. قاعدة: (أَكْثَرُ اسْتِعْمَالِ (كيف) اسْمُ اسْتِفْهَامٍ، وَيُسْتَفْهَمُ به عَنِ الحَالِ العَامَّةِ)

عند قوله تعالى: (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) [البقرة: ٢٨] قال ابن عاشور: (و(كيف) اسم لا يعرف اشتقاقه يدل على حالة خاصة، وهي التي يقال لها الكيفية نسبة إلى كيف ويتضمن معنى السؤال في أكثر موارد استعماله، فلدلالته على الحالة كان في عداد الأسماء؛ لأنه أفاد معنى في نفسه إلا أن المعنى الأسمى الذي دل عليه لما كان معنى مبهما شابه معنى الحرف، فلما

---

(١) . التحرير والتنوير ١٩: ٢٤٦.

أشربوه معنى الاستفهام قوى شبهه بالحروف، لكنه لا يخرج عن خصائص الأسماء فلذلك لا بد له من محل إعراب.

وأكثر استعماله اسم استفهام فيعرب إعراب الحال. ويستفهم بكيف عن الحال العامة. والاستفهام هنا مستعمل في التعجيب والإنكار بقرينة قوله: (وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً) إلخ أي أن كفركم مع تلك الحالة شأنه أن يكون منتفياً لا تركن إليه النفس الرشيدة لوجود ما يصرف عنه وهو الأحوال المذكورة بعد فكان من شأنه أن ينكر فالإنكار متولد من معنى الاستفهام ولذلك فاستعماله فيهما من إرادة لازم اللفظ، وكأن المنكر يريد أن يقطع معذرة المخاطب فيظهر له أنه يتطلب منه الجواب بما يظهر السبب فيبطل الإنكار والعجب، حتى إذا لم يبد ذلك كان حقيقاً باللوم والوعيد) [1].

٢٥. قاعدة: ((كيفَ) في الأصل سُؤالٌ عَن الحالِ، وهي منتظمةٌ جميعَ الأحوالِ، ونظيرُها في الاستفهامِ (كَم)؛ لأنَّها تَنتظمُ جميعَ الأعدادِ، و(ما) وهي تَنتظمُ جميعَ الأجناسِ، و(أينَ) وهي تنتظمُ جميعَ الأماكنِ، و(متى) وهي تَنظمُ جميعَ الأزمانِ، و(مَن) وهي تنتظمُ جميعَ ما يَعقِل)

هذه القاعدة مستفادة من الواحدي، فعند قوله تعالى: (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ) [البقرة: ٢٨] الآية قال: (قال النحويون: (كيف) في الأصل سؤال عن الحال، لأن جوابه يكون بالحال، وهي منتظمة جميع الأحوال. ونظيرها في الاستفهام (كم) لأنها

(١) . التحرير والتنوير ١: ٣٧٣.

تنتظم جميع الأعداد و (ما) وهي تنتظم جميع الأجناس، و (أين) وهي تنتظم جميع الأماكن، و (متى) وهي تنظم جميع الأزمان، و (من) وهي تنتظم جميع ما يعقل.

قال الزجاج: تأويل (كيف) هاهنا استفهام في معنى التعجب، وهذا التعجب إنما هو للخلق والمؤمنين، أي اعجبوا من هؤلاء كيف يكفرون وثبتت حجة الله عليهم.

وقال الفراء: هذا على وجه التعجب والتوبيخ لا على الاستفهام المحض، أي: ويحكم كيف تكفرون؟ وهو كقوله: (فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ) [التكوير: ٢٦]) [١].

وقد ذكر ابنُ الوراقِ علَّةَ بناءِ متى وما وأين وكيف ومَن، فقال: (إن أصل الأسماء الإعراب، وإنما البناء منها فيما أشبه الحرف، فأما (متى): فالذي أوجب لها البناء أنها نائبة عن حرف الاستفهام في الاستفهام، وعن حرف الجزاء في الجزاء، وذلك قول القائل: متى تخرج؟ هو نائب عن قولك: أتخرج يوم الخميس أو يوم السبت؟ ونحو ذلك، فلما تضمنت معنى حرف الاستفهام والجزاء، والحروف مبنية، وجب أن يبنى ما قام مقامه، وناب منابه) [٢].

(وأما (ما): فبنيت على السكون لأنها لم تقع متضمنة [لمعنى] الحرف الذي يوجب له البناء، فلهذا لم يزد على السكون.

---

(١) . التفسير البسيط ٢: ٢٨٨.

(٢) . علل النحو لابن الوراق: ٢٢١.

وأما (أين): فسؤال عن المكان، بمنزلة (متى) في السؤال عن الزمان، وهي متضمنة لحرف الاستفهام والجزاء على ما شرحنا في (متى)، فاستحقت البناء لأنها لم تقع إلا متضمنة [لمعنى] الحرف، وجب أن تبنى على السكون) [1].

(وأما (كيف): فسؤال عن حال، وهو ينوب عن حرف الاستفهام، ويتضمن معنى حرف الشرط، وإن لم تجزم ك (متى وأين) لعلة سنذكرها.

فلما تضمن معنى الحرف، وجب أن يبنى على السكون ك (أين)، وعلة تحريكه كعلة (أين)) [2].

(إن (مَن) مبنية، لأنها في الاستفهام نائبة عن حرف الاستفهام، وفي الشرط نائبة عن حرف الشرط، وفي الخبر بمنزلة (الذي)، فقد صارت كبعض اسم، فوجب بناؤها في جميع المواضع، وخُصَّت بالسكون لأنَّها لم تقع متمكنة) [3].

٢٦. قاعدة ((كَمْ) إذا ألقيت مِن، جَاز فِي الاسمِ النَّكرةِ: النصبُ والخفضُ)

هذه القاعدة مستفادة من الفراء، فعند قوله سبحانه: (كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً) [البقرة: ٢٤٩] قال: (فإذا ألقيت (من) كان فِي الاسم النكرة النصب والخفض. من ذلك قول العرب: كم رجلٍ كريم قد رَأَيْت، وكم جيشا جرارا قد هزمت. فهذان وجهان، ينصبان ويخفضان والفعل فِي المعنى واقع. فإن كان الفعل ليس بواقع وكان

---

(١) . علل النحو لابن الوراق: ٢٢٣.

(٢) . علل النحو لابن الوراق: ٢٢٤.

(٣) . علل النحو لابن الوراق: ٤٢٦.

للاسم جاز النصب أيضا والخفض. وجاز أن تعمل الفعل فترفع به النكرة، فتقول: كم رَجُل كريم قد أتاني، ترفعه بفعله، وتعمل فِيهِ الفعل إن كان واقعا عليه فتقول: كم جيشا جرارا قد هزمت، نصبته بهزمت. وأنشدوا قول الشاعر:

كم عمة لك يا جرير وخالة ... فدعاء قد حلبت على عشارى

رفعا ونصبا وخفضا، فمن نصب قال: كان أصل كم الاستفهام، وما بعدها من النكرة مفسر كتفسير العدد، فتركناها فِي الخبر على جهتها وما كانت عليه فِي الاستفهام فنصبنا ما بعد (كم) من النكرات كما تقول: عندي كذا وكذا درهما، ومن خفض قال: طالت صحبة من للنكرة فِي كم، فلما حذفناها أعملنا إرادتها، فخفضنا كما قَالَتِ العرب إذا قيل لأحدهم: كيف أصبحت؟ قال: خيرٍ عافاك الله، فخفض، يريد: بخير. وأمّا من رفع فأعمل الفعل الآخر، و نوى تقديم الفعل كأنه قال: كم قد أتاني رجل كريم. وقال امرؤ القيس:

تبوص وكم من دونها من مفازةٍ ... وكم أرض جدب دونها ولصوص

فرفع على نية تقديم الفعل. وإنما جعلت الفعل مقدما فِي النية لأن النكرات لا تسبق أفاعيلها ألا ترى أنك تقول: ما عندي شيء، ولا تقول ما شيء عندي) [1].

(1) . معاني القرآن للفراء ١: ١٦٨.

٢٧. قاعدة: ((كَمْ) هو اسمٌ مبنيٌّ على السُّكونِ موضوعٌ لِلعَددِ، ويَعملُ فِيه مَا بَعدَه مِن العواملِ، ولا يَعملُ فيه ما قَبلَه سِوَى مَا يجرُّ)

هذه القاعدة مستفادة من الواحدي، فعند قوله تعالى: (سَلْ بَنِي إِسْرائِيلَ كَمْ آتَيْناهُمْ) [البقرة: ٢١١] قال: (هو اسم مبني على السكون موضوع للعدد، يقال: إنه من تأليف (كاف) التشبيه إلى (ما)، ثم قصرت (ما)، وسكنت الميم، وبنيت على السكون لتضمنها حرف الاستفهام، ويعمل فيه ما بعده من العوامل، ولا يعمل فيه ما قبله سوى ما يجر، وهو في موضع نصب هاهنا بـ (أتيناهم)، وأكثر لغة العرب الجرُّ به عند الخَبَر، والنصبُ عند الاستفهام، ومن العرب من ينصب به في الخبر ويجر في الاستفهام) [١].

وعند قوله تعالى: (كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ) [البقرة: ٢٤٩] (قال الفراء: لو ألقيت (من) ههنا جاز في (فئة) الرفع والنصب والخفض. فمن نصب قال: أصل (كم) الاستفهام، وما بعدها (من) النكرة مُفَسّر كتفسير العدد، فجعل (كم) بمنزلة عدد ينصب ما بعده، نحو: عشرين وثلاثين.

ومن خفض قال: طالت صحبة (من) للنكرة في كم، فلما حذفناها أعملنا إرادتها فخفضنا، كقول العرب إذا قيل لأحدهم: كيف أصبحت؟ قال: خيرٍ، يريد بخير.

ومن رفع نوى تقديمَ الفعل، كأنه قيل: كم غلبت فئة) [٢].

---

(١) . التفسير البسيط ٤: ١٠١.

(٢) . التفسير البسيط ٤: ٣٣٦.

وقال الفيروزآبادي: (كم: عبارة عن العدد. ويستعمل في باب الاستفهام، وينصب بعده الاسم الَّذى يميَّز به، نحو: كم رجلاً ضربت. ويستعمل في باب الخبر، ويجرّ بعده الاسم الذي يميَّز به، نحو كم رجل.

وهيي على نوعين: خبريّة بمعْنى كثير، واستفهاميّة بمعنى أَيّ عدد. ويشتركان في خمسة أُمور: الاسميَّة، والإبهام، والافتقار إلى التمييز، والبناء، ولزوم التصدير.

وأَمَّا قول بعضهم في: (أَلَمْ يَرَوْاْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ القُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ) [يس: ٣١] أبدلت (أَنَّ) وصِلتها من (كم) فمردود بأَن عامل البدل هو عامل المبدل منه. فإِن قَدَّر عامل المبدل منه (يَرَوْا) فكم لها الصدر، فلا يعمل فيها ما قبلها. وإِنْ قدَّره (أَهلكنا) فلا تسلَّط له في المعنى على البدل. والصواب أَن (كم مفعول لـ (أَهْلكنا) والجملة إِما معمولة لـ (يروا) على أَنه عُلّق عن العمل في اللفظ، و (أَن) وصلتها مفعول لأَجله وإِمّا معترِضة بين (يَرَوا) وما سدّ مسدّ مفعوليه وهو: (أَنَّ) وصلتها.

وكذلك قول من قال في (أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا) [السجدة: ٢٦] إِن (كم) فاعل مردود بأَن كم لها الصدر. (وقوله: إِنَّ ذلك جاءَ على لغة رديئة حكاها الأَخفش عن بعضهم أَنه يقول: ملكت كم عبيدٍ فيُخرجها عن الصدرية خطأ عظيم؛ إِذا خَرَّج كلام الله سبحانه على هذه اللغة)، وإِنَّما الفاعل ضمير اسم الله سبحانه، أَو ضمير العِلم أَو الهدى المدلول عليه بالفعل، أَو جملة: (كَمْ أَهْلَكْنَا) على القول بأَن الفاعل يكون جملة، إِمَّا مطلقا، أَو بشرط كونها مقترِنة بما يعلِّق عن العمل والفعل قلبي، نحو ظهر لي أَمَام زيد.

ويفترقان في خمسة أُمور. أَحدهما: أَن الكلام مع الخبريَّة محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهاميَّة. الثاني: أَن المتكلم بالخبرية لا يستدعى جوابا بخلاف الاستفهامية. الثالث: أَن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية. الرابع: أَن تمييز الخبرية مفرد أَو مجموع، تقول: كم عبدٍ ملكتُ، وكم عبيد ملكت، ولا يكون تمييز الاستفهاميَّة إلا مفرداً. الخامس: أَن تمييز الخبرية واجب الخفض، وتمييز الاستفهامية منصوب ولا يُجرّ خلافا لبعضهم) [1].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (سَلْ بَنِي إِسْرائِيلَ كَمْ آتَيْناهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ) [البقرة: ٢١١] قال ابن عاشور: (و (كم) اسم للعدد المبهم فيكون للاستفهام ويكون للإخبار، وإذا كانت للإخبار دلت على عدد كثير مبهم ولذلك تحتاج إلى مميز في الاستفهام وفي الإخبار، وهي هنا استفهامية كما يدل عليه وقوعها في حيز السؤال، فالمسؤول عنه هو عدد الآيات.

وحق سأل أن يتعدى إلى مفعولين من باب كسا أي ليس أصل مفعوليه مبتدأ وخبرا، وجملة كم آتيناهم لا تكون مفعوله الثاني إذ ليس الاستفهام مطلوبا بل هو عين الطلب، ففعل سل معلق عن المفعول الثاني لأجل الاستفهام، وجملة كم آتيناهم في موقع المفعول الثاني سادة مسده.

والتعليق يكثر في الكلام في أفعال العلم والظن إذا جاء بعد الأفعال استفهام أو نفي أو لام ابتداء أو لام قسم، وألحق بأفعال العلم والظن ما قارب معناها من الأفعال، قال في «التسهيل»: «ويشاركهن فيه (أي في التعليق) مع الاستفهام، نظر وتفكر

---

(١) . بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ٤: ٣٨٦.

وأبصر وسأل»، وذلك كقوله تعالى: (يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ) [الذاريات: ١٢] ولما أخذ سأل هنا مفعوله الأول فقد علق عن المفعول الثاني، فإن سبب التعليق هو أن مضمون الكلام الواقع بعد الحرف الموجب للتعليق ليس حالة من حالات المفعول الأول فلا يصلح لأن يكون مفعولا ثانيا للفعل الطالب مفعولين، قال سيبويه «لأنه كلام قد عمل بعضه في بعض فلا يكون إلا مبتدأ لا يعمل فيه شيء قبله» اهـ وذلك سبب لفظي مانع من تسلط العامل على معموله لفظا، وإن كان لم يزل عاملاً فيه معنى وتقديراً، فكانت الجملة باقية في محل المعمول، وأداة الاستفهام من بين بقية موجبات التعليق أقوى في إبعادها معنى ما بعدها عن العامل الذي يطلبه، لأن الكلام معها استفهام ليس من الخبر في شيء، إلا أن ما تحدثه أداة الاستفهام من معنى الاستعلام هو معنى طارئ في الكلام غير مقصود بالذات بل هو قد ضعف بوقوعه بعد عامل خبري فصار الاستفهام صوريا، فلذلك لم يبطل عمل العامل إلا لفظا، فقولك: علمت هل قام زيد قد دل علم على أن ما بعده محقق فصار الاستفهام صورياً وصار التعليق دليلاً على ذلك، ولو كان الاستفهام باقياً على أصله لما صح كون جملته معمولة للعامل المعلق.

قال الرضي: «إن أداة الاستفهام بعد العلم ليست مفيدة لاستفهام المتكلم بها للزوم التناقض بين علمت وأزيد قائم، بل هي لمجرد الاستفهام والمعنى علمت الذي يستفهم الناس عنه» اهـ، فيجيء من كلامه أن قولك علمت أزيد قائم يقوله: من علم شيئا يجهله الناس أو يعتنون بعلمه، بخلاف قولك علمت زيدا قائما، وقد يكون الاستفهام الوارد بعد السؤال حكاية للفظ السؤال فتكون جملة الاستفهام بيانا لجملة

السؤال قال صدر الأفاضل في قول الحريري «سألناه أنى اهتديت إلينا» أي سألناه هذا السؤال اهـ. وهو يتأتى في هذه الآية.

ويجوز أن يضمن سل معنى القول، أي فيكون مفعوله الثاني كلاما فقد أعطي سل مفعولين: أحدهما مناسب لمعنى لفظه والآخر مناسب لمعنى المضمن.

وجوز التفتازاني في «شرح الكشاف» أن جملة كم آتيناهم بيان للمقصود من السؤال، أي سلهم جواب هذا السؤال، قال السلكوتي في «حاشية المطول»: فتكون الجملة واقعة موقع المفعول، أي ولا تعليق في الفعل.

وجوز صاحب «الكشاف» أن تكون (كم) خبرية، أي فتكون ابتداء كلام وقد قطع فعل السؤال عن متعلقه اختصارا لما دل عليه ما بعده، أي سلهم عن حالهم في شكر نعمة الله، فبذلك حصل التقريع. ويكون كم آتيناهم تدرجا في التقريع بقرينة ومن يبدل نعمة الله، ولبعد كونها خبرية أنكره أبو حيان على صاحب «الكشاف» وقال إنه يفضي إلى اقتطاع الجملة التي فيها كم عن جملة السؤال مع أن المقصود السؤال عن النعم) [1].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ) [الأَنعَام: ٦] قال: (و(كم) اسم للسؤال عن عدد مبهم فلا بد بعده من تفسير، وهو تمييزه. كما تقدم في قوله تعالى: (سَلْ بَنِي إِسْرائِيلَ كَمْ آتَيْناهُمْ مِنْ آيَةٍ) في سورة البقرة [٢١١] وتكون خبرية فتدل على عدد كبير مبهم ولا بد من مفسر هو تمييز للإبهام. فأما الاستفهامية فمفسرها منصوب أو مجرور، وإن كانت خبرية فمفسرها مجرور

---

(١) . التحرير والتنوير ٢: ٢٨٩.

لا غير، ولما كان (كم) اسما في الموضعين كان له موقع الأسماء بحسب العوامل رفع ونصب وجر، فهي هنا في موضع مفعول أو مفعولين لـ يروا) [1].

وقد ذكر ابنُ الوراق علَّةَ بناءِ (كم) فقال: (إن قال قائل: لم وجب أن تبنى (كم)؟

قيل له: إنما وجب بناؤها في الخبر، لأنها نقيضة (رب) ورب حرف، فوجب أن تجري نقيضتها مجراها، إذ كان قد دخلها معنى الحرف، ووجب بناؤها في الاستفهام، لتضمنها معنى حرف الاستفهام، فقد استحق البناء لما ذكرناه في الوجهين، وإنما وجب أن تبنى على السكون، ليكون بينه وبين ما له حال تمكن فصل، وإنما وجب أن يخفض بها في الخبر، وينصب بها في الاستفهام لوجهين:

أحدهما: أنها في الخبر نقيضة (رب)، فكما وجب الخفض ب (رب) وجب الخفض بنقيضتها.

والوجه الثاني: أن (كم) في الخبر للكثرة، وفي الاستفهام يقع الجواب عنها بالقليل والكثير من الأعداد، لأن المستفهم لا يدري قدر ما يستفهم عنه، ألا ترى أنك إذا قلت: كم رجلا أتاك؟ جاز أن يقول: ثلاثة، أو مائة، لاحتمال الأمرين جميعاً.

فلما كانت (كم) تقع في الاستفهام للتكثير والتقليل، صار متوسط الحكم بين القليل والكثير، فجعل لها حكم الأعداد المتوسطة بين الكثيرة والقليلة، وما بين المائة إلى العشرة فما دونها، فالعشرة فما دون للقلة، والمائة فما فوقها للكثرة، وما بينهما هو المتوسط، فلذلك جاز أن ينصب بها في الاستفهام، وجعلت في الخبر خافضة، حملا على لفظ العدد الكثير، أعنى المائة فما فوقها، وإنما خصت بأن جعلت صدر الكلام،

---

(1) . التحرير والتنوير ٧: ١٣٧.

لدخول معنى الاستفهام فيها، وجعلت في الخبر كذلك، لأنها نقيضة (رب)، ورب تقع صدر الكلام، لأن فيها معنى النفي، إذ كانت القلة نفي الكثرة، فلما دخلها معنى النفي -والنفي له صدر الكلام- حملت عليها لما ذكرناه)[1].

المبحث الخامس: قواعد الاستفهام بـ(ما)

٢٨. قاعدة: ((ما) يُستَفهَمُ بِهَا عَن جنسِ ذاتِ الشَّيءِ، ونوعِهِ، وعَن جنسِ صفاتِ الشَّيءِ، ونوعِه، وقد يُسأَلُ به عَن الأشخاصِ)

هذه القاعدة مستفادة من الراغب الأصفهاني، فقد ذكر وهو يتحدث عن معاني (ما) فذكر من معانيها الاستفهام قال: (الاستفهام، ويسأل به عن جنس ذات الشيء، ونوعه، وعن جنس صفات الشيء، ونوعه، وقد يسأل به عن الأشخاص، والأعيان في غير الناطقين. وقال بعض النحويين: وقد يعبّر به عن الأشخاص الناطقين، كقوله تعالى: (إِلَّا عَلى أَزْواجِهِمْ أَوْ ما مَلَكَتْ أَيْمانُهُمْ) [المؤمنون: ٦]، (إِنَّ اللهَ يَعْلَمُ ما يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ) [العنكبوت: ٤٢] وقال الخليل: ما استفهام. أي: أيّ شيء تدعون من دون الله؟ وإنما جعله كذلك، لأنّ «ما» هذه لا تدخل إلّا في المبتدأ والاستفهام الواقع آخراً)[2].

وقال الهمذاني: (ويُسأل بها عن أعيان ما لا يعقل وأجناسه وأنواعه وصفاته، وعن أجناس العقلاء وأنواعهم وصفاتهم، يقول لك القائل: ما عندك؟ فتقول: ثوب، أو قلم،

---

(١) . علل النحو لابن الوراق: ٤٠٣.

(٢) . المفردات في غريب القرآن: ٧٨٥.

أو طائر، أو إنسان، أو رجل، أو غلام، أو امرأة، أو جارية، أو قارئ، أو كاتب، وما أشبه هذا، ولا تقول: زيد أو عمرو، لأنه لا يسأل بها عن أعيان العقلاء، قال الله تعالى: (مَا هِيَ) [البقرة: ٦٨] و(مَا لَوْنُهَا) [البقرة: ٦٩] و(مَا وَلَّاهُمْ) [البقرة: ١٤٢]، (وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَامُوسَى) [طه: ١٧]. فإن أقمت (ما) مقام (مَن) كما تقوم الصفة مقام الموصوف، جاز أن تقول: زيد أو عمرو)[1].

٢٩. قاعدة: ((ماذا) إذا أفردت كل واحدةٍ منهما على حَالِهَا كانت: (ما) يُرَادُ بها الاستفهامُ، و(ذا) للإشارةِ، وإنْ دخلَ التَّجَوُّزُ فتكونُ: (ذا) موصولةً، لمعنى: الذي، والتي، وفروعها، وتبقى (ما) على أصلِهَا مِنَ الاستفهامِ)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان، فعند قوله تعالى: (يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتامى وَالْمَساكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَما تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللهَ بِهِ عَلِيمٌ) [البقرة: ٢١٥] قال: (ماذا: إذا أفردت كل واحدة منهما على حالها كانت: (ما) يراد بها الاستفهام، و(ذا) للإشارة، وإن دخل التجوز فتكون: (ذا) موصولة، لمعنى: الذي، والتي، وفروعها، وتبقى (ما) على أصلها من الاستفهام، فتفتقر: (ذا)، إذ ذاك إلى صلة، وتكون مركبة مع: (ما) الاستفهامية، فيصير دلالة مجموعهما دلالة: (ما) الاستفهامية لو انفردت.

---

(١) . الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني ١: ١١٨.

ولهذا قالت العرب: عن ماذا تسأل؟ بإثبات ألف: ما، وقد دخل عليها حرف الجر وتكون مركبة مع ما، الموصولة، أو: ما، النكرة الموصوفة، فتكون دلالة مجموعهما دلالة: ما الموصولة، أو الموصوفة، لو انفردت دون: ذا، والوجه الآخر هو عن الفارسي)[1].

٣٠. قاعدة: ((ذَا) مَعَ الاستفهامِ تَتَحوَّلُ إلى اسمٍ موصولٍ مُبهَمٍ غيرِ مَعهودٍ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضاعِفَهُ لَهُ أَضْعافاً كَثِيرَةً) [البقرة: ٢٤٥] قال: (و (ذا) بعد أسماء الاستفهام قد يكون مستعملا في معناه كما تقول وقد رأيت شخصاً لا تعرفه: (من ذا) فإذا لم يكن في مقام الكلام شيء يصلح لأن يشار إليه بالاستفهام كان استعمال (ذا) بعد اسم الاستفهام للإشارة المجازية بأن يتصور المتكلم في ذهنه شخصاً موهوماً مجهولاً صدر منه فعل فهو يسأل عن تعيينه، وإنما يكون ذلك للاهتمام بالفعل الواقع وتطلب معرفة فاعله ولكون هذا الاستعمال يلازم ذكر فعل بعد اسم الإشارة، قال النحاة كلهم بصريهم وكوفيهم: بأن (ذا) مع الاستفهام تتحول إلى اسم موصول مبهم غير معهود، فعدوه اسم موصول، وبوب سيبويه في «كتابه» فقال: «باب إجرائهم ذا وحده بمنزلة الذي وليس يكون كالذي إلا مع (ما) و (من) في الاستفهام فيكون (ذا) بمنزلة الذي ويكون ما- أي أو من- حرف الاستفهام وإجراؤهم إياه مع ما- أي أو من- بمنزلة اسم واحد» ومثله بقوله تعالى: (مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قالُوا خَيْراً) [النحل: ٣٠] وبقية أسماء

---

(١). البحر المحيط ٢: ٣٦١.

الإشارة مثل اسم (ذا) عند الكوفيين، وأما البصريون فقصروا هذا الاستعمال على (ذا) وليس مرادهم أن ذا مع الاستفهام يصير اسم موصول فإنه يكثر في الكلام أن يقع بعده اسم موصول، كما في هذه الآية، ولا معنى لوقوع اسمي موصول صلتهما واحدة، ولكنهم أرادوا أنه يفيد مفاد اسم الموصول، فيكون ما بعده من فعل أو وصف في معنى صلة الموصول، وإنما دونوا ذلك لأنهم تناسوا ما في استعمال ذا في الاستفهام من المجاز، فكان تدوينها قليل الجدوى.

والوجه أن (ذا) في الاستفهام لا يخرج عن كونه للإشارة وإنما هي إشارة مجازية، والفعل الذي يجيء بعده يكون في موضع الحال، فوزان قوله تعالى: (مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ) [النحل: ٢٤] وزان قول يزيد بن ربيعة بن مفرغ يخاطب بغلته:

نَجَوْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ)[1].

٣١. قاعدة: ((ماذا) مركبةٌ مِنْ مَا الاستفهاميةِ وذا اسم الإشارةِ، ولذلك كان أصلُها أنْ يُسألَ بها عن شيءٍ مُشارٍ إليه، ثمَّ توسعوا فيه فاستعملوه اسمَ استفهامٍ مركباً مِن كلمتينِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله تعالى: (فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللهُ بِهذا مَثَلاً) [البقرة: ٢٦] قال: (وأصل (ماذا) كلمة مركبة من ما الاستفهامية وذا اسم الإشارة ولذلك كان

---

(١) . التحرير والتنوير ٢: ٤٨١.

أصلها أن يسأل بها عن شيء مشار إليه كقول القائل ماذا مشيرا إلى شيء حاضر بمنزلة قوله ما هذا.

غير أن العرب توسعوا فيه فاستعملوه اسم استفهام مركباً من كلمتين وذلك حيث يكون المشار إليه معبرا عنه بلفظ آخر غير الإشارة حتى تصير الإشارة إليه مع التعبير عنه بلفظ آخر لمجرد التأكيد، نحو ماذا التواني، أو حيث لا يكون للإشارة موقع نحو: (وَماذا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللهِ) [النساء: ٣٩] ولذلك يقول النحاة إن ذا ملغاة في مثل هذا التركيب. وقد يتوسعون فيها توسعا أقوى فيجعلون ذا اسم موصول وذلك حين يكون المسئول عنه معروفا للمخاطب بشيء من أحواله فلذلك يجرون عليه جملة أو نحوها هي صلة ويجعلون ذا موصولا نحو: (مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ) [النحل: ٢٤] وعلى هذين الاحتمالين يصح إعرابه مبتدأ ويصح إعرابه مفعولا مقدما إذا وقع بعده فعل)[١].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتاكُمْ عَذابُهُ بَياتاً أَوْ نَهاراً مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ) [يُونُس: ٥٠] قال: (وماذا كلمتان هما (ما) الاستفهامية و (إذا) . أصله إشارة مشار به إلى مأخوذ من الكلام الواقع بعده. واستعمل (ذا) مع (ما) الاستفهامية في معنى الذي لأنهم يراعون لفظ الذي محذوفاً. وقد يظهر كقوله تعالى: (مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ) [البقرة: ٢٥٥].

وهذا الاستفهام مستعمل في الإنكار عليهم، وفي التعجيب من تعجلهم العذاب بنية أنهم يؤمنون به عند نزوله)[٢].

---

(١) . التحرير والتنوير ١: ٣٦٤.

(٢) . التحرير والتنوير ١١: ١٩٢.

المبحث السادس: قواعد عامة في الاستفهام

٣٢. قاعدة: (الاستفهامُ لَهُ صَدرُ الكلامِ)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان والسمين الحلبي، فعند قوله تعالى: (وَما جَعَلْنا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخالِدُونَ) [الأنبياء: ٣٤] قال أبو حيان: (والفاء في أفإن مت للعطف قدمت عليها همزة الاستفهام؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام، دخلت على إن الشرطية والجملة بعدها جواب للشرط، وليست مصب الاستفهام فتكون الهمزة داخلة عليها، واعترض الشرط بينهما فحذف جوابه هذا مذهب سيبويه. وزعم يونس أن تلك الجملة هي مصب الاستفهام والشرط معترض بينهما وجوابه محذوف. قال ابن عطية: وألف الاستفهام داخلة في المعنى على جواب الشرط انتهى. وفي هذه الآية دليل لمذهب سيبويه إذ لو كان على ما زعم يونس لكان التركيب أفإن مت هم الخالدون بغير فاء، وللمذهبين تقرير في علم النحو)[١].

وعند قوله تعالى: (مَا تَعْبُدُونَ) [البقرة: ١٣٣]؟ قال السمين الحلبي: («ما» اسمُ استفهام في محلِّ نصبٍ لأنه مفعولٌ مقدَّمٌ بتعبدون، وهو واجبُ التقديمِ لأنَّ له صدرَ الكلام)[٢].

---

(١) . البحر المحيط ٧: ٤٢٨.

(٢) . الدر المصون ٢: ١٢٩.

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن) [البقرة: ٢٦٠] قال: (في هذه الواوِ وجهان، أظهرُهما: أنها للعطفِ قُدِّمَتْ عليها همزةُ الاستفهامِ لأنها لها صدرُ الكلامِ كما تقدَّم تحريرُه غيرَ مرةٍ، والهمزةُ هنا للتقريرِ، لأنَّ الاستفهامَ إذا دخل على النفي قَرَّره كقوله:

ألستُمْ خيرَ مَنْ رَكِبَ المطايا ... وأندى العاملينَ بطونَ راحِ

و: (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ) [الانشراح: ١]، المعنى: أنتم خيرُ، وقد شَرَحْنا.

والثاني: أنها واوُ الحالِ، دَخَلَت عليها ألفُ التقريرِ)[١].

وعند قوله تعالى: (هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحامِ كَيْفَ يَشاءُ) [آل عمران: ٦] قال: (و «كيف» منصوبٌ على الحال بالفعلِ بعدَه، والمعنى: على أيِّ حال شاءَ أنْ يُصَوِّركم صوَّركم، وتقدَّم الكلام على ذلك في قولِه: (كَيْفَ تَكْفُرُونَ) [البقرة: ٢٨] . ولا جائزٌ أن تكون «كيف» معمولةً ليُصَوِّركم لأنَّ لها صدرَ الكلام، وما له صدُر الكلام لا يعملُ فيه إلا أحدُ شيئين: إمَّا حرفُ الجر نحو: بمَنْ تمر؟ وإمَّا المضافُ نحو: «غلامُ مَنْ عندك؟»)[٢].

وعند قوله جلَّ ثناؤه: (أَفإِنْ مَاتَ) [آل عمران: ١٤٤] قال: (الهمزةُ لاستفهام الإنكار، والفاءُ للعطف ورتبتُها التقديمُ لأنها حرفُ عطف، وإنما قُدِّمَت الهمزة لأنَّها لها صَدْرُ الكلام)[٣].

---

(١) . الدر المصون ٢: ٥٧٣.

(٢) . الدر المصون ٣: ٢٤.

(٣) . الدر المصون ٣: ٤١٦.

وعند قوله تعالى: (مَا يَفْعَلُ اللهُ بِعَذَابِكُمْ) [النساء: ١٤٧] قال: (في «ما» وجهان، أحدهما: أنها استفهامية فتكون في محل نصب ب «يفعل» وإنما قُدِّم لكونه له صدر الكلام. والباءُ على هذا سببيةٌ متعلقةٌ ب «يفعل»، والاستفهام هنا معناه النفي، والمعنى: أنّ الله لا يفعل بعذابكم شيئاً؛ لأنه لا يجلب لنفسِه بعذابِكم نفعاً ولا يدفع عنها به ضراً، فأيُّ حاجة له في عذابكم؟ والثاني: أن «ما» نافية كأنه قيل: لا يعذبكم الله، وعلى هذا فالباء زائدة ولا تتعلق بشيء. وعندي أن هذين الوجهين في المعنى شيءٌ واحدٌ، فينبغي أن تكون سببية في الموضعين أو زائدة فيهما، لأن الاستفهام بمعنى النفي فلا فرق، والمصدر هنا مضاف)[1].

وعند قوله تعالى: (لِمَنْ مَا فِي السَّماواتِ) [الأنعام: ١٢] قال: («لِمَنْ» خبرٌ مقدَّمٌ واجبُ التقديم؛ لاشتماله على ما له صدرُ الكلام فإنَّ «مَنْ» استفهامية والمبتدأ «ما» وهي بمعنى الذي، والمعنى: لمن استقر الذي في السماوات)[2].

وعند قوله سبحانه: (وَكَم من قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا) [الأعراف: ٤] قال: (في «كم» وجهان، أحدهما: أنها في موضعِ رفعٍ بالابتداء، والخبرُ الجملةُ بعدها، و «من قرية» تمييز، والضمير في «أهلكناها» عائدٌ على معنى كم. وهي هنا خبرية للتكثير، والتقدير: وكثير من القرى أهلكناها. ونقل أبو البقاء عن بعضهم أنه جعل «أهلكناها» صفةً لقرية، والخبرُ قوله: «فجاءها بأسنا» قال: «وهو سهوٌ لأنَّ الفاء تمنعُ من ذلك». قلت:

---

(١). الدر المصون ٤: ١٣٣.

(٢). الدر المصون ٤: ٥٤٩.

ولو ادَّعى مُدَّعٍ زيادتَها على مذهب الأخفش لم تُقْبَلْ دعواه؛ لأن الأخفش إنما يزيدها عند الاحتياج إلى زيادتها.

والثاني: أنها في موضع نصبٍ على الاشتغال بإضمار فعل يفسِّره ما بعده، ويُقَدَّر الفعلُ متأخراً عن «كم»؛ لأن لها صدر الكلام، والتقدير: وكم من قريةٍ أهلكناها أهلكناها، وإنما كان لها صدرُ الكلام لوجهين أحدهما: مضارعتُها لـ «كم» الاستفهامية. والثاني: أنها نقيضةُ «رُبَّ» لأنها للتكثير و «رُبَّ» للتقليل، فحُمِل النقيضُ على نقيضه كما يحملون النظير على نظيره)[1].

(وقال النحويون: رُبَّ: من حروف المعاني، والفرق بينها وبين (كم) أن (رُبَّ) للتقليل و(كم) وضعت للتكثير إذا لم يرد بها الاستفهام. وكلاهما يقع على النكرات فيخفضها)[2].

وعند قوله تعالى: (كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ) [الأنعام: ١١] قال: («كيف» خبرٌ لكان مقدَّمٌ عليها واجبُ التقديمِ، لأنَّ له صدرَ الكلامِ، و «عاقبة» اسمها، وهذه الجملةُ الاستفهاميةُ في محلِّ نصبٍ على إسقاطِ حرف الجر إذ التقديرُ: فانظر إلى كذا)[3].

وعند قوله جل ثناؤه: (فَأَيَّ آيَاتِ اللهِ) [غافر: ٨١] قال: (منصوبٌ ب «تُنْكِرون» وقُدِّمَ وجوباً؛ لأنَّ له صَدْرَ الكلامِ. قال مكي: «ولو كان مع الفعلِ هاءٌ لكان الاختيارُ الرفعَ في» أي «بخلافِ ألفِ الاستفهامِ تَدْخُلُ على الاسمِ، وبعدها فعلٌ

---

(١) . الدر المصون ٥: ٢٤٧.

(٢) . تهذيب اللغة للأزهري ١٥: ١٣٣.

(٣) . الدر المصون ٥: ٤٠١.

واقعٌ على ضميرِ الاسمِ، فالاختيارُ النصبُ نحو قولِك: أزيداً ضَرَبْتُه، هذا مذهبُ سيبويهِ فرَّقَ بين الألفِ وبين أيّ» قلت: يعني أنَّك إذا قلتَ: «أيُّهم ضربْتَه» كان الاختيارُ الرفعَ لأنه لا يُحْوِج إلى إضمارٍ، مع أنَّ الاستفهامَ موجودٌ في «أزيداً ضربْتُه» يُختار النصبُ لأجلِ الاستفهامِ فكان مُقْتضاه اختيارَ النصبِ أيضاً، فيما إذا كان الاستفهامُ بنفس الاسمِ. والفرقُ عَسِرٌ)[1].

٣٣. قاعدة: (الاستفهامُ لَا يَعمَلُ فِيهِ مَا قَبلَه)

هذه القاعدة مستفادة من الزجاج والواحدي، فعند قوله عزَّ وجلَّ: (ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ) [يونس: ١٤] قال الزجاج: (موضع (كَيْفَ) نَصْبٌ بقوله (تَعْمَلُونَ) لأنها حرف استفهام، ولَا يعمل فيها (لِنَنظرَ)؛ لأن ما قبل الاستفهام لا يعمل في الاستفهام.

ولو قلت: لننظر أخيْراً تعمَلُونَ أمْ شَراً كان العاملُ في خيرٍ وشَيءٍ تَعْمَلُونَ)[2].

وعند قوله تعالى: (أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ) [الأنعام: ٦] قال: (موضع (كَم) نصب بـ (أهلكنا)، إِلَّا أن هذا الاستفهامَ لا يَعمل فيه مَا قَبلَهُ)[3].

---

(١) . الدر المصون ٩: ٥٠١.

(٢) . معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣: ١٠.

(٣) . معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢: ٢٢٩.

وعند قوله سبحانه: (كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ) [يونس: ٣٩] قال: ((كَيْفَ) فِي مَوْضِع نَصْبٍ على خبر كان، ولا يجوز أن يعمل فيها.: (انْظَر)؛ لأن ما قبل الاستفهام لا يعمل فيه) [١].

وبعد أن ذكرَ ابنُ عطية قولَ الزجاج قال: (هذا قانون النحويين لأنهم عاملوا «كيف» في كل مكان معاملة الاستفهام المحض في قولك: كيف زيد، ولـ«كيف» تصرفات غير هذا، تحل محل المصدر الذي هو كيفية وتخلع معنى الاستفهام، ويحتمل هذا أن يكون منها ومن تصرفاتها قولهم: كن كيف شئت، وانظر قول البخاري: (كيف كان بدء الوحي) فإنه لم يستفهم وذكر الفعل المسند إلى «العاقبة» لما كانت بمعنى المآل ونحوه، وليس تأنيثها بحقيقي) [٢].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَاباً وَأَبْقَى) [طه: ٧١] قال: ((أيُّ) رفعت لأنها وضعت موضع الاستفهام، ولا يعمل ما قبل (أيُّ) فيهَا لأن ما قبلها خبر وهي استفهام، فلو عمل فيها لجاز أن يعمل فيما بعد الألف في قولك: قد عَلِمْتُ أزَيد في الدار أم عمرو) [٣].

وعند قوله تعالى: (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ) [الشعراء: ٢٢٧] قال: (يعني أنهم ينقلبون إلى نار جهنم يُخلَّدون فيها.

---

(١) . معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣: ٢١.

(٢) . المحرر الوجيز ٣: ١٢١.

(٣) . معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣: ٣٦٨.

و(أَيَّ) منصوبة بقوله (يَنْقَلِبُونَ)، لا بقوله: (وَسَيَعْلَمُ)؛ لأن (أيّاً) وَسَائِرَ الاستفهام لا يعمل فيها مَا قَبلها) [1].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ) [يس: ٣١] قال: (وموضع " كَمْ " نصبُ بـ (أَهْلَكْنَا)؛ لأن (كَمْ) لا يعمل فيها ما قبلها، خبراً كانت أو استفهاماً. تقول في الخبر: كم سِرْتُ، تريد سرت فراسخ كثيرةً، ولا يجوز سرت كم فرسخاً، وذلك أن كم في بابها بمنزلة رُبَّ، وأن أصلها الاستفهام والإبهام، فكما أنك إذا استفهمت فقلت للمخاطب: كم فرسخاً سرت لم يجز سرتَ كم فرسخاً، لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما

قبله، فكذلك إذا جُعِلَتْ كم خَبَراً فالإبهامُ قائم فيها) [2].

وعند قوله تعالى: (الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ) [الملك: ٢] قال: المتعلق بـ (أَيُّكُمْ) المضْمَر، والمعنى لِيَبْلُوَكُم فيعلم أيكم أحسن عَملاً علم ما وقع.

والله عزَّ وجلَّ قد علم ما يكون منهم إلا أَنَّ الجَزَاء يجب بوقوع العَمَلِ منهم، وارتفعت (أي) بالابتداء، ولا يعمل فيها ما قَبلَها لأنها على أصل الاستفهام، وهذا مثل قوله: (لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً) [الكهف: ١٢].

وهذا عند النحويين في تَقْدِير التسْمِيَةِ، معناه معنى الألف وأم، إذا قلت: قد علمت أَيُّكُمْ أَفْضَلُ، فالمعنى قد علمت أزيد أَفضلُ أَمْ عمرو.

---

(١) . معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤: ١٠٥.

(٢) . معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤: ٢٨٥.

فَعَلِمْت لا يعمل فيه، بعد الألف، وكذلك لا يعمل في أي، والمعنى واحد) [1].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (وَمَا أَدْرَاكَ مَا الحَاقَّةُ) [الحاقة: ٣] قال: (معناهُ أَي شيء أعلمك ما الحاقة.

و" ما " موضعها رفع، وأن كان بعد أدراك؛ لأن ما كان في لفظ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله.

المعنى ما أعلمك أي شيء الحاقةُ) [2].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ) [الفيل: ١] قال: ((كَيْفَ) في موضع نصب بـ (فَعَلَ رَبُّكَ) لا بِقَوْله: (أَلَمْ تَرَ)؛ لأن (كيف) من حروف الاستفهام) [3].

وعند قوله تعالى: (يبين لنا ما هي) [البقرة: ٦٨] قال الواحدي: (وموضع (ما) رفع بالابتداء، لأنه بمعنى الاستفهام، معناه: أي شيء هي؟ والاستفهام لا يعمل فيه ما قبله) [4].

وقد ذكر ابنُ الورق العلَّةَ في أنَّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، فقال: (فإن قال قائل: لم لم يعمل ما قبل الاستفهام فيه وفيما بعده؟

قيل له: لأن الاستفهام إذا دخل على الجمل كان استفهاماً عن جميعها، مثل قولك: أضربت زيداً؟ فلو قدمت (ضربت) على الألف لم يبق معنى الاستفهام فيه، وهو

---

(١) . معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥: ١٩٧.

(٢) . معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥: ٢١٣.

(٣) . معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥: ٣٦٣.

(٤) . التفسير البسيط ٣: ١٥.

مقدم، والمعاني ليس لها قوة تصرف فيما قبلها وفيما بعدها، فلذلك لم يجز أن يعمل: ضربت زيدا، وبينها ألف الاستفهام.

وأما الأسماء نحو: (أي، ومن، وما) فلا يجوز أيضا أن يعمل فيها ما قبلها، لهذا لو قلت: علمت أيهم في الدار، بنصب (أيهم)، لم يجز، وإنما لم يجز ذلك لأن الأصل أن يدخل ألف الاستفهام على هذه الأسماء، وإنما حذفت ألف الاستفهام استغناء، لأن هذا الكلام لا يكون إلا استفهاما، فصارت الألف محذوفة وحكمها باق، فلهذا منعت الفعل من العمل في هذه الأسماء.

فإن قال قائل: فكيف جاز أن تعمل فيها حروف الجر، كقولك: بأيهم مررت؟

قيل له: الضرورة دعت إلى ذلك، وذلك أن حروف الجر لا يجوز أن تقوم بأنفسها، ولا بد أن تتعلق بما يدخل عليه، وقد بينا أن الأسماء التي يستفهم بها تنوب عن شيئين: عن ألف الاستفهام، وعن الاسم، فيصير قولنا: أيهم في الدار؟ بمنزلة: أزيد في الدار؟ فإذا قلت: بأيهم مررت؟ صار التقدير: أبزيد مررت؟ لأن الباء موصلة للفعل الذي بعد الاستفهام أن يعمل فيه، لأنهما مقدران بعد ألف الاستفهام، فلهذا خصت حروف الجر بجواز العمل من بين سائر العوامل، ولهذه العلة أيضا جاز لما بعد الاستفهام أن يعمل فيه) [1].

(1) . علل النحو لابن الوراق: ٣٥٢.

٣٤. قاعدة: (حروف الاستفهام إذا وُصِلت بـ (ما) مثل: أينما، ومتى ما، وكيف ما، كانت جزاء ولم تكن استفهاماً. وإذا لم توصل بـ (ما) كان الأغلب عليها الاستفهام، وجاز فيها الجزاء)

هذه القاعدة مستفادة من الفراء، فعند قوله تعالى: (أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللهُ) [البقرة: ١٤٨] قال: (إذا رأيت حروف الاستفهام قد وُصِلت بـ (ما) مثل: أينما، ومتى ما، وكيف ما (أَيًا مَا تَدْعُوا) [الإسراء: ١١٠] كانت جزاء ولم تكن استفهاماً. فإذا لم توصل بـ (ما) كان الأغلب عليها الاستفهام، وجاز فيها الجزاء، فإذا كانت جزاءً جزمت الفعلين، الفعلَ الذي مع أينما وأخواتها، وجوابَه، كقوله: (أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللهُ). فإذا أدخلت الفاء في الجواب، رفعت الجواب فقلت في مثله من الكلام: أينما تكن فآتيك، ومثله قوله: (وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ) [البقرة ١٢٦]. فإذا كانت استفهاماً رفعت الفعل الذي يلي: أين، وكيف، ثم تجزم الفعل الثاني؛ ليكون جواباً للاستفهام بمعنى الجزاء، كما تقول: هل أدلك على بيتي تأتني؟

فإذا أدخلْتَ في جواب الاستفهام فاءً نصبتَ، كما تقول: هل أدلك على بيتي فتأتيني؟ قال: ومثله قوله: (وَأَنْفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ) [المنافقون: ١٠])[١].

(١) . معاني القرآن للفراء ١: ٨٦.

(وقال أبو إسحاق: إنما تجزم ما بعدها، لأنها إذا وصلت بما جزمت ما بعدها، وكان الكلام شرطاً، وكان الجواب جزماً كالشرط، وإن كانت استفهاماً، نحو: أين زيد؟ فأجبته أجبت بالجزم، تقول: أين بيتُك أزرْكَ؟ المعنى: إن أعرف بيتك أزرك.

قال أبو علي، فيما استدرك عليه: لا فائدة تحت قوله: إنها إذا وصلت بما جُزِمت؛ لأنها تجزم ما بعدها في الشرط والجزاء، وُصلت بـ (ما)، أو لم توصل بها، فقوله إذن لا فائدة فيه، ولا نكتة تحته، كما لا فائدة في قول القائل: الفعل يرفعُ الفاعل إذا كان ماضياً؛ لأنه يرفع ماضياً كان أو آتياً، ومما جزم أين من غير وصلها بـ (ما). قول الشاعر:

أين تصرِفْ بنا الغداة تجدنا ... نصرف العيس نحوها للتلاقي) [1].

٣٥. قاعدة:(إذا كانت الجُملتانِ مُوجَبَتَينِ قَدَّمتَ أيهما شئتَ، وإنْ كانت إحداهما منفيةً أخَّرتَها)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشي والصفار، فقد قال الزركشي: (مسألة في ضرورة تقدم الاستفهام على "أم" أم لا بد أن يتقدمها استفهام أو ما في معناه والذي في معناه التسوية فإن الذي يستفهم استوى عنده الطرفان ولهذا يسأل وكذا المسؤول استوى عنه الأمران.

---

(١) . التفسير البسيط ٣: ٤٠٢.

فإذا ثبت هذا فإن المعادلة تقع بين مفردين وبين جملتين والجملتان يكونان اسميتين وفعليتين ولا يجوز أن يعادل بين اسمية وفعلية إلا أن تكون الاسمية بمعنى الفعلية أو الفعلية بمعنى الاسمية كقوله تعالى: (سَواءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صامِتُونَ) [الأعراف: ١٩٣] أي أم صمتم.

وقوله: (أَفَلا تُبْصِرُونَ. أَمْ أَنَا خَيْرٌ) [الزخرف: ٥١. ٥٢] لأنهم إذا قالوا له أنت خير كانوا عنده بصراء فكأنه قال أفلا تبصرون أم أنتم بصراء؟

قال الصفار: إذا كانت الجملتان موجبتين قدمت أيهما شئت وإن كانت إحداهما منفية أخرتها فقلت أقام زيد أم لم يقم ولا يجوز ألم يقم أم لا ولا سواء على ألم ثم أم قمت لأنهم يقولون سواء علي أقمت أم لا يريدون أم لم تقم فيحذفون لدلالة الأول فلا يجوز هذا سواء علي أم قمت لأنه حذف من غير دليل فحملت سائر المواضع المنفية على هذا قال: فإنه لا بد أن يتقدمها الاستفهام أو التسوية بخلاف أو فإنه يتقدمها كل كلام إلا التسوية فلا تقول سواء علي قمت أو قعدت لأن الواحد لا يكون سواء) [1].

(١) . البرهان في علوم القرآن ٤: ١٨٥.

٣٦. قاعدة: (الصرفُ أنْ يجتمعَ الفعلانِ بالواوِ أو ثُمَّ أو الفاءِ أو أو، وفي أوَّلِه جَحدٌ أو استفهامٌ، ثُمَّ ترى ذلك الجحدَ أو الاستفهامَ ممتنعاً أنْ يكر فِي العطفِ، ويجوزُ فيه الإتباعُ، ويُنصَبُ إذا كان ممتنعاً أن يحدث فيهما ما أحدث فِي أوَّله)

هذه القاعدة مستفادة من الفراء، فعند قوله سبحانه: (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ) [آل عمران: ١٤٢] قال: (خفض الْحَسَن «ويعلم الصابرين» يريد الجزم. والقراء بعد تنصبه. وهو الَّذِي يسميه النحويون الصرف كقولك: «لم آته وأكرمه إلا استخف بي» والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثُمَّ أو الفاء أو أو، وفي أوله جحد أو استفهام، ثُمَّ ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعا أن يكر فِي العطف، فذلك الصرف. ويجوز فِيهِ الإتباع لأنه نسق فِي اللفظ وينصب إذا كان ممتنعا أن يحدث فيهما ما أحدث فِي أوله ألا ترى أنك تقول: لست لابي إن لم اقتلك أو إن لم تسبقني فِي الأرض.

وكذلك يقولون: لا يسعني شيء ويضيق عنك، ولا تكر (لا) فِي يضيق. فهذا تفسير الصرف) [١].

(١) . معاني القرآن للفراء ١: ٢٣٥.

٣٧. قاعدة: ((لولا) إذا رأيتَ بَعدَها اسماً واحداً مرفوعاً فهو بِمعنى لولا التي جوابها اللام، وَإِذَا لَمْ تَر بعدها اسماً فهي استفهام)

هذه القاعدة مستفادة من الفراء، فعند قوله سبحانه: (فَلَوْلا إِذْ جاءَهُمْ بَأْسُنا تَضَرَّعُوا) [الأنعام: ٤٣] قال: (معنى (فَلَوْلا) فهلا. ويكون معناها عَلَى معنى لولا كأنك قلت: لولا عبد الله لضربتك. فإذا رأيت بعدها اسماً واحداً مرفوعاً فهو بِمعنى لولا التي جوابها اللام وَإِذَا لَمْ تَر بعدها اسماً فهي استفهام كقوله: (لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ) [المنافقون: ١٠]، وكقوله: (فَلَوْلا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَها إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ) [الواقعة: ٨٦. ٨٧] وكذلك (لوما) فيها ما فِي لولا: الاستفهام والخبر)[١].

٣٨. قاعدة: (إِذَا استفهمتَ بِشيءٍ مِن حروفِ الاستفهامِ فلكَ أنْ تدعَه استفهاماً، ولك أنْ تنويَ بِهِ الجحد)

هذه القاعدة مستفادة من الفراء، فعند قوله سبحانه: (كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللهِ) [التوبة: ٧] قال: (عَلَى التعجب كما تَقُولُ: كيف يُسْتَبقَى مثلك أي لا ينبغي أن يستبقى. وهو فِي قراءة عبد الله (كيف يكون للمشركين عهد عند الله ولا ذمة) فجاز دخول (لا) مع الواو لأن معنى أول الكلمة جحد، وَإِذَا استفهمت بشيء من حروف الاستفهام فلك أن تدعه استفهاماً، ولك أن تنوي بِهِ الجحد. من ذَلِكَ

---

(١) . معاني القرآن للفراء ١: ٣٣٤.

قولك: هَلْ أنت إلا كواحد مِنّا؟! ومعناهُ: ما أنت إلا واحد منا، وكذلك تَقُولُ: هَلْ أنت بذاهب؟ فتدخل الباء كما تَقُولُ: ما أنت بذاهب. وقال الشاعر:

يقول إذا اقلولى عليها وأقردت ... ألا هَلْ أَخُو عيشٍ لَذِيذٍ بدائم

وقال الشاعر:

فاذهب فأي فتى في الناس أحرزه ... من يومه ظلم دعج ولا جبل

فقال: ولا جبل، للجحد وأوّله استفهام ونيَّته الجحد معناهُ لَيْسَ يحرزه من يومه شيء. وزعم الْكِسَائي أَنَّهُ سمع العرب تَقُولُ: أين كنت لتنجو مني، فهذه اللام إنَّما تدخل ل (ما) التي يُراد بِهَا الجحد كقوله: (ما كانُوا لِيُؤْمِنُوا) [الأنعام: ١١١]، (وَما كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلا أَنْ هَدانَا اللهُ) [الأعراف: ٤٣])[1].

٣٩. قاعدة: (إذا كانت (مَا) فِي موضعِ (أيّ) ثُمَّ وُصِلَت بِحرف خافض نُقِصَت الألفُ مِن (ما) لِيُعرَفَ الاستفهامُ مِنَ الخبرِ)

هذه القاعدة مستفادة من الفراء، فعند قوله سبحانه: (وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَناظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ) [النمل: ٣٥] قال: (نقصت الألف من قوله (بِمَ) لأنها فِي معنى بأي شيء يرجع المرسلون وإذا كانت (مَا) فِي موضع (أيّ) ثُمَّ وصلت بحرف خافض نُقصت الألف من (ما) ليعرف الاستفهام من الخبر. ومن ذَلِكَ قوله: (فِيمَ

(١) . معاني القرآن للفراء ١: ٤٢٣.

كُنْتُمْ) [النساء: ٩٧] و(عَمَّ يَتَساءَلُونَ) [النبأ: ١] وإن أتممتها فصواب. وأنشدنى المفضّل:

إنا قتلنا بقتلانا سَراتكم ... أهلَ اللوَاءِ ففِيما يكثر الْقِيلُ

وأنشدني المفضَّل أيضاً:

عَلَى ما قام يشتمنَا لَئِيمٌ ... كخنزير تمرَّغ فِي رماد) [(١)].

٤٠. قاعدة: (حرفُ الاستفهامِ إذا كانَ بَعدَه اسمٌ وفعلٌ فالأحسنُ أنْ يُبتَدأَ بِالفعلِ قبلَ الاسمِ، فإنْ بدأتَ بالاسمِ أضمرتَ له فعلاً حتى تحسنَ الكلام به، وإظهارُ ذلك الفعلِ قَبيحٌ)

هذه القاعدة مستفادة من الأخفش، فقد قال: (وكذلك ما وقع عليه حرف الاستفهام نحو قوله (أَبَشَرَاً مِنّا واحِداً نَتَّبِعُهُ) [القمر: ٢٤]، وانما فُعِلَ هذا في حروف الاستفهام لأنه إذا كان بعده اسم وفعل كان أحسن ان يبتدأ بالفعل قبل الاسم، فإن بدأت بالاسم أضمرت له فعلاً حتى تحسن الكلام به وإظهار ذلك الفعل قبيح.

وما كان من هذا في غير الأمر والنهي والاستفهام والنفي فوجه الكلام فيه الرفع، وقد نصبه ناس من العرب كثير. وهذا الحرف قد قرئ نصباً ورفعاً (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ) [فصلت: ١٧].

وأما قوله (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) [القمر: ٤٩] فهو يجوز فيه الرفع وهي اللغة الكثيرة غير أن الجماعة اجتمعوا على النصب، وربما اجتمعوا على الشيء كذلك مما

---

(١) . معاني القرآن للفراء ٢: ٢٩٢.

يجوز والاصل غيره. لأن قولك: (إنّا عَبدُ اللهِ ضَرَبْناهُ). مثل قولك: (عبدُ اللهِ ضَرَبْناهُ)؛ لأن معناهما في الابتداء سواء. قال الشاعر فأَمّا تَمِيمٌ تَمِيمُ بنُ مُرٍّ ... فأَلْفاهُمُ القومُ رَوْبى نِياما

وقال:

إذا ابنُ أبي مُوسى بلالٌ بلغتِهِ ... فقامَ بفأسٍ بينَ وَصْلَيكِ جازِرُ

ويكون فيهما النصب. فمن نصب (وأَما ثَمُودَ) نصب على هذا) [1].

٤١. قاعدة: (الأصلُ في (أي) أنْ تكونَ مضافةً فِي الاستفهامِ والخَبَرِ)

هذه القاعدة مستفادة من الواحدي وابن عاشور، فعند قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا اَلنَّاسُ اعبُدُوا رَبَّكُمُ) [البقرة: ٢١] الآية قال الواحدي: (و(أي) اسم مبهم مبني على الضم، لأنه منادى مفرد، و (النَّاسُ) صفة لأي لازمة، تقول: يا أيها الرجل أقبل، ولا يجوز: يا الرجل، لأن (يا) تنبيه بمنزلة التعريف في الرجل، فلا يجمع بين (يا) وبين الألف واللام. و (ها) لازمة لأي، وهي عوض من الإضافة في (أي) لأن الأصل في (أي) أن تكون مضافة في الاستفهام والخبر. والمازني يجيز في (يا أيها الرجل) النصب في (الرجل) ولا يوافقه على هذا غيره.

قال أبو إسحاق: وقوله قياس؛ لأن موضوع المنادى المفرد نصب، فحمل صفته على موضعه، وهذا في غير (يا أيها الرجل) جائز عند جميع النحويين، نحو قولك: (يا

---

(١) . معاني القرآن للأخفش ١: ٨٤.

زيد الظريفُ والظريفَ)، والنحويون غيره لا يقولون في هذا إلا الرفع، والعرب لغتها في هذا الرفع، لأن المنادي في الحقيقة (الرجل) و (أي) وصلة له. وذلك أنهم لما أرادوا نداء ما فيه لام التعريف، ولم يمكنهم أن يباشروه بـ (يا) لما فيها من التعريف والإشارة توصلوا إلى ذلك بإدخال (أي) بينهما فقالوا: يا أيها الرجل، والمقصود بالنداء هو الرجل، و (أي) وصلة له. ولأن (أيا) وإن كان اسما منادى مفردا فهو ناقص، والنصب بالحمل على الموضوع إنما يجوز بعد تمام الاسم)[1].

وعند قوله جل ثناؤه: (قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهادَةً قُلِ اللهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ) [الأَنعام: ١٩] قال ابن عاشور: (و (أي) اسم استفهام يطلب به بيان أحد المشتركات فيما أضيف إليه هذا الاستفهام، والمضاف إليه هنا هو شيء المفسر بأنه من نوع الشهادة.

وشيء اسم عام من الأجناس العالية ذات العموم الكثير، قيل: هو الموجود، وقيل: هو ما يعلم ويصح وجوده. والأظهر في تعريفه أنه الأمر الذي يعلم. ويجري عليه الإخبار سواء كان موجوداً أو صفة موجود أو معنى يتعقل ويتحاور فيه، ومنه قوله تعالى: (فَقالَ الْكافِرُونَ هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ أَإِذا مِتْنا وَكُنَّا تُراباً ذلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ) [ق: ٢. ٣])[2].

وعند قوله سبحانه: (أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ وَما خَلَقَ اللهُ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْ عَسى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ) [الأَعراف: ١٨٥] قال: (و (أي) هنا اسم أشرب معنى الاستفهام، وأصله اسم مبهم يفسره ما

---

(١) . التفسير البسيط ٢: ٢١٥.

(٢) . التحرير والتنوير ٧: ١٦٦.

يضاف هو إليه، وهو اسم لحصة متميزة عما يشاركها في نوع من جنس أو صفة، فإذا أشرب (أي) معنى الاستفهام، كان للسؤال عن تعيين مشارك لغيره في الوصف المدلول عليه بما تضاف إليه (أي) طلبا لتعيينه، فالمسؤول عنه بها مساو لمماثل له معروف فقوله: (فَبِأَيِّ حَدِيثٍ) سؤال عن الحديث المجهول المماثل للحديث المعروف بين السائل والمسئول وسيأتي الكلام على (أي).

والاستفهام هنا مستعمل في الإنكار، أي لا يؤمنون بشيء من الحديث بعد هذا الحديث) [1].

وعند قوله تعالى: (فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ. بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ) [القلم: ٥. ٦] قال: و(أي) اسم مبهم يتعرف بما يضاف هو إليه، ويظهر أن مدلول (أي) فرد أو طائفة متميز عن مشارك في طائفته من جنس أو وصف بمميز واقعي أو جعلي، فهذا مدلول (أي) في جميع مواقعه، وله مواقع كثيرة في الكلام، فقد يشرب (أي) معنى الموصول، ومعنى الشرط، ومعنى الاستفهام، ومعنى التنويه بكامل، ومعنى المعرف ب (أل) إذا وصل بندائه.

وهو في جميع ذلك يفيد شيئاً متميزاً عما يشاركه في طائفته المدلولة بما أضيف هو إليه، فقوله تعالى: (بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ) معناه: أي رجل، أو أي فريق منكم المفتون، ف (أي) في موقعه هنا اسم في موقع المفعول لـ (تُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ)، أو متعلق به تعلق المجرور) [2].

---

(١) . التحرير والتنوير ٩: ١٩٨.

(٢) . التحرير والتنوير ٢٩: ٦٦.

قال ابن الوراق: (إن (أيا) موضوعها أن تكون جزءا مما تضاف إليه، وهو على كل حال مما يتجزأ، كقولك: أي الرجال عندك؟ فهي في هذه الحال من الرجال جزء، وإذا قلت: أي الثياب عندك؟ فهي في هذه الحال من الثياب، وعلى هذا يجري حكمها في جميع ما يتجزأ، وقد بينا أن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، وإنما لم يحتج في الاستفهام إلى صلة توضح الموصول، والمستفهم لا يعلم ما يستفهم عنه، فلذلك لم يجز أن توصل في الاستفهام.

وكذلك الشرط والجزاء لا يجوز أن يكون معلوما، لأنه مما يجوز أن يكون، ويجوز ألا يكون، فلم يحتج أيضا في الجزاء إلى صلة.

واعلم أنه لا يجوز أن يلي (أيا) إذا كانت استفهاما من الأفعال، إلا أفعال القلوب، لأنك تحتاج أن تلغيها، لأنه لا يجوز أن يعمل في الاستفهام ما قبله، وخصت أفعال القلوب بذلك، لأنها قد تلغى في الخبر إذا توسطت بين المفعولين. ويكون معناها باقيا، فلذلك جاز أن تدخل على الاستفهام، ولا تعمل فيه، ويكون معناها باقيا.

وأما الأفعال المؤثرة فإنه لا يجوز أن تدخل على الاستفهام، لأنك إن أدخلتها على الاستفهام، وجب أن تعملها، ولا يجوز أن تعمل ما قبل الاستفهام فيه، فلا يجوز لذلك دخولها عليه) [1].

---

(1) . علل النحو لابن الوراق: ٤٢٣.

٤٢. قاعدة: (الاستفهامُ إذا دَخَلَ على الفعلِ أَشْعَرَ بأن الشَّكَّ إنما تعلَّق به: هل وقع أم لا؟ من غيرِ شكٍ في فاعلِه. وإذا دخلَ على الاسمِ وقعَ الشكُّ فيه)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله عزَّ وجلَّ: (أَأَنْتَ فَعَلْتَ) [الأنبياء: ٦٢] قال: (في «أنت» وجهان، أحدهما: أنه فاعلٌ بفعلٍ مقدرٍ يُفَسِّرُه الظاهرُ بعدَه. والتقدير: أفعلتَ هذا بآلهتِنا، فلمَّا حُذِفَ الفعلُ انفصَلَ الضميرُ. والثاني: أنه مبتدأٌ، والخبرُ بعده الجملةُ. والفرقُ بين الوجهين من حيثُ اللفظُ واضحٌ: فإنَّ الجملةَ مِنْ قولِه «فَعَلْتَ» الملفوظِ بها على الأولِ لا محلَّ لها لأنها مُفَسّرةٌ، ومحلُّها الرفعُ على الثاني، ومن حيث المعنى: إن الاستفهامَ إذا دَخَلَ على الفعلِ أَشْعَرَ بأن الشَّكَّ إنما تعلَّق به: هل وقع أم لا؟ من غيرِ شكٍ في فاعلِه. وإذا دخل على الاسم وقع الشكُّ فيه: هل هو الفاعلُ أم غيرُه، والفعل غيرُ مشكوكٍ في وقوعه، بل هو واقعٌ فقط. فإذا قلت: «أقام زيدٌ»؟ كان شكُّك في قيامِه. وإذا قلتَ: «أزيدٌ قام» وجعلتَه مبتدأً كان شُكَّكَ في صدورِ الفعل منه أم من عمرٍو. والوجه الأولُ هو المختارُ عند النحاةِ؛ لأنَّ الفعلَ تقدَّم ما يطلبُه وهو أداةُ الاستفهام) [1].

(١) . الدر المصون ٨: ١٧٧.

٤٣. قاعدة: (أنَّ: يُستَعمَلُ شرطاً ظرف مكانٍ، ويأتي ظرف زمانٍ بِمَعنى: مَتَى، واستفهاماً بمعنى: كَيفَ، وهي مبنيَّةٌ لِتَضَمُّنِ معنى حَرفِ الشَّرطِ وحرفِ الاستفهامِ)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان، فعند قوله تعالى: (نِساؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ) [البقرة: ٢٢٣] قال: (أنى: اسم ويستعمل شرطاً ظرف مكان، ويأتي ظرف زمان بمعنى: متى، واستفهاماً بمعنى: كيف، وهي مبنية لتضمن معنى حرف الشرط، وحرف الاستفهام، وهو في موضع نصب لا يتصرف فيه بغير ذلك البتة)[1].

وقال الزركشي: (أنى: مشتركة بين الاستفهام والشرط ففي الشرط تكون بمعنى أين نحو أنى يقم زيد يقم عمرو. وتأتي بمعنى كيف كقوله تعالى: (أَنَّى يُحْيِي هذِهِ اللهُ بَعْدَ مَوْتِها) [البقرة: ٢٥٩]، (فَأَنَّى لَهُمْ) [محمد: ١٨]، (أَنَّى يُؤْفَكُونَ) [المنافقون: ٤]، (فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ) [البقرة: ٢٢٣]، أي كيف شئتم مقبلة ومدبرة

وقال الضحاك: متى شئتم ويرده سبب نزول الآية. وقال بعضهم من أي جهة شئتم وهو طبق سبب النزول.

وتجيء بمعنى من أين نحو: (أَنَّى لَكِ هَذَا) [آل عمران: ٣٧]، وقوله: (أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ) [آل عمران: ٤٧]، (أَنَّى يَكُونُ لِي غُلامٌ) [مريم: ٨]

قال ابن فارس: والأجود أن يقال في هذا أيضا كيف وقال ابن قتيبة المعنيان متقاربان..

وقرئ شاذا: (أَنَّا صَبَبْنَا الْماءَ صَبّاً) [عبس: ٢٥] أي من أين فيكون الوقف عند قوله (إِلى طَعامِهِ) [عبس: ٢٤] وتكون بمعنى متى كقوله تعالى: (أَنَّى يُحْيِي هذِهِ اللهُ بَعْدَ

---

(١). البحر المحيط ٢: ٤٠٢.

مَوْتِهَا) [البقرة: ٢٥٩] وقوله: (قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا) [آل عمران: ١٦٥]، ويحتمل أن يكون معناه من أين.

والحاصل أنها للسؤال عن الحال وعن المكان.

قال الفراء: أنى مشاكلة لمعنى أين إلا أن أين للموضع خاصة وأنى تصلح لغير ذلك.

وقال ابن الدهان: فيها معنى يزيد على أين لأنه لو قال: أين لك هذا؟ كان يقصر عن معنى أنى لك لأن معنى أنى لك من أين لك فإن معناه مع حرف الجر لأنه يرى أنه وقع في الجواب كذلك قوله: (هُوَ مِنْ عِنْدِ اللهِ) [آل عمران: ٣٧]، ولم يقل هو عند الله وجواب أنى لك غير جواب من أين لك هذا فاعرفه) [١].

وقال ابن الوراق: (وأما (أنى): فتستعمل بمعنى (كيف)، وفيها معنى الحال، وهي تقتضي العموم، ويدخلها أيضا مع ذلك معنى التعجب، كقوله في الاستفهام: (أَنَّى يَكُونُ لِي غُلامٌ) [مريم: ٨]، كيف يكون لي غلام، وفيها معنى التعجب، فلما كانت قد تستعمل في الاستفهام على ما ذكرناه، كان الاستفهام يضارع الجزاء، استعملت فيه أيضاً) [٢].

---

(١) . البرهان في علوم القرآن ٤: ٢٤٩.

(٢) . علل النحو لابن الوراق: ٤٣٧.

٤٤. قاعدة: (أين: من ظروف المكان، وهو مبنيٌّ لِتَضَمُّنِه في الاستفهامِ معنَى حَرفِه، وفي الشرط معنى حَرفِه، وإذا كانَ للشَّرطِ جَازَ أنْ تزيدَ بعده: ما)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان، فعند قوله تعالى: (وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَما تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ إِنَّ اللهَ واسِعٌ عَلِيمٌ) [البقرة: ١١٥] قال: (أين: من ظروف المكان، وهو مبني لتضمنه في الاستفهام معنى حرفه، وفي الشرط معنى حرفه، وإذا كان للشرط جاز أن تزيد بعده ما)

(أين: من ظروف المكان، وهو مبني لتضمنه في الاستفهام معنى حرفه، وفي الشرط معنى حرفه، وإذا كان للشرط جاز أن تزيد بعده ما، ومما جاء فيه شرطا بغير ما قوله:

أين تضرب بنا العداة تجدنا

وزعم بعضهم أن أصل أين: السؤال عن الأمكنة)[1].

٤٥. قاعدة: (الِاستِفهَامُ يَتَضَمَّنُ مَعْنَى الْفِعْلِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (وَما قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قالُوا مَا أَنْزَلَ اللهُ عَلى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتابَ الَّذِي جاءَ بِهِ مُوسى نُوراً وَهُدىً لِلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَراطِيسَ تُبْدُونَها وَتُخْفُونَ كَثِيراً وَعُلِّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلا آباؤُكُمْ قُلِ اللهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ) [الأَنعَام: ٩١] قال: (وقوله: وعلمتم ما لم تعلموا في موضع الحال من كلام مقدر دل عليه قوة الاستفهام لأنه في قوة أخبروني، فإن الاستفهام يتضمن معنى الفعل.

---

(١). البحر المحيط ١: ٥٦٩.

ووقوع الاستفهام بالاسم الدال على طلب تعيين فاعل الإنزال يقوي معنى الفعل في الاستفهام إذ تضمن اسم الاستفهام فعلا وفاعلا مستفهما عنهما، أي أخبروني عن ذلك وقد علمكم الله بالقرآن الذي أنكرتم كونه من عند الله، احتججتم على إنكار ذلك بنفي أن ينزل الله على بشر شيئا، ولو أنصفتم لوجدتم وأمارة نزوله من عند الله ثابتة فيه غير محتاج معها للاستدلال عليه)[1].

٤٦. قاعدة: (أَيَّانَ اسْمٌ يَدُلُّ عَلَى السُّؤَالِ عَنِ الزَّمَانِ وَهُوَ جَامِدٌ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ مُرَكَّبٌ مِنْ (أَيِّ) الِاسْتِفْهَامِيَّةِ وَ (آنَ) وَهُوَ الْوَقْتُ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْساها قُلْ إِنَّما عِلْمُها عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيها لِوَقْتِها إِلَّا هُوَ) [الأَعْرَاف: ١٨٧] قال: (وأيان اسم يدل على السؤال عن الزمان وهو جامد غير متصرف مركب من (أي) الاستفهامية و (آن) وهو الوقت، ثم خففت (أي) وقلبت همزة (آن) ياء ليتأتى الإدغام، فصارت (أيان) بمعنى أي زمان، ويتعين الزمان المسئول عنه بما بعد (أيان)، ولذلك يتعين أن يكون اسم معنى لا اسم ذات، إذ لا يخبر بالزمان عن الذات، وأما استعمالها اسم شرط لعموم الأزمنة فذلك بالنقل من الاستفهام إلى الشرط كما نقلت (متى) من الاستفهام إلى الشرطية، وهي توسيعات في اللغة تصير معاني متجددة، وقد

---

(١) . التحرير والتنوير ٧: ٣٦٦.

ذكروا في اشتقاق (أيان) احتمالات يرجعون بها إلى معاني أفعال، وكلها غير مرضية، وما ارتأيناه هنا أحسن منها.

فقوله: أَيَّانَ: خبر مقدم لصدارة الاستفهام، ومُرْساها: مبتدأ مؤخر، وهو في الأصل مضاف إليه آن الأصل أي (آن) آن مرسى الساعة.

وجملة: (أَيَّانَ مُرْساها) في موضع نصب بقول محذوف دل عليه فعل يسئلونك والتقدير: يقولون أيان مرساها، وهو حكاية لقولهم بالمعنى، ولذلك كانت الجملة في معنى البدل عن جملة: يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ) [1].

٤٧. قاعدة: (أسماءُ الاستفهامِ تضمَّنت مَعنى الاسميةِ وهو أصلُها، وتضمَّنت مَعنى همزةِ الاستفهامِ كما تضمَّنته (هل)، فإذا لزمَ مجيءُ حرفِ الجرِّ مَعَ أسماءِ الاستفهامِ ترجَّحَ فيها جانبُ الاسميَّةِ فدخلَ الحرفُ عليها ولمْ تُقَدَّمْ هي عَلَيه)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله تعالى: (هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلى مَنْ تَنَزَّلُ الشَّياطِينُ) [الشُّعَرَاء: ٢٢١] قال: (وألقي الكلام إليهم في صورة استفهامهم عن أن يعرفهم بمن تتنزل عليه الشياطين، استفهاماً فيه تعريض بأن المستفهم عنه مما يسوءهم لذلك ويحتاج فيه إلى إذنهم بكشفه.

وهذا الاستفهام صوري مستعمل كناية عن كون الخبر مما يستأذن في الإخبار به.

---

(١) . التحرير والتنوير ٩: ٢٠١.

واختير له حرف الاستفهام الدال على التحقيق وهو هل لأن هل في الاستفهام بمعنى (قد) والاستفهام مقدر فيها بهمزة الاستفهام، فالمعنى: أنبئكم إنباءً ثابتاً محققاً، وهو استفهام لا يترقب منه جواب المستفهم؛ لأنه ليس بحقيقي فلذلك يعقبه الإفضاء بما استفهم عنه قبل الإذن من السامع. ونظيره في الجواب قوله تعالى: (عَمَّ يَتَساءَلُونَ. عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ) [النبأ: ١. ٢] وإن كان بين الاستفهامين فرق.

وفعل أنبئكم معلق عن العمل بالاستفهام في قوله: على من تنزل الشياطين.

وهو أيضا استفهام صوري معناه الخبر كناية عن أهمية الخبر بحيث إنه مما يستفهم عنه المتحسسون ويتطلبونه، فالاستفهام من لوازم الاهتمام.

والمجرور مقدم على عامله للاهتمام بالمتنزل عليه، وأصل التركيب: من تنزل عليه الشياطين، فلما قدم المجرور دخل حرف (على) على اسم الاستفهام وهو (مَن) لأن ما صدقها هو المتنزل عليه، ولا يعكر عليه أن المتعارف أن يكون الاستفهام في صدر الكلام، لأن أسماء الاستفهام تضمنت معنى الاسمية وهو أصلها، وتضمنت معنى همزة الاستفهام كما تضمنته هل، فإذا لزم مجيء حرف الجر مع أسماء الاستفهام ترجح فيها جانب الاسمية فدخل الحرف عليها ولم تقدم هي عليه، فلذلك تقول: أعلى زيد مررت؟

ولا تقول: من على مررت؟ وإنما تقول: على من مررت؟ وكذا في بقية أسماء الاستفهام نحو (عَمَّ يَتَساءَلُونَ) [النبأ: ١]، (مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ) [عبس: ١٨]، وقولهم: علام، وإلام، وحتام، (وفِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْراها) [النازعات: ٤٣])[1].

---

(1) . التحرير والتنوير ١٩: ٢٠٥.

٤٨. قاعدة: ((بلَى) غَيْرُ مُخْتَصَّةٍ بِجَوَابِ الِاستِفهَام المَنفِيّ بَلْ يُجَاب بهَا عِنْد قَصْدِ الإِبطالِ، وَأَكثَرُ مَوَاقِعِهَا فِي جَوَابِ الِاستِفهَامِ المَنفِيّ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله تعالى: (بَلى مَنْ أَوْفى بِعَهْدِهِ وَاتَّقى فَإِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ) [آل عمران: ٧٦] قال: (و (بلى) حرف جواب وهو مختص بإبطال النفي فهو هنا لإبطال قولهم: (لَيْسَ عَلَيْنا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ) [آل عمران: ٧٥].

و (بلى) غير مختصة بجواب الاستفهام المنفي بل يجاب بها عند قصد الإبطال، وأكثر مواقعها في جواب الاستفهام المنفي، وجيء في الجواب بحكم عام ليشمل المقصود وغيره: توفيرا للمعنى، وقصدا في اللفظ، فقال: من أوفى بعهده أي لم يخن، لأن الأمانة عهد، واتقى» ربه فلم يدحض حق غيره (إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ) [المائدة: ١٣] أي الموصوفين بالتقوى، والمقصود نفي محبة الله عن ضد المذكور بقرينة المقام)[١].

(١) . التحرير والتنوير ٣: ٣٨٩.

الخاتمة:

أهم نتائج البحث:

١. ذكرتُ معنى الاستفهام في اللغة وأنه طلب الفَهم، وحقيقته: استعلام المجهول، وتقول: فَهِمْتُ الشَّيء: عَرَفْتُه وعَقَلْتُه، وفهّمتُ فلانا وأَفْهَمْتُه: عَرَّفْته.

٢. وبينت معنى الاستفهام في الاصطلاح وأنه استعلام ما في ضمير المخاطب، أو هو: طلب حصول صورة الشيء في الذهن، فإن كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين، أو لا وقوعها، فحصولها هو التصديق، وإلا فهو التصور. أو هو طلب المراد من الغير على جهة الاستعلام.

٣. ثم انتقلتُ إلى ذكر القواعد التي تتعلق بالاستفهام عند المفسرين وقسمتُ هذه القواعد إلى ستة مباحث:

المبحث الأول: قواعد في معاني الاستفهام

المبحث الثاني: قواعد الاستفهام بالهمزة

المبحث الثالث: قواعد الاستفهام بـ(أم)

المبحث الرابع: قواعد الاستفهام بـ(كيف)، وبـ(كم)

المبحث الخامس: قواعد الاستفهام بـ(ما)

المبحث السادس: قواعد عامة في الاستفهام

وقد وصلت القواعد التي استخرجتها من كلام المفسرين إلى ثمان وأربعين قاعدة.

وظهر في ذلك الترابط بين علم اللغة العربية وعلم التفسير، فعلى قدر المعرفة باللغة تكون المعرفة بالتفسير لكلام الله سبحانه وتعالى، سبحانَكَ لا علمَ لنا إلَّا ما علَّمتنا إنَّك أنت العليم الحكيم.

أهم التوصيات:

١. دراسة موضوع الاستفهام عند اللغويين عامةً، والاستفهام عند أحد اللغويين.

٢. دراسة عن الاستفهام عند المفسرين عامةً، أو عند أحد المفسرين.

٣. دراسة الاختلافات بين العلماء التي يكون سببها علوم اللغة العربية.

وصلَّى الله وسلَّم وبارك على سيِّدنا محمَّد عدد ما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون، والحمدُ لله ربِّ العَالمين.

المصادر والمراجع

القرآن وعلومه:

معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة الأولى.

مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري (المتوفى: ٢٠٩هـ)، تحقيق: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة ١٣٨١ هـ.

. تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.

معانى القرآن للأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ-١٩٩٠م.

. جامع البيان في تفسير القرآن للطبري، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٢٢٤ - ٣١٠)، تحقيق: مكتب التحقيق بدار هجر، دار هجر، الطبعة الأولى.

معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.

. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية (١٣٦٠هـ -١٩٤١م).

. الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، جامعة الشارقة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

. التَّفْسِيرُ البَسِيْط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

. دَرْجُ الدرر في تَفسِيرِ الآيِ والسوَر، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ)، تحقيق: وَليد بِن أحمد بن صَالِح الحُسَيْن، إياد عبد اللطيف القيسي، مجلة الحكمة، بريطانيا، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م.

. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل، العلامة جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٤٦٧ . ٥٣٨ هـ)، دار الكتاب العربي . بيروت، سنة الطبع: ١٤٠٧هـ.

. المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (المتوفى: ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، الطبعة الأولى - ١٤١٢هـ.

. إعراب القرآن المنسوب للزجاج، علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي (المتوفى: نحو ٥٤٣هـ)، تحقيق ودراسة: إبراهيم

الإبياري، دارالكتاب المصري – القاهرة ودارالكتب اللبنانية – بيروت – القاهرة / بيروت، الطبعة الرابعة – ١٤٢٠ هـ.

. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد

دار الكتب العلمية — بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

. الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني (المتوفى: ٦٤٣هـ)، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ –٢٠٠٦م.

بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

. تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (المتوفى: ٧١٠هـ)، تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ –١٩٩٨م.

. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر — بيروت، الطبعة ١٤٢٠هـ.

. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

. عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.

. البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ -١٩٥٧م.

. التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر – تونس، سنة النشر: ١٩٨٤هـ.

. اللغة العربية وعلومها:

. العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

. علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

. رسالة الحدود، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (المتوفى: ٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان.

. اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت.

. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

. الوجوه والنظائر لأبي هلال العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، حققه وعلق عليه: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م.

. التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨م.

. توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، تحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - جمهورية مصر العربية،الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلويّ الطالبي الملقب بالمؤيد بالله (المتوفى: ٧٤٥هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة – الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، دار الدعوة.

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
١	مقدمة	٣
	الفصل الأول: الاستفهام في اللغة العربية	١٠
٢	المبحث الأول: الاستفهام في اللغة	١٠
٣	المبحث الثاني: الاستفهام في الاصطلاح	١١
٤	الفصل الثاني: قواعد الاستفهام عند المفسرين	١٢
٥	المبحث الأول: قواعد في معاني الاستفهام	١٢
٦	١. قاعدة: (قَد يَأتِي الاستفهامُ للتَّعَجُّبِ)	١٢
٧	٢. قاعدة: (قَد يَأتِي الاستفهامُ بمَعنَى الأمرِ)	١٩
٨	٣. قاعدة: (قَد يَأتِي الاستفهامُ للتَّقريرِ)	٢١
٩	٤. قاعدة: (قَد يَأتِي الاستفهامُ للجَحدِ والإنكارِ)	٣٢
١٠	٥. قاعدة: (قَد يَأتِي الاستفهامُ للنَّفي)	٤١
١١	٦. قاعدة: (الاستفهامُ هو طلبُ الإفهامِ إذا وقع ممَّن لا يَعلمُ، فإذا وقع ممَّن يَعلمُ فهو مُوبّخ، أو مُقَرِّرٌ، أو مُبَكِّتٌ)	٤٣
١٢	٧. قاعدة: (قد يُرَاد بالاستفهام الإنشاء، وهو أنواع: الأوَّلُ: الطَّلَبُ، والثَّاني: النَّهيُ، والثَّالثُ: التَّحذيرُ والرَّابعُ:	٤٤

	التذكيرُ، والخامسُ: التَّنبيهُ، والسَّادسُ: التَّرغيبُ، والسَّابعُ: التَّمني، والثَّامنُ: الدعاءُ، والتَّاسعُ والعاشرُ: العَرضُ والتَّحضيضُ، والحادي عشر: الاستبطاءُ، والثاني عشر: الإياسُ، والثَّالث عشر: الإيناسُ، والرابع عشر: التَّهكمُ والاستهزاءُ، والخامس عشر: التَّحقيرُ، والسادس عشر: التَّعجبُ، والسَّابع عشر: الاستبعادُ، والثامن عشر: التَّوبيخُ)	
١٣	٨. قاعدة: (وُضِعَت بَلى لكُلِّ إقرارٍ فِي أوَّلِه جَحدٌ، ووُضِعَت «نَعم» للاستفهامِ الذي لا جحدَ فيه)	٤٨
١٤	٩. قاعدة: ((أي) في الكلامِ تقعُ فِي ثلاثةِ مواضع؛ أحدها: الاستفهام، والآخر: الجزاء، والثَّالث: الخبر، فإذا كان استفهاماً أو جزاءً لم تَحْتَج إلى صلة، وعمل فيها ما بعدَها، ولم يَجُزْ أنْ يحملَ فيها ما قَبلَها إلا ما يَجُرُّ، وإذا كانت خبراً احتاجَت إلى صلةٍ، ويَعملُ فيها ما قَبلَها وما بعدَها سِوَى صِلَتِهَا)	٥٠
١٥	١٠. قاعدة: (قَد تَأتِي (هَل) بِمَعنَى النفي، وتَدخُلُ عَلى الأسماءِ والأفعالِ)	٥٢
١٦	١١. قاعدة: (الِاسْتِفْهَامُ بـ(هَلْ) أَصْلُ مَعْنَاهَ (قَدْ)،	٥٥

	وَكَثُرَ وُقُوعُه فِي حَيِّزِ هَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ، فاستغنوا بـ(هل) عَنْ ذِكْرِ الْهَمْزَةِ)	
١٧	١٢. قاعدة: (الاستفهامِ إذَا دَخَلَ عَلى الجَحدِ أخرجه إلى مَعنَى التَّقرِيرِ والتَّحقيقِ)	٦١
١٨	المبحث الثاني: قواعد الاستفهام بالهمزة	٦٣
١٩	١٣. قاعدة: (الألف هي أمُّ حروف الاستفهام)	٦٣
٢٠	١٤. قاعدة: (إذا دَخَلَت ألفُ الاستفهامِ على واوِ العطفِ أو فائِه أفادَت مَعنَى التَّقرِيرِ)	٧٠
٢١	١٥. قاعدة: (قَد تُحذَفُ همزةُ الاستفهامِ إذَا كانَ هناكَ مَا يَدلُّ عَلَيها)	٧١
٢٢	المبحث الثالث: قواعد الاستفهام بـ(أم)	٧٤
٢٣	١٦. قاعدة: (أَمْ فِي المعنى تكون رداً على الاستفهام على جهتين: إحداهما: أن تفرق معنى «أي»، والأخرى أن يستفهم بها. فتكون على جهة النسق)	٧٤
٢٤	١٧. قاعدة: ((أَمْ) تَقَعُ مُنقَطِعةً بَعدَ الخَبرِ والاستفهامِ، وتقعُ عاطفةً بَعدَ الاستفهامِ خاصةً)	٧٦
٢٥	١٨. قاعدة: ((أَمْ) إِذَا اسْتُعْمِلَتْ مُنْقَطِعَةً تُؤْذِنُ بِأَنَّ مَا بَعْدَهَا اسْتِفْهَامٌ، لِمُلَازَمَتِهَا لِلِاسْتِفْهَامِ)	٨٨
٢٦	١٩. قاعدة: ((أَمْ) إذا قُوبِلَ به ألفُ الاستفهامِ	٨٩

	فمَعنَاه: (أي)، وإذا جُرِّدَ عن ذلك يَقتَضِي مَعنَى ألفِ الاستفهامِ مع (بل))	
٢٧	٢٠. قاعدة: (قَد تَأتِي (أمْ) بِمَعنى (بَل))	٨٩
٢٨	٢١. قاعدة: (الفرقُ بينَ الاستفهامِ بـ(أَمْ) والاستفهامِ بـ(أَو) أنَّ (أَمْ) لِلعلمِ بأحدِ الأمرينِ، وأمَّا (أو) فهو عن واحدٍ منهما)	٩٠
٢٩	٢٢. قاعدة: (إذا تَوَسَّطَ الاستفهامُ الكلامَ يُجعَلُ بـ (أَمْ) لِيُفرَّقَ بَينَه وبَينَ الاستفهامِ المبتدأ)	٩١
٣٠	٢٣. قاعدة: ((أَمْ) حَرْفٌ بِمَعْنَى (أَوْ) يَخْتَصُّ بِعَطْفِ الِاسْتِفْهَامِ، وَهِيَ تَكُونُ مِثْلَ (أَوْ) لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أَوِ الْأَشْيَاءِ، وَلِلتَّمْيِيزِ بَيْنَ الْأَشْيَاءِ، أَوِ الْإِبَاحَةِ أَيِ الْجَمْعِ بَيْنَهَا، فَإِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ هَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ الْمَطْلُوبُ بِهَا التَّعْيِينُ كَانَتْ مِثْلَ (أَوْ) الَّتِي لِلتَّخْيِيرِ، وَإِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ اسْتِفْهَامٍ غير حَقِيقِيّ كَانَت بِمَعْنَى (أَوِ) الَّتِي لِلْإِبَاحَةِ، وَتُسَمَّى، حِينَئِذٍ مُنْقَطِعَةً، وهِيَ مُلَازِمَةٌ لِمَعْنَى الِاسْتِفْهَامِ فَكُلَّمَا وَقَعَتْ فِي الْكَلَامِ قُدِّرَ بَعْدَهَا اسْتِفْهَامٌ)	٩٣
٣١	المبحث الرابع: قواعد الاستفهام بـ(كيف)، وبـ(كم)	٩٦
٣٢	٢٤. قاعدة: (أَكْثَرُ اسْتِعْمَالِ (كيف) اسْمُ اسْتِفْهَامٍ، وَيُسْتَفْهَمُ به عَنِ الحَالِ العَامَّةِ)	٩٦

٣٣	٢٥. قاعدة: ((كيفَ) في الأصل سُؤالٌ عَن الحالِ، وهي منتظمةٌ جميعَ الأحوالِ، ونظيرُها في الاستفهامِ (كَم)؛ لأنَّها تَنتظمُ جميعَ الأعدادِ، و(ما) وهي تَنتظمُ جميعَ الأجناسِ، و(أينَ) وهي تنتظمُ جميعَ الأماكنِ، و(متى) وهي تَنظمُ جميعَ الأزمانِ، و(مَن) وهي تنتظمُ جميعَ ما يَعقِل)	٩٧
٣٤	٢٦. قاعدة ((كَمْ) إذا ألقيت مِن، جَاز فِي الاسمِ النَّكرةِ: النصبُ والخفضُ)	٩٩
٣٥	٢٧. قاعدة: ((كَمْ) هو اسمٌ مبنيٌّ على السُّكونِ موضوعٌ لِلعَددِ، ويَعملُ فِيه مَا بَعدَه مِن العواملِ، ولا يَعملُ فيه ما قَبلَه سِوَى مَا يجرُّ)	١٠١
٣٦	المبحث الخامس: قواعد الاستفهام بـ(ما)	١٠٧
٣٧	٢٨. قاعدة: ((ما) يُستَفهَمُ بِهَا عَن جنسِ ذاتِ الشَّيءِ، ونوعِهِ، وعَن جنسِ صفاتِ الشَّيءِ، ونوعِه، وقد يُسأَلُ به عَن الأشخاصِ)	١٠٧
٣٨	٢٩. قاعدة: ((ماذا) إذا أفردت كل واحدةٍ منهما على حَالِهَا كانت: (ما) يُرَادُ بها الاستفهامُ، و(ذا) للإشارةِ، وإنْ دخلَ التَّجَوُّزُ فتكونُ: (ذا) موصولةً، لمعنى: الذي، والتي، وفروعها، وتبقى (ما) على أصلِهَا مِنَ الاستفهامِ)	١٠٨

٣٩	٣٠. قاعدة: ((ذَا) مَعَ الاستفهامِ تَتَحوَّلُ إلى اسمٍ موصولٍ مُبهَمٍ غيرِ مَعهودٍ)	١٠٩
٤٠	٣١. قاعدة: ((ماذا) مركبةٌ مِنْ مَا الاستفهاميةِ وذا اسم الإشارةِ، ولذلك كان أصلُها أنْ يُسألَ بها عن شيءٍ مُشارٍ إليه، ثمَّ توسعوا فيه فاستعملوه اسمَ استفهامٍ مركباً مِن كلمتينِ)	١١٠
٤١	المبحث السادس: قواعد عامة في الاستفهام	١١٢
٤٢	٣٢. قاعدة: (الاستفهامُ لَهُ صَدرُ الكلامِ)	١١٢
٤٣	٣٣. قاعدة: (الاستفهامُ لَا يَعمَلُ فِيهِ مَا قَبلَه)	١١٦
٤٤	٣٤. قاعدة: (حروف الاستفهام إذا وُصِلت بـ (ما) مثل: أينما، ومتى ما، وكيف ما، كانت جزاء ولم تكن استفهاماً. وإذا لم توصل بـ (ما) كان الأغلب عليها الاستفهام، وجاز فيها الجزاء)	١٢١
٤٥	٣٥. قاعدة:(إذا كانت الجُملتانِ مُوجَبَتَينِ قَدَّمتَ أيهما شئتَ، وإنْ كانت إحداهما منفيةً أخَّرتَها)	١٢٢
٤٦	٣٦. قاعدة: (الصرفُ أنْ يجتمعَ الفعلانِ بالواوِ أو ثُمَّ أو الفاءِ أو أو، وفي أوَّلِه جَحدٌ أو استفهامٌ، ثُمَّ ترى ذلك الجحدَ أو الاستفهامَ ممتنعاً أنْ يكر فِي العطفِ، ويجوزُ فيه الإتباعُ، ويُنصَبُ إذا كان ممتنعاً أن يحدث فيهما ما أحدث	١٢٤

	فِي أوَّله)	
٤٧	٣٧. قاعدة: ((لولا) إذا رأيتَ بَعدَها اسماً واحداً مرفوعاً فهو بِمعنى لولا التي جوابها اللام، وَإِذَا لَمْ تَر بعدها اسماً فهي استفهام)	١٢٥
٤٨	٣٨. قاعدة: (إِذَا استفهمتَ بِشيءٍ مِن حروفِ الاستفهامِ فلكَ أنْ تدعَه استفهاماً، ولك أنْ تنويَ بِهِ الجحد)	١٢٥
٤٩	٣٩. قاعدة: (إذا كانت (مَا) فِي موضعِ (أيّ) ثُمَّ وُصِلَت بِحرف خافض نُقِصَت الألفُ مِن (ما) لِيُعرَفَ الاستفهامُ مِنَ الخبرِ)	١٢٦
٥٠	٤٠. قاعدة: (حرفُ الاستفهامِ إذا كانَ بَعدَه اسمٌ وفعلٌ فالأحسنُ أنْ يُبتَدأَ بِالفعلِ قبلَ الاسمِ، فإنْ بدأتَ بالاسمِ أضمرتَ له فعلاً حتى تحسنَ الكلام به، وإظهارُ ذلك الفعلِ قَبيحٌ)	١٢٧
٥١	٤١. قاعدة: (الأصلُ في (أي) أنْ تكونَ مضافةً فِي الاستفهامِ والخَبَرِ)	١٢٨
٥٢	٤٢. قاعدة: (الاستفهامُ إذا دَخَلَ على الفعلِ أَشْعَرَ بأن الشَّكَّ إنما تعلَّق به: هل وقع أم لا؟ من غيرِ شكٍ في فاعلِه. وإذا دخلَ على الاسمِ وقعَ الشكُّ فيه)	١٣٢

٥٣	٤٣. قاعدة: (أنَّى: يُستَعمَلُ شرطاً ظرف مكانٍ، ويأتي ظرف زمانٍ بِمَعنى: مَتَى، واستفهاماً بمعنى: كَيفَ، وهي مبنيَّةٌ لِتَضَمُّنِ معنى حَرفِ الشَّرطِ وحرفِ الاستفهامِ)	١٣٣
٥٤	٤٤. قاعدة: (أين: من ظروف المكان، وهو مبنيٌّ لِتَضَمُّنِه في الاستفهامِ معنَى حَرفِه، وفي الشرط معنى حَرفِه، وإذا كانَ للشَّرطِ جَازَ أنْ تزيدَ بعده: ما)	١٣٥
٥٥	٤٥. قاعدة: (الِاستِفهَامُ يَتَضَمَّنُ مَعْنَى الْفِعْلِ)	١٣٥
٥٦	٤٦. قاعدة: (أَيَّانَ اسْمٌ يَدُلُّ عَلَى السُّؤَالِ عَنِ الزَّمَانِ وَهُوَ جَامِدٌ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ مُرَكَّبٌ مِنْ (أَيٍّ) الِاسْتِفْهَامِيَّةِ وَ (آنَ) وَهُوَ الْوَقْتُ)	١٣٦
٥٧	٤٧. قاعدة: (أسماءُ الاستفهامِ تضمَّنت مَعنى الاسميةِ وهو أصلُها، وتضمَّنت مَعنى همزةِ الاستفهامِ كما تضمَّنته (هل)، فإذا لزمَ مجيءُ حرفِ الجرِّ مَعَ أسماءِ الاستفهامِ ترجَّحَ فيها جانبُ الاسميَّةِ فدخلَ الحرفُ عليها ولمْ تُقَدَّمْ هي عَلَيه)	١٣٧
٥٨	٤٨. قاعدة: ((بلَى) غَيْرُ مُخْتَصَّةٍ بِجَوَابِ الِاستِفهَام المَنفِيّ بَلْ يُجَاب بهَا عِنْد قَصْدِ الإبطالِ، وَأَكثَرُ مَوَاقِعِهَا فِي جَوَابِ الِاستِفهَامِ المَنفِيّ)	١٣٩
٥٩	**الخاتمة:**	١٤٠

٦٠	المصادر والمراجع	١٤٢